

٢٢٢
١٩٨٣
١٥

الجامعة الاردنية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم الاقتصاد والاحصاء

٥١١٦٣٢

قروض الاردن الخارجيه ودورها في
التعمية الاقتصادية



اعداد

جليل فريد البديسي

باشرف

الدكتور احمد خلف ملكاوي

" قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م " .

٢٦

الإهداء

الى امي وامي
اعترافا مني بفضلهما علي

شكر وتقدير

=====

يسرني ، وقد فرغت من كتابة هذه الاطروحة ، ارجاء عميــــــــــــــــق
شكري وعادق تقديري للدكتور احمد خلف ملكاوي لرعايته واشرافه عليــــــــــــــــ
هذه الدراسة ، والذي لم يبخل بتقديم نصحه وارشاده حتــــــــــــــــي
خرجت بصورتها الحاليه .

ويسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور محمد الصمــــــــــــــــادي
على قراءته لهذه الدراسة وابداء ملاحظاته القيمه عليها مما ساهــــــــــــــــم
في تحسينها .

كما اشكر الاخوات والاخوه العاملين في البنك المركزي الاردنــــــــــــــــي
والجمعيه العلميه الملكيه والمجلس القومي للتخطيط ومكتبه الجامعة الاردنــــــــــــــــيه
على المساعدات الخيره التي قدموها لي . ولا يفوتي ان اثني على الجهــــــــــــــــود
التي بذلت في طباعة مادة هذه الدراسة واخراجها بشكلها الحالي .

الى كل هؤلاء ادين بالشكر والتقدير

جليل البديموي

رجب / ١٤٠٣ هـ

نيسان / ١٩٨٣ م

محتويات الدراسة

<u>المفحة</u>		
	الإهداء	-
	شكر وتقدير	-
	محتويات الدراسة	-
	قائمة الجداول	-
٣-١	المقدمة	-
<p>١٠١ الفصل الأول : مفهوم الاقتراض الخارجي وحجمه على المستوى الدولي</p> <p>١٠١٠١ المبحث الأول : مفهوم الاقتراض الخارجي ودوره في التنمية الاقتصادية</p>		
٢٢-٤	تمهيد	٠١٠١٠١
٤	التعريف بالقروض الخارجية	٠٢٠١٠١
١٠	اهمية القروض الخارجية	٠٣٠١٠١
١١	مبررات وخاطر القروض الخارجية	٠٤٠١٠١
١٥	الاتار الاقتصادية للقروض الخارجية	٠٥٠١٠١
١٧	محددات الاقتراض الخارجي	٠٦٠١٠١
١٩		
٢٦-٢٣	٢٠١ المبحث الثاني : الاقتراض الخارجي على المستوى الدولي	
	١٠٢٠١ الاقتراض الخارجي كاحد مبادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية	٠١٠٢٠١
٢٣	وضع المد يونية الخارجية للدول النامية	٠٢٠٢٠١
٢٩	هيكل الدين	٠٣٠٢٠١
٣٤	شروط الدين	٠٤٠٢٠١
٣٤	خلاصة	٠٥٠٢٠١
٣٦		

٢٨ الفصل الثاني : واقع مديونية الاردن الخارجية

١٠٢ المبحث الاول : معالم الاقتصاد الاردني الاساسيه

١٠١٠٢ لمحة تاريخية

٢٠١٠٢ خصائص الاقتصاد الاردني

٣٠١٠٢ الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الاردن

٤٠١٠٢ عجز الميزان التجاري

٥٠١٠٢ المصادات المالية

٦٠١٠٢ المدخرات المحلية والقيومية

٢٠٢ المبحث الثاني : تطور حجم قروض الاردن الخارجية

١٠٢٠٢ مقدمة

٢٠٢٠٢ القروض المتعاقد عليها

١٠٢٠٢٠٢ الاطار التنظيمي

٢٠٢٠٢٠٢ تطور حجم قروض الاردن الخارجية المتعاقد

عليها

٣٠٢٠٢ المسحوبات

١٠٣٠٢٠٢ مسحوبات القروض الخارجية موزعة حسب مصادر

الاقراض

٣٠٣٠٢٠٢ التوزيع القطاعي لمسحوبات قروض الاردن

الخارجية

٤٠٢٠٢ اعباء القروض الخارجية

٥٠٢٠٢ رصيد الدين القائم

٣٠٢ المبحث الثالث : قياس نمو مديونية الاردن الخارجية

ومقدرة الاقتصاد القومي على تحمل عبئها

١٠٣٠٢ المعايير المستخدمة

٢٠٣٠٢ قياس نمو مديونية الخارجية

٠٣٠٣٠٢ قياس العبة الحقيقي للقروض الخارجية

٠٤٠٣٠٢ مديونية الاردن الخارجية مقارنة مع المديونية

الخارجية للدول النامية

٠٥٠٣٠٢ خلاصة

٠٤ الفصل الثالث : الاثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجية مع

دراسة مستقبل الاقتراض الخارجي *

٠١٠٣ البحث الاول : الاثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجية

١٠١٠٣ الاقتراض الخارجي وميزان المدفوعات

٠٢٠١٠٣ اثر الاقتراض الخارجي على التضخم

٠٣٠١٠٣ اثر الاقتراض الخارجي على الانتاج

٠٢٠٣ البحث الثاني : مستقبل الاقتراض الخارجي

٠١٠٢٠٣ على المستوى الدولي

٠٢٠٢٠٣ على المستوى المحلي

٠٣٠٣٠٣ اعباء قروض الاردن الخارجية ايمتوقعه

الخلاصات والنتائج

التوصيات

المراجع

ملخص الدراسة بالبلغة الانجليزية

قائمة الجـد اول
=====

- ز -

الصفحة

٢٥	عجز الحساب الجارى للدول النامية المستورده لللفظ	١-
	رصيد الدين القائم ومد فوعات خدمة الدين العام الخارجى	٢-
٣٠	ل ٩٩ دوله نامية للفترة ٧٢-١٩٧٩٠	
	المديونية الخارجية ل ٩٤ دوله نامية سنوية الى حصيلة	٣-
٣٣	الصادرات من السلع والخدمات والاحتياطيات	
	معدل شروط الدين لقروض ٩٤ دوله نامية للفترة	٤-
٣٥	١٩٧٩-٧٢	
٤١	بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الاردنى	٥-
٤٤	مدخرات الاردن المحلية والقومية	٦-
٥١	قروض الاردن الخارجية المتعاقد عليها حتى نهاية ١٩٨١	٧-
٥٦	مسحوبات قروض الاردن الخارجيه السنويه للفترة ٧٢-١٩٨١	٨-
	مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه موزعه حسب مصادر	٩-
٦٠	الاقراض خلال الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٨٠	
	التوزيع القطاعي لمسحوبات القروض الخارجية للفترة ١٩٥٠/٤٩-	١٠-
٦٤	١٩٨٠	
٦٧	ايعاء قروض الاردن الخارجيه موزعه ما بين الاقساط والفوائد	١١-
	معدل شروط قروض الاردن الخارجيه ١٩٧٣، ١٩٧٥-	١٢-
٦٩	١٩٨٠	
	معدلات الزيادة السنويه لبعض المؤشرات الاقتصادية ولرصيد	١٣-
٧١	الدين القائم والاعباء والمسحوبات للفترة	
٧٤	حركة قروض الاردن الخارجيه خلال الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٨٠	١٤-
	بعض معايير قياس نمو مديونية الاردن الخارجيه للفترة	١٥-
٧٨	١٩٦٠-١٩٨١	

٨٢	١٦- معدل خدمة الدين باستخدام مجمل الصادرات من السلع والخدمات وبإستثناء بعض بنود الصادرات الخدمية
٨٥	١٧- حصيلة صادرات الأردن منسوبة الى المستورادات
٨٨	١٨- معايير قياس مديونية الأردن الخارجية مقارنة مع بعض الدول النامية المختاره للفترة ١٩٨٠-٧٦
٩٥	١٩- اهمية الاقتراض الخارجي في ميزان المدفوعات الاردني
٩٨	٢٠- معدل التضخم ، الناتج القومي الاجمالي ، وبعض مؤشرات الدين العام الخارجي للفترة ١٩٨١-٧٠
١٠٢	٢١- رصيد وعبه الدين العام الخارجي مخفضا باسعار وحدة الصادرات والمستورادات للفترة ١٩٨١-٧٠
١١١	٢٢- قروض الاردن الخارجية المقدرة (المسحوبات) خلال خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية ١٩٨٥-٨١
١١٤	٢٣- اعباء قروض الاردن الخارجية المتوقعة للفترة ١٩٨٥-٨٣

اضحى موضوع الاقتراض الخارجي من المواضيع التي تجتذب اهتمام المختصين
الهيئات والاطراف المالية والمصرفية في جميع دول العالم ، اذ لم تعد مشكلة الاقتراض
الخارجي مقتصره على الدول النامية فحسب ، بل ان آثارها امتدت لتشمل النظام
الاقتصادي والمصرفي العالمي واصبحت تهدد اركانه بالانهيار . ولقد حظي موضوع
الاقتراض الخارجي بهذا الاهتمام البالغ والمتزايد بعد ان وصلت الديون الخارجية
للدول النامية الى مستويات فاقت كل التصورات ولم يشهد الادب الاقتصادي مثيلا
لها من قبل .

ولقد جاء هذا التزايد الكبير في ديون الدول النامية الخارجية متزامنا مع
موجة الكساد العالمي التي تجتاح العالم منذ بداية الثمانينات ، ومرافقا لمظاهر ذلك
الكساد المتتمثل في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشكلة البطالة وانخفاض
حجم التجارة الدولية الخارجية ، فهدت الديون الخارجية الكبيرة للدول النامية
كمظهر جديد من مظاهر الكساد العالمي السائد والتي لم يشهد لها العالم في موجبات
الكساد التي سادت في السابق .

ويمكن القول ان اهتمام الدول النامية بالاقتراض الخارجي قد جاء وبشكل خاص
بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ان تخلصت تلك الدول من نير واستغلال الاستعمار
الذي جثم على صدرها ردحا من الزمن ، فارادت اللحاق بركب النمو والتقدم الاقتصادي
الذي قطعت فيه الدول المتقدمة شوطا بعيدا . لذلك فقد نبأت مشكلة التنمية
الاقتصادية مكانا هاما لدى معظم الدول النامية ، ووضعت تلك الدول لنفسها اهدافا
طموحة يتطلب الوصول اليها تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع وكبير .

ولكن رغبة الدول النامية الاكيدة وطموحها العادل المشروع في تنمية اقتصادياتها
وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، اصطدمت بضعف معدلات الادخار المحلي وانخفاض
حصيلة الصادرات من ناحية ، وزيادة الطلب على الاستهلاك والاستيراد من ناحية
ثانية . ولهذا فاذا ما ارادت الدول النامية ان تحقق نفسها بحجم الاستثمارات المحلي
فان ذلك يعني عدم مقدرة تلك الدول على تحقيق اهدافها التي خطتها لنفسها . ومن

هنا فقد وجدت الدول النامية في الاقتراض الخارجي احد السبل الهامة لملئ الفجوة
الادخارية وفجوة العملات الاجنبية التي تعاني منها • ونتيجة للظروف الدولية
التي سادت العالم قبل منتصف السبعينات والتي لسنا بمدد الخوض في مضمونها فسي
هذا المجال ، فقد ازداد اقبال الدول النامية على الاقتراض الخارجي الى ان وصل
حجم ديونها الخارجية مع بداية العقد الحالي الى مستوى لم يسبق له مثل ، ففسر
العديد منها في مصاعب جمّة ، الامر الذي ادى الى وقوف العديد من تلك الدول عاجزة
عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية •

والاردن ، كغيره من الدول النامية ، وجد في الاقتراض الخارجي منذ تحقيقه
لاستقلاله وسيطرته على مقدراته مصدرا هاما لتغطية قصور المدخرات المحلية وزيادة
عجز الميزان التجاري ، وذلك لتحقيق اهدافه الطموحة في زيادة معدلات النمو
الاقتصادي • ومع البداية الحقيقية للتخطيط الاقتصادي الشامل وزيادة الزخم التنموي
ومتطلبات النمو الاقتصادي ، ازداد اعتماد الاردن على الاقتراض الخارجي الى ان وصل
مع بداية الثمانينات الى مستويات مرتفعة نسبيا •

اما عن سبب اختيار موضوع الاقتراض الخارجي كمجال لدراستنا هذه فيرجع الى
شرح الدراسات التي تناولته بالبحث وبشكل مستقل ، خاصة في ظل الظروف والتغيرات
الاقتصادية الاخيرة التي شهدتها العالم في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات • اذ تهدف
هذه الدراسة الى تحديد دقيق لواقع مديونية الاردن الخارجية وذلك من خلال دراسة
تطور حجم قروض الاردن الخارجية منذ بداية الاقتراض الخارجي وحتى الوقت الحاضر
كما تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديون
الخارجية بالإضافة الى الانعكاسات الاقتصادية لزيادة حجم ديونه الخارجية ، ومن ناحية
ثانية فان تحديد موقع مديونية الاردن الخارجية بالمقارنة مع الدول النامية المعاملة
حيث درجة النمو والتقدم الاقتصادي يعتبر من الاهداف الهامة للدراسة •

وفي سبيل تحقيق اهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى ثلاثة فصول رئيسية ،
حيث يبحث الفصل الاول منها في موضوع الاقتراض الخارجي من الناحية النظرية بما فيسي
ذلك اعطاء لمحة عن القروض العامة بالإضافة الى تحديد مبررات ومخاطر اللجوء الى الاقتراض
الخارجي • كما تم في هذا الفصل من الدراسة القاء الضوء على واقع المديونية الخارجية
على المستوى الدولي •

ولقد كان واقع الاقتراض الخارجي في الاردن مجال بحث الفصل الثاني مسسـن
الدراسه ، حيث تم التركيز على حجم القروض المتعاقد عليها وكذلك مسحوبات القـروض
الخارجيه والقطاعات المستفيدة منها ، بالاضافة الى اعباء قروض الاردن الخارجية وحجم
مد يونيته • كذلك تم في هذا الفصل دراسة بعض المعايير لقياس حجم المد يونيته
الخارجية الحقيقي ومقدرة الاقتصاد القومي على تحمل عبء ديونه الخارجية • اضافة
الى اجراء مقارنة لواقع مد يونية الاردن الخارجية مع غيرها من الدول البامية •

اما الفصل الثالث ، فقد خصص لدراسة الاثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجية
على كل من الاسعار والانتاج بالاضافة الى ميزان المد فوعات وبعض المتغيرات الاقتصادية
الكلية الاخرى، كما تم القاء الضوء على مستقبل الاقتراض الخارجي على المستويين المحلي
والدولي •

وقد خلصت الدراسة في جزئها الاخير لبعض النتائج والتوصيات التي نامسـل
ان يكون لها بعض الفائده والعمون للمهتمين في هذا الموضوع الهام •

الفصل الأول

١ • مفهوم الاقتراض الخارجي وحججه على المستوى الدولي

مفهوم الاقتراض الخارجي ودوره فسي
التنمية الاقتصادية

١٠١٠١ • تمهيد

قبل الحديث عن مفهوم الاقتراض الخارجي والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية لا بد من القاء الضوء على تطور السياسة الائتمانية العامة وبشكل خاص القروض العامة والمراحل التاريخية التي مرت بها . ان ما يمكن ملاحظته في هذا المجال ان معظم الكتابات قد خلت وحتى القرن السابع عشر من اى مناقشه جاده للسياسة الائتمانية العامة ، ولعل ذلك يعود الى عاملين اساسيين هما ، قوة التعاليم الدينيه على مفكرى تلك الفتره ، اذ ركزت الكتابات على تحديد موقف الاديان من فوائد القروض العامة ، والسبب الثاني يرجع الى عدم وجود حاجه ماسه لدى الحكومات في تلك الفتره الى موارد اضافيه لتغطية النفقات العامة ، ومع ظهور الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطورات في النظم التجاريه والائتمانية ، اصبح الناس اكثر تقبلا لفكرة القرض العام . ومع بداية القرن الثامن عشر لجأت الحكومات الى الاقتراض بصوره مننظمة حيث وجسه المفكرون اهتماما شديدا للسياسة الائتمانية العامة .

وبالنظر الى تطور مفهوم القروض العامة في الفكر الاقتصادي فيمكن القول ان المفكرين الكلاسيك قد عارضوا فكرة التجاء الدوله الى القروض العامة لما يترتب على ذلك من اثار اقتصادية ضاره واعباء ثقيل على الاقتصاد القومي^(١) ، كما اعتبرت النظريات التقليديه القروض العامة مصدرا استثنائيا لا يجوز اللجوء اليه الا في اضيق الحدود^(٢) .

(١) عبد الكريم صادق بركات ، احمد يونس البطريق ، ومحمد احمد عبد ربه ، المالية العامة (القايره : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٩) ، ص ٢٨٦ .

(٢) السيد عبد المولى ، المالية العامة (القايره : دار الفكر العربي ، ١٩٧٥) ، ص ٤٠٦ .

لقد انطلقت افكار المدرسه الكلاسيكيه من الايمان الشديد بضرورة عدم تدخل
الدوله في الحياه الاقتصاديه (الا في اضيق الحدود) وذلك لاعتقادها بوجود قسوى
تلقاها تضمن التوازن الاقتصادى ، وان تدخل الدوله عن طريق الاقتراض يخل بهذا
التوازن . وقد عكست اراء المدرسه الكلاسيكيه افكار مؤسسها ادم سميث صاحب فكرة اليد
الخفيه والذى آمن بالحريه الفرديه ، فاذا عمل كل شخص لتحقيق مصلحته الفرديه فان
الاقتصاد القومى يحقق في النهايه صالح المجتمع (١) . اما الدوله فهي مديريه ومسرف
والفرد اصلح منها بالقيام بالخدمات والانتاج (٢) .

وبشكل عام يمكن القول ان الفكر التقليدى وقف موقفا معارضا من التجاء الدوله
للقرض العامه وذلك بسبب الضرر الذى يعود على الاقتصاد القومى من تدخل الدوله
في الحياه الاقتصاديه (٣) .

اما عن القروض العامه في الفكر الحديث فيمكن القول ان الفكر الاقتصادى المعاصر
اتخذ موقفا مخالفا للفكر التقليدى في نظره للقروض العامه . فقد هاجم كينز النظريات
الاقتصاديه الكلاسيكيه ومنها تلك التي تؤمن بالتوازن التلقائي للاقتصاد القومى عنـد

(١) عبد الكريم صادق بركات وحامد عبد الحميد زار ، علم المالىه العامه : (الاسكندريه
: مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧١) ، ص ٤٦٣-٤٦٤ .

(٢) للرجوع الى افكار ادم سميث في القروض العامه والانفاق الحكومى انظر :
Mark Blaug, Economic Theory in Retrospect
(London : Heineman , 1968) , pp, 60-61.

وكذلك

Shutaro Matsushita , The Economic Effect of Public Debts
(New York : AMS Press , Inc, 1969) , pp, 26-27.

(٣) على الرغم من ذلك فهناك بعض المفكرين لم يجدوا في القروض العامه كل تلك
الساوئيه ، بل كانت افكارهم متطائله في نظرتهم للقروض العامه استنادا الى
القول بان النفقات الحكوميه مفيده وتؤمن العمل للفقراء ، وبالتالي بالقروض
العامه مفيده للاقتصاد القومى . من اوائل من كتب في ذلك
: Sir William Petty , Jean Bodin انظر :
Matsushita, op. cit, pp, 12-13

التوظيف الكامل • وبين كذلك استحالة الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص فقط في تحقيق ذلك التوازن ، ورأى بأنه لا بد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية • وبذلك رفض كينز فكرة اليد الخفية في تحقيق التوازن الاقتصادي (١) .

وجاءت النظريات الاقتصادية الحديثة لتؤكد أيضا ان القروض العامة تعتبر مصدرا حقيقيا من مصادر الإيرادات العامة ، وليست مصدرا استثنائيا • كما ناقشت النظريات الحديثة فرض النظريات التقليدية القائم على أساس ان القروض العامة تحول الى نفقات استهلاكية ذات اثر سلبي على الانتاج (انطلاقا من افكار التقليدية المرتكزة على ان الانفاق الحكومي انفاق استهلاكي) فهبت ان الدولة تقوم بالتقراض لمواجهة نفقات استثمارية تؤدي الى زيادة معدل التكوين الرأسمالي ونتاجية الاقتصاد القومي . (٢) .

ومن هنا ، فان النظريات المعاصرة ايدت لجوء الدولة للقروض العامة لما لذلك من فوائد كثيرة يمكن ان تعود على الاقتصاد القومي ، خاصة اذا ما انفتحت تلك القروض على اوجه استثمارية •

وحول مفهوم القروض العامة ، يمكن القول ان القرض العام عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء الى الجمهور ، المصارف ، او غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهد ما بدفع فائدة سنوية عن المبالغ المدفوعة ، ويتسديد هذه المبالغ وفق شروط القرض (٣) • ويمكن التمييز بين الانواع التالية من القروض •

القروض الاجبارية والاختيارية • تقسم القروض العامة من حيث الحرية في عقد القرض الى ، قروض اختيارية Voluntary Loans وقروض اجبارية (Compulsory Forced) Loans ، والقروض العامة (في غالبيتها) قروض

(١) عبد الكريم صادق بركات وحامد دزار ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .

(٢) السيد عبد المولى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ - ٤١١ .

(٣) محمد حلمي مراد ، مالية الدولة (القاهرة : مطبعة نهضة مصر بالجيزة) ، ص ١٩٦٤ ، ص ٢٥٥ .

اختيارية ، وهي عبارة عن القروض التي تعلن الحكومة عن قيمتها وشروط
الاكتتاب بها ، ثم تترك الحرية الكاملة للجمهور والمؤسسات والبنوك للاكتتاب
بالحجم الذي يناسبهم (١) . اما القروض الاجبارية ، فهي وسيلة لا جبرار
الجمهور والمؤسسات لا قراض الحكومة كمية من النقود ، وهذه الطريقة فني
الاقتراض ناتجة عن حقيقة ان الجمهور لا يثق في مقدرة الحكومة على تسديد
القرض ، او بسبب ضعف الوضع المالي للحكومة . ومهما يكن من امر ، فإن
القروض الاجبارية نادره في علم المالية العامة (٢) . اما عن الفوائد المدفوعة
على القروض الاجبارية فهي غالبا ما تكون اقل عنها في القروض الاختيارية
(ان لم تكن مساوية للصفر) (٣) .

وقد بين H. Dalton ان الميزة الرئيسية من القرض الاختياري
بالمقارنة مع القرض الاجباري تكمن في ان الاول يترك للمقرضين حرية الاكتتاب
بما يتناسب وظروفهم ورغبتهم ، اما القرض الاجباري فلا يترك لهم هذه
الحرية ، بمعنى ان القرض الاجباري ينطلق من نفس القاعدة التي يقوم عليها
مبدأ الضريبة (٤) .

ب - القروض الداخلية والخارجية • القروض العامة يمكن ان تكون داخلية او خارجية
ويعتبر الفرق الاساسي بين الاقتراض الداخلي والخارجي ان الاخير يوفّر
للدولة موارد اضافية دون تخفيض فوري في استخدام الموارد الاقتصادية

(١) Houg Dalton , Principles of Public Finance, 4th ed. (London : Routledge & Kegan, 1954), P. 176.

Ibid. (٢)

Awad Na'awi, "Public Debt and its Impact in Jordan",
Diss . Institute of Social Studies, NetherLand , 1975, pp.
19-21.

Dalton , op. cit. (٣)

Ibid. (٤)

الأخرى ، سواء الموارد المخصصة للاستهلاك أو التكوين الرأسمالي • وهذا يعني أن التكلفة البديلة قد أجلت إلى وقت لاحق ، أي إلى حين تسديد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه (١) .

ومن ناحية ثانية فإن الاقتراض الداخلي يتم من قبل الأفراد والمؤسسات داخل الدولة الواحد ، أما الاقتراض الخارجي فيتم بين الأفراد والمؤسسات الخارجية وبين الدولة المعنية (٢) . ومما يقلل من طاقة الدول النامية على الاقتراض الداخلي انخفاض حجم المدخولات القومية وكذلك الميزان التجاري للدخار • كما أن حاجة تلك الدول إلى عملات أجنبية تمكنها من استيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية من شأنه أن يقلل من لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي والاستعاضة عن ذلك بالاقتراض الخارجي (٣) .

ومن الفروق الهامة بين الاقتراض الداخلي والخارجي أن الأول يتضمن تحويلاً للثروة داخل الدولة الواحدة في حين يمثل القرض الخارجي تحويلاً للثروة من المقرض إلى المقترض عند عقد القرض ، ومن المقرض إلى المقرض عند حلول آجال تسديد القرض والفائدة (٤) .

ج - القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل • تقسم القروض العامة من حيث أجل تسديدها إلى ثلاثة أنواع هي :-

١ • القروض قصيرة الأجل • وهي القروض التي تلجأ إليها الدولة لمواجهة عجز مؤقت في موازنتها أو لتجنب أي قصور موسمي فسي

Richard Musgrave, The Theory of Public Finance (١)
(Japan, : McGraw Hill, 1959) , p. 275.

Dalton, op.cit., p, 177. (٢)

فيصل مرار وعبدان الهندي ، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها ، الجزء الأول (عمان : المطبعة الأردنية ، ١٩٨٠) ، ص ١٣٢ . (٣)

Dalton , op. cit. (٤)

مواردها المحلية بسبب عدم انتظام تحصيل تلك الإيرادات • وعند ما يتم تحصيل الإيرادات المحلية تقوم الدولة بتسديد هذه القروض • وأفضل مثال على هذا النوع من القروض اذونات الخزينة Treasury Bills وتتراوح مدة هذه القروض ما بين ثلاثة اشهر الى سنة واحدة (١) •

٢ • القروض متوسطة الاجل • وهي القروض التي تتراوح مدتها ما بين سنة و اقل من عشر سنوات ، وتتميز بارتفاع سعر فائدتها مقارنة مع القروض قصيرة الاجل •

٣ • القروض طويلة الاجل • وتزيد مدة هذه القروض عن عشر سنوات ، وتتميز بارتفاع سعر فائدتها بالمقارنة مع الانواع الاخرى من القروض •

د - القروض المؤقتة والقروض الدائمة • يمكن ان تصنف القروض العامة الى قروض مؤقتة يمكن استردادها Redeemable Loans حيث تتعهد الدولة بتسديدها في المستقبل ، وقروض مؤبدة غير مسترده Irredeemable Loans حيث لا تتعهد الدولة بتسديد مثل هذه القروض في حين تستمر في دفع الفوائد المستحقة عليها (٢) •

Harold M. Groves, Financing Government, Six ed. (New York: Holt Rinenart and Winston, Inc, 1964), p, 619. (١)

Dalton , op. cit. (٢)

٢٠١٠١ التعريف بالقروض الخارجية

القرض الخارجي عبارة عن اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد حقيقية أو مالية ، مع الالتزام بإعادة تسديد هذه الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض (١)

ويعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض الخارجية بالموارد (حقيقية أو مالية) التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملة أجنبية أو سلع وخدمات (٢) .

ومهما يكن من أمر ، فقد اتفقت كافة التعاريف على أن القرض الخارجي يجب أن يكون من مصدر خارجي سواء كان هذا المصدر أفراداً أو مؤسسات أو حكومات ، وكذلك ضرورة تسديد هذا القرض والفوائد المستحقة عليه في فترة زمنية قادمة ومحددة ضمن شروط القرض . والقروض الخارجية تضع تحت تصرف الدولة المقترضة قوة شرائية إضافية ، أي زيادة الموارد الاقتصادية التي يمكن التصرف بها ، ومن هنا تأتي أهمية القروض الخارجية للدول النامية التي تعاني من انخفاض حجم مخراتها اللازمة لعطية التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى حاجة تلك الدول إلى العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية (٣) . ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الصورة تخطف عند حلول أجل تسديد تلك القروض ، ففي هذه الحالة على الدولة التخلي عن جزء من قوتها الشرائية وبالتالي تقل الموارد التي يمكن التصرف بها (٤) .

(١) Kaj Areskoug , External Public Borrowing : Its Role in Economic Development . (New York: Praeger Publisher , Inc, 1969) , p. 7.

(٢) World Bank, World Debt Tables, December 1981 , piii.

(٣) عبد الكريم بركات وحامد دزار ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦ .

(٤) Houghton R.W. , Public Finance , 2nd ed. (London : Harmondsworth. , 1973) , p. 412.

تعاني اقتصاديات الدول النامية من ضعف معدلات الادخار المحلي وذلك بسبب انخفاض حجم الدخل الفردي الحقيقي^(١)، والذي يؤثر بشكل اساسي على كفاءة الانتاج *Productive Efficiency* • ومن ناحية ثانية فان ضعف الكفاءة الانتاجية والتي مردها انخفاض حجم رأس المال المستخدم في الانتاج تقود الى ضعف المقدره على الادخار • ان هذا الوضع دعا بعض الاقتصاديين الى القول بان اقتصاديات الدول النامية تدور في حلقة مفرغة اطلق عليها اسم الحلقة المفرغة للفقير^(٢) .
" The Vicious circle of poverty "

ومن هنا فاذا ما ارادت الدول النامية تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الطموحه التي رسمتها لنفسها وذلك بالاعتماد على موارد ما المحليه الذاتيه ، فانه يصعب عليها ذلك خاصة في ظل الظروف التي اشربنا اليها فيما سبق ، لذلك لا بد من اللجوء الى المدخرات الاجنبية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة والتغلب على ما يسمى بحلقة الفقر المفرغة •

ان دراسة التحويلات الخارجية (بما في ذلك القروض الخارجية) تتم من خلال ما يسمى بال " Gap models " فقد بين R.E. Harrod ان

(١) اكد بعض الاقتصاديين الى ان انخفاض معدلات الادخار والاستثمار لا تعود فقط الى الانخفاض في الدخل الفردي الحقيقي ، بل ان هناك العديد من الاسباب الاخرى كتوزيع الدخل مثلا • انظر :

Jesudoss R. chelliah, Fiscal Policy in underdeveloped Countries (London: Alden & Mowbray LTD, 1969), p. 26.

(٢) من الملاحظ بان قد تم الاشارة الى ما يسمى بحلقة الفقر المفرغة من جانب العرض فقط، ولكن النظر اليها من جانب الطلب ايضا • للرجوع الى التفاصيل انظر :

Ragnar Nurkse , Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (Oxford : Basil Blackwell, 1953) , p. 5.

$$G \cdot C = S$$

حيث

G معدل نمو الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة ويمكن تمثيلها بـ $\Delta Y / Y$

C عافي التراكم الرأسمالي خلال فترة زمنية معينة منسوبا الى التغير في الدخل وتمثل بـ $I / \Delta Y$

S تمثل الميل المتوسط للادخار وتمثل بـ Average Propensity to Save S / Y

وفي هذه الحالة يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي (١).

$$\frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

ويمكن ترتيب المعادلة السابقة لتصبح كالآتي

$$G = SK$$

حيث تمثل K معدل التغير في الدخل الى راس المال Output - Capital Ratio.

وفي حالة استلام مساعده خارجية (سواء على شكل منح بدون مقابل او بمقابل) فان معدل النمو (G) يزداد ليصبح كالآتي $G = (a+s) \cdot K$

حيث تمثل (a) المساعده التي تم استلامها

والآن ، اذا افترضنا ان معدل نمو الدخل المطلوب (المخطط) هو G^* وافترضت K

ثابته ، فانه يمكن الوصول الى المعادله التاليه

$$G^* / K = C$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

(١) من الملاحظ انه في المعادله ان الادخار = الاستثمار

$$\frac{I}{Y} = \frac{S}{Y}$$

انظر:

حيث (C) تمثل رأس المال اللازم لتحقيق المعدل المطلوب (المخطط) لزيادة الدخل
أي ان الفرق بين (C) و (S) يمثل ما يسمى بفجوة الادخار Saving Gap
او حجم المساعدات اللازم لتحقيق المعدل المطلوب للدخل (1)، أي
 $C - S = a$

وقد آمن بعض الاقتصاديين ان المصاعب التي تواجهها الدول النامية لا تنبع
من عدم مقدرة او رغبة تلك الدول في الادخار، وانما من عدم مقدرتهم في الحصول على
العملات الأجنبية المتأتيه من الصادرات . وهنا بين هؤلاء الاقتصاديون أهمية المساعدات
الخارجية ليس فقط في تعزيز المدخرات المحلية بل أيضا في تعزيز رصيد العملات الأجنبية
للكل الدول . فإذا حصل ان زاد الطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتحويل المستوردات
عن عرض العملات الأجنبية المتأتي من الصادرات ، ففي هذه الحالة يكون قد تكون ما يسمى
بفجوة العملات الأجنبية Foreign Exchange Gap والتي تعمل على تخفيض معدل
التحويل إذا تم ملئ تلك الفجوة عن طريق المساعدات الخارجية - (2).

وتحتسب قيمة فجوة العملات الأجنبية كالآتي

$$X = X$$

حيث

X تمثل قيمة الصادرات والتي تعتبرها النماذج المتعلقة بالتجارة الخارجية
والمساعدات بأنها معطاه او مستقله . autonomous . وكذلك

$$M = mY$$

حيث

M	قيمة المستوردات
m	الميل للاستيراد
Y	مستوى الدخل

(1) Keith Griffin, " Foreign capital , Domestic Saving and Economic Development " , Bulletin of the Oxford University, 32, (May 1970) : 100-101.

Griffin, op.cit. p. 101-102. (2)

ومن هنا فان قيمة فجوة العملات تساوي

$$m\bar{Y} - \bar{X}$$

ويمكن كتابتها كالآتي

$$a = m - \bar{X} / \bar{Y}$$

وقد خلص هؤلاء الاقتصاديون الى القول بان فجوة العملات الاجنبية تؤدي الى
اعاقة المدخرات المحلية الكاملة Potential domestic Savings، ويعسود
ذلك الى عدم امكانية استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتعزيز الاستثمار وكذلك
عدم قدره على انتاجها محليا • ومن هنا فاذا ما تم الحصول على مساعدات اجنبية
اضافية فانها ستؤدي الى زيادة كل من مستوى الاستثمار ومعدلات النمو (١) •

Griffin, op. cit; 102 .

(١)

انظر كذلك
Hee S. Kim, Foreign Capital for Economic Development
(New York : Braeger Publishers , Inc, 1970) , pp. 3-14.

٠٤٠١٠١ مبررات ومخاطر القروض الخارجية

اشرنا فيما سبق الى ان معظم الدول النامية تعاني من ضعف معدلات الادخار المحلي من ناحية ، ومصنفاة موازين مدفوعاتها من عجز مستمر في العملات الاجنبية من ناحية ثانية ، ولذلك تلجأ هذه الدول الى القروض الخارجية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة . اما الدول الاكثر نموا ، فلا تلجأ الى الاقتراض الخارجي (باستثناء حالات خاصة كفترة وقوع الكوارث والحروب) ، اذ ان ذلك يخلق لهذه الدول التزامات لا يبرر لها (١) .

وحول مزايا القروض الخارجية فهمكن القول ان للقروض الخارجية العديد من المزايا ، فهي توفر للدول المقترضه اختيارات اكبر في استخدام الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينه ، وهي بذلك تخلق فرصا اضافية لاعادة توزيع الموارد الاقتصادية . كما تساعد القروض الخارجية في زيادة الاستثمار المحلي عن طريق زيادة المستوردات - او تخفيض الصادرات - من السلع الرأسمالية او عن طريق زيادة الانتاج المحلي من تلك السلع (٢) . اضافة الى ذلك ، فمن الملاحظ ان القروض الخارجية تساعد على زيادة التكوين الرأسمالي دون تخفيض في مستوى الاستهلاك (٣) .

وعلى الرغم من هذه المزايا للقروض الخارجية فانها لا تخلو من بعض المساويء والمخاطر ، حيث يترتب على زيادة حجم الاقتراض الخارجي مخاطر كبيره الامر الذي يتطلب تسديد هذه المبالغ اضافة الى الفوائد المستحقة عليها (٤) . ومن مخاطر القروض

(١) John F. Due, Government Finance : Economics of the Public Sector, 4th ed. (Illinois: Richard D. Irwin, Inc, 1968), p. 299.

(٢) Kaj, op. cit, pp. 3-11.

(٣) Musgrave, op. cit, p. 575.

(٤) Due, op. cit. p. 219.

الخارجية انها تؤثر على سعر صرف عملة الدولة المقرضة ، اذ تنخفض قيمة هذه العملة بالنسبة للعملات الاجنبية عند حلول آجال التسديد ، كما ان الفوائد المستحقة على القروض الخارجية تعتبر عبئا اقتصاديا ثقيلا ينقص من الثروة القومية (١) . ومن ناحية اخرى فقد يعتبر القرض الخارجي سلاحا بيد الدولة المقرضة تتخذ منه ذريعة للتدخل في شؤون البلد المقرض ووسيلة للحد من حريته .

وفي هذا المجال لا بد من التمييز بين الاستخدامات المختلفة لحصيلة القرض الخارجي وذلك لتحديد الفائدة او الضرر الذي يصيب الاقتصاد القومي ، فاذا استخدمت حصيلة القرض الخارجي في تشييط اقتصاديات الدولة وتزويد الصناعات بالسلع الرأسمالية اللازمة للانتاج فان ذلك يبسر خدمة هذا الدين ولهذا فلا خطر على الاقتصاد القومي ، وعلى العكس من ذلك اذا استخدمت حصيلة القرض الخارجي في اوجه انفاق غير انتاجية فان القرض الخارجي لن يسهم في تحسين الاحوال الاقتصادية وفي ذلك الحال يكون ضارا بالاقتصاد القومي . وعلى ذلك فان تجديد فائدة القرض ترجع الى اعتبار هام وهو طريقة انفاق حصيلة القرض (٢) .

(١) عبد العال الصكبان ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٢) محمد فؤاد ابراهيم ، القروض العامة (القايره : دار الجيل للطباعة ب . ت) ، ص ٣٦ - ٣٧ .

سبقت الاشارة الى ان استخدام حصة القرض الخارجي تحدد مدى الفائدة او الضرر الذي يصيب الاقتصاد القومي . ولذلك فان اثر الاقتراض الخارجي يختلف باختلاف استخدام تلك القروض .

وقد بين Tinbergen . ان اهم الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها متقدمة كانت ام نامية تتمثل في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى التوظيف وكذلك الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار الاسعار بالاضافة الى اعادة توزيع الدخل القومي (١) .

ويمكن القول ان القروض الخارجية يمكن أن تلعب دورا هاما في تحقيق اي من تلك الاهداف . فقد تساعد القروض الخارجية على زيادة العمالة اذا ما استخدمت القروض الجديدة للتوسع في استيراد السلع الرأسمالية ، اذ ان هذه الزيادة في المستوردات تساعد في زيادة الاستثمار (او الاستفادة من الطاقة الانتاجية الموجودة) . وهذا يعمل على زيادة الطلب على الايدي العاملة .

وقد تلجأ الحكومة الى القروض الخارجية للتخفيف من ارتفاع الاسعار عن طريق استخدام القروض الخارجية في استيراد السلع والخدمات (رغم ان ذلك يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري) ، وبالتالي يزداد المعروض منها .

وعن دور القروض الخارجية في توزيع الدخل القومي او اعادة توزيع الموارد الاقتصادية فان القروض الخارجية توفر للدولة موارد اضافية تزيد من قدرتها في توزيع هذه الموارد بطريقة عادله . وبشكل عام فالقروض الخارجية توسع من دور الدولة في اعادة توزيع الموارد الاقتصادية (٢) .

Kaj , op . cit. p. 9.

(١)

Kaj , op . cit. p. 10.

(٢)

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات تعمل القروض الخارجية على تحسين مركزه اذا ما مول القرض الخارجي الصناعات المنتجة لسلع التصدير او السلع التي تحصل محل السلع المستوردة (١) .

وفيما يختص بزيادة الانتاج القومي ، فقد تبين لنا ان القروض الخارجية اذا ما استخدمت في المجالات الانتاجية فانها تؤدي الى زيادة الاستثمار والتالسي زيادة الانتاج عن طريق التوسع في الاستثمار المحلي (٢) .

وهنا لا بد من التأكيد على ان مدى مساهمة القروض الخارجية في تحقيق زيادة الانتاج القومي يختلف حسب المرحلة التنموية التي يمر بها اقتصاد الدولة المعنية فالمراحل الاولى للتنمية تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات لمشاريع البنية التحتية Infrastructure كالطرق والمواصلات والكهرباء والماء والتعليم وغيرهما ، وهي كلها متطلبات اساسية لتحقيق تنمية اقتصادية في المستقبل (٣) .

(١) عبد الكريم بركات ، وحامد دزار ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .

(٢) Kaj, op. cit. , pp. 10-11.

(٣) Lieftinck Pieter, External Debt and Debt-Bearing (٢)

Capacity of Developing Countries (New Jersey: prinston University press, 1966), p. 1.

٦٠١٠١ • محددات الاقتراض الخارجي

هناك عدة محددات للاقتراض الخارجي يتمثل أهمها بالآتي :-

اولا : القدرة الاستيعابية للقروض الخارجية

يقصد بالقدرة الاستيعابية ، قدرة الاقتصاد القومي على القيام بحجم معين من الاستثمارات بحيث يؤدي تجاوز هذا الحجم الى جعل هذه الاستثمارات غير منتجة نظرا لظهور دلائل عدم التوازن الاقتصادي والنفدي المتمثل في التضخم وعجز ميزان المدفوعات (١) .

لقد جاءت أهمية هذا العامل بسبب زياده تدفق الاوال من الدول الاجنبية الى العديد من الدول النامية التي لا تستطيع استيعاب تلك المقادير من رؤوس الاوال الامر الذي انعكس على اقتصاديات تلك الدول على شكل ضغوط تضخمية وعلى شكل عجز في موازين مدفوعاتها وبالتالي عدم قدرة تلك الدول على خدمة ديونها . ومن العوامل التي تحدد القدرة الاستيعابية للدولة وبالتالي حدود الحجم الامثل للاستثمار ما يلي :-

(١) مدى صافي عناصر الانتاج الاخرى التي تشترك مع رأس المال فسي العملية الانتاجية (ان نقص هذه العوامل او احدها يجمعل الحجم الامثل للاستثمارات محدودا) .

(٢) مدى تكامل عناصر رأس المال مع بعضها البعض بشكل خاص رأس المال الطادي ورأس المال البشري ، فالنقص في العنصر الاخر مثلا يؤدي الى الحد من امكانية استخدام رأس المال الطادي .

(٣) حجم السوق . حيث ان ضيق السوق وانخفاض معدل الدخل الفردي يؤدي الى ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب حجم اكبر من الاستثمارات (٤) . ومن ناحية اخرى تعاني معظم الدول النامية من

(١) السيد عبد الولي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

(٤) المرجع السابق .

ضعف قدرة رأس المال البشرى وصغر حجم السوق بالإضافة إلى
ضعف القدرة التنظيمية • كل هذه المحددات تؤدي إلى ضعف
القدرة الاستيعابية للدول النامية (١) .

ثانيا : القدرة على خدمة الديون

لتوضيح فكرة قدرة الدولة على خدمة الدين الخارجي لابد من
تحديد المقصود بخدمة الدين وبمعدل خدمة الدين • فخدمة الدين
Debt Service (أو عبء الدين Debt Burden) تعني العبء
الذي يترتب على الدولة نتيجة لاقتراضها ، وذلك بتسديد أصل القرض والفوائد
المتسحقة عليه (٢) • وهناك من يعرف عبء الدين بالتكلفة الاجتماعية
الكاملة لتحويل الموارد الاقتصادية من الاستخدامات الأخرى (٣) .

أما معدل خدمة الدين Debt Service Ratio فيعني
عبء الديونية (الاقساط + الفوائد) منسوبا إلى الصادرات * (٤) .

وعند مناقشة مقدرة الدولة على خدمة ديونها لابد من الإشارة إلى
أن خدمة الدين تتطلب اقتطاع جزء من القوة الشرائية للدولة ولقوكني يتم ذلك
لابد من استخدام القروض الخارجية في مشاريع استثمارية ذات إنتاجية ،

-
- (١) المرجع السابق
- (٢) هناك من يعتبر أن عبء الدين يقتصر على الفوائد المدفوعة عليه ولا يشتمل
تسديد أصل القرض (الاقساط) •
- (٣) Wolfson D.J. Fiscal Policy and Development Strategy (٣)
(NorWay: Michelse Institute , n.d) , p. 155.
- (٤) Dragoslav Avramovic, Economic Growth and External Debt (٤)
(MaryLand : The Johns Hopkins press, 1964) , p. 38.

* يقصد بالصادرات هنا حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ، ولكن هناك
بعض الدول تستخدم الصادرات بمفهوم آخر وذلك لغرض احتساب معدل خدمة
الدين • حيث تستخدم الصادرات السلعية فقط والبعض يستخدم الصادرات
السلعية وبعض الصادرات من الخدمات •

تعمل على زيادة الدخل القومي وذلك لكي يتم اقتطاع جزء من هذه الزيادة لخدمة القروض الخارجية^(١) . وبالإضافة الى ذلك فان شروط القروض المتمثلة بسعر الفائدة واقساط القروض وكيفية الوفاء بها وغيرها من الشروط تحدد مقدرة الدولة على خدمة ديونها^(٢) .

ويمكن النظر الى موضوع مقدرة الدولة على خدمة ديونها من وجهة اخرى ، اذ تعتمد هذه المقدرة على السهولة التي تستطيع الدولة بهـا التوفيق بين التزاماتها المتنافسة على الموارد الاقتصادية فهناك زيادة فسيـة الطلب على الاستهلاك المحلي والاستثمار من ناحية وزيادة في الالتزامات المستحقة للمقرضين الا جانب من ناحية اخرى^(٣) .

ولكي تتجنب الدولة المصاعب التي يمكن ان تواجهها في خدمة ديونها لا بد لها من اتباع سياسات محلية في تحريك المدخرات المحلية وحشدها لما لذلك من اثر كبير على حجم الاستثمار وبالتالي معدل نمو الانتاج . كما ان السياسات التجارية التي تستخدمها الدولة لها اثر هام على حصة الصادرات التي تطعب الدور الاساسي في تحديد حجم العمولات الاجنبية للدولة . ان اتباع هذه السياسات تساعد الى حد كبير في تجنب اية مصاعب قد تعود على الدولة في خدمة ديونها^(٤) .

(١) السيد عبد العولى ، المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(٢) رفعت المحجوب ، المالية العامة ، الكتاب الثاني / (القاهرة : دار النهضة ١٩٧١) ، ص ٣٥٨ .

(٣) Avramoric , op. cit. p. 10.

(٤) هذه اهم السياسات التي يمكن استخدامها لتجنب المصاعب التي يمكن ان تواجه الدولة في خدمة ديونها . ولكن هناك العديد من الاجراءات والسياسات الاخرى التي يمكن للدولة استخدامها . للرجوع الى ذلك انظر : United Nation, Debt Problems of Developing Countries, No. TD / B/ 545 , 1975, pp. 6-8 1975, pp. 6-8.

ثالثا : مصادر الاقراض المتاحة

ان القروض الخارجية ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها ، اذ قد تجد بعض الدول صعوبات كبيرة في توفير مسانحة تحتاجه من قروض خارجية . وقد اصبحت هذا الموضوع واضحا في الاونة الاخيره بعد ان تعرضت العديد من الدول الفامية لمصاعب كبيرة في خدمة ديونها ، الامر الذي جعل مصادر الاقراض المختلفه تتحفظ في سياستها الاقراضية . وقد ناقش البعض ان الدول التي يتراوح فيها معدل خدمة الدين Debt Service Ratio ما بين ١٠-٢٠ % قد تواجه صعوبة كبيرة في الحصول على مزيد من القروض الخارجية في الاسواق العالمية الرئيسية (١) .

Richmond A. Prest, Public Finance in Underdeveloped Countries (1)
(London : Ebenezer Baylis and Son LTD, 1965),
p. 114.

١٠٢٠١ • الاقتراض الخارجي كأحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية •

تؤكد النظريات الحديثة في التنمية على أهمية التمويل الخارجي - وشكل خاص في المراحل الأولى للتنمية - في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى اقتصاديات ذاتية النمو والحركة Self Sustain ، قادره على التقدم وذلك بالاعتماد على الموارد الذاتية (١) .

وتشير التجارب التي مرت بها الدول المتقدمة إلى أن تلك الدول - لجأت إلى مصادر التمويل الخارجية وذلك لتعزيز مخراتها المحلية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبه • وعلى سبيل المثال ، فقد لجأت بريطانيا وهولندا في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى الاقتراض الخارجي واعتمدتا عليه كمصدر هام فسي تمويل برامجهما التنموية ، كما حصلت أمريكا - والتي تعتبر اليوم الدولة الرئيسية المقرضه لمعظم الدول النامية - في القرن التاسع عشر على عدد كبير من القروض الخارجية وذلك لتعزيز مواردها الذاتية (٢) • ومهما يكن من أمر، فقد أكد H.B. Chenery أن العديد من الدول النامية قد استطاعت بالفعل الاستفادة من مصادر التمويل الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعه في ناتجها القومي ، كما استطاعت أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية دون حاجه إلى مزيد من التمويل الخارجي (٣) .

(١) Hollis B. Chenery and Alan M. Strout, " Foreign Assistance and Economic Development " , The American Economic Review , 54, (September 1966) : 679-683.

(٢) Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth (Illinois: Richard D. Irwin, Inc, 1955), p. 244.

(٣) Chenery and Strout . op. cit.

ان ما اشرنا اليه فيما تقدم يتفق مع ما اكده J. M. Healey في شرحه للمراحل الفرضيه التي يمر بها الاقتصاد عند اعتماده على الاقتراض الخارجي ، اذ بين ان المدخرات المحليه لا تكون قادره في المرحله الاولى للتنمية على تمويل البرامج الاستثمارية اللازمه لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبه ، لهذا يحمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج ، وفي المرحله الثانيه تصبح تلك المدخرات قادره على تمويل تلك البرامج ولكن الاقتراض الخارجي يزداد في هذه المرحله وذلك لغرض خدمة الديون التي حصلت عليها تلك الدوله ، اما في المرحله الثالثه والاخيريه فان الاقتصاد القومي لا يعود بحاجة الى مزيد من القروض الخارجيه ، اذ تصبح المدخرات المحليه قادره على تمويل البرامج الاستثماريه بالاضافه الى خدمة الديون الخارجيه (١) .

ان دراسة اهمية الاقتراض الخارجي كاحد مصادر العملات الاجنبية وتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية يدعونا التي التطرق ، ولو بايجاز ، الى تلك المصادر والتي تتمثل في حصيلة الصادرات والاستثمارات الاجنبية المباشرة والمساعدات الماليه والتحويلات الاخرى .

أ - حصيلة الصادرات Export Earnings

تعتبر حصيلة الصادرات من اهم مصادر العملات الاجنبية ، الا ان تذبذب حصيلة تلك الصادرات في العديد من الدول النامية بسبب اعتمادها على سلعة تصدير واحد او عدد قليل من السلع الاوليه ، ادى الى اتجاه حصيلة الصادرات لدى العديد من تلك الدول نحو الانخفاض وقلل بالتالي من اهمية الصادرات كاحد المصادر الهامه للعملات الاجنبية (٢) .

(١) على الرغم من ان بعض الدول النامية استطاعت تجاوز المرحله الاولى والثانيه والوصول الى مرحله الاعتماد على العوارض الذاتيه (المرحلة الفرضيه الثالثه التي اشار اليها Healey) وهذا يتفق مع ما اشار اليه Chenery ، الا ان ما اكده Healey يشير الى ان العديد من الدول النامية لا تزال غير قادره على الخروج من المرحله الفرضيه الاولى التي اشار اليها . انظر

Healey J. M. The Economics of Aid , (London: 1971), p. 67-69.

Avramovic, op.cit. pp.14-19.

ومن ناحية أخرى ، فقد اتجهت مستوردات الدول النامية ، نحو
الارتفاع خاصة بعد أزمة البترول التي عكست آثارها على أسعار السلع المستوردة
من الدول الصناعية (١) .

ان الارتفاع المستمر في أسعار السلع المصنعة المستوردة من الدول
الصناعية مع الانخفاض في معدل نمو حصيللة الصادرات لدى العديد من
الدول النامية ، أدى الى حدوث تغيرات سلبية في اقتصاديات الدول النامية ،
انعكست على شكل عجز كبير في موازين مدفوعاتها . وقد كانت الدول النامية
المستوردة للنفط من أكثر الدول تأثراً بذلك (٢) .

وفيما يلي جدول يبين عجز الحساب الجارى في الدول النامية
المستوردة للنفط .

جدول رقم (١)

عجز الحساب الجارى للدول النامية المستوردة للنفط
(سنوات مختاره) (مليارات الدولارات)

الدول المستوردة للنفط		
الدول ذات الدخل المنخفض	الدول ذات الدخل المتوسط	
٣٦	١٤٩	١٩٧٠
٤٩	٦٧	١٩٧٣
٧٠	٤٢٨	١٩٧٥
٥١	٢٤٤	١٩٧٨
٩١	٤٨٩	١٩٨٠

ملاحظة : تشمل الأرقام الواردة في هذا الجدول عجز الحساب الجارى لدى
جميع الدول النامية المستوردة للنفط كما وردت في تقرير البنك
الدولي للإشياء والتعمير لعام ١٩٨١ .

المصدر : IBRD, World Development Report 1981, p, 49.

Jalil Bdaiwi "External Public Debt and Economic Development (١)
of LDGs : case study: Jordan," Unpublished Study, Tokyo: March
1982, pp.6-8
Jalil Bdaiwi, op. cit. p. 7.

يلاحظ من الجدول رقم (١) ، الزيادة الكبيرة في عجز موازين مدفوعات الدول النامية المستورده للنفط كنتيجة للأسباب التي تم ذكرها سابقا . ومن الملاحظ أيضا ، ان الدول النامية ذات الدخل المنخفض كانت اقل تأثرا من الدول ذات الدخل المتوسط ، وتفسير ذلك يعود الى ان النفط يشكل جزءا صغيرا من اجمالي مستوردات الدول منخفضة الدخل مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط (١) .

ب - الاستثمارات الاجنبية المباشرة Private Direct Investments

يشير تاريخ تدفق رؤوس الاموال الدولية الى ان تدفق رأس المال الاجنبي وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية قد تميزت بان نسبة كبيرة من تدفقات رأس المال الى الدول النامية كانت في طبيعتها متأثرة بالمضاريم ولم يكن المستثمرون في اسواق رأس المال الرئيسية يعيرون اهمية كبيرة لبعده المسافة او المخاطرة ، ولم تكون الاستثمارات مستنده الى قاعده استثمارية متينة ، اضافة الى ذلك فقد كانت تلك الاستثمارات متأثرة بالدورات الاقتصادية (٢) .

اما في الوقت الحاضر ، فقد تغيرت الصورة ، اذ اصبحت الاستثمارات الاجنبية تخضع لدراسات ومعلومات مكثفه ، كما ان قرار الاستثمار أصبح يخضع لدراسه علميه خوفا من التعرض للمخاطر (٣) .

اضافة الى ذلك فقد بين A. Lewis بان ما يحد من توجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول النامية الخوف من القيود (التي وصفها بالقيود التحكمية) التي قد تفرضها الدول النامية على تلك الاستثمارات ومن الامثلة على ذلك القيود التي تفرض على تحويل الارباح ورأس المال ومخاطر التأمين ، كما اكد Lewis على اهمية قيام الدول النامية بضمان عدم

(١) IBRD World Development Report 1981, p 49.

(٢) Avramovic, op. cit, pp. 14-19.

(٣) Ibid

تعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمخاطر التأميم وذلك بهدف جذبها (١). ومن المعوقات الأخرى التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعف الحوافز الاستثمارية في أسواق الدول النامية، إذ أشار R. Nurkse إلى أن ضعف الحوافز الاستثمارية لا تؤثر على المدخرات المحلية فقط بل على الاستثمارات الأجنبية أيضاً (٢). وبشكل عام يمكن القول أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد اتجه لدى العديد من الدول النامية نحو الانخفاض نتيجة للأسباب التي أشارنا إليها سابقاً.

المساعدات المالية Foreign Aid

يفترض أن المساعدات المالية تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية حيث توفر هذه المساعدات للحكومات المستفيدة منها موارد إضافية دون أن يترتب على ذلك أية التزامات مالية (٣). فالخفص معدل الدخل الفردي في الدول النامية، بالإضافة إلى تفاقم المشكله السكانيه نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان، جعل من إمكانية زيادة المدخرات المحلية أمراً في غاية الصعوبة. لذلك فإن المساعدات المالية لمثل هذه الدول تلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة المدخرات المحلية أو الإبقاء على حجم معقول من الاستثمار (٤). كما أن المساعدات المالية مهمة جداً خاصة للدول النامية ذات الدخل المنخفض وذلك للتكيف مع خسارته التي عانتها أو تعابها نتيجة لتدهور شروط التجاره Terms of Trade (٥).

Lewis , op. cit. p. 257.

(١)

Nurkse, op. cit, p.26.

(٢)

Byres. T.J. , Foreign Resources and Economic Development (London: n.p, 1972), pp. 44-48.

(٣)

Ibid

(٤)

IBRD, World Development Report 1981, pp. 55-56.

(٥)

وحول تدفق المساعدات المالية للدول النامية تشير الإحصاءات الدولية التي
ان مساعدات التنمية الرسمية Official Development Assistance (ODA)
والمقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic
Cooperation and Development (OECD) قد نمت بمعدل طيب في بداية السبعينات
وعلى الرغم من ذلك ، فقط اظهر معدل نمو مساعدات التنمية الرسمية (ODA) خلال
النصف الثاني من عقد السبعينات تماطوا نسبيا بالمقارنة مع بداية السبعينات ، كما ان هذه
المساعدات قد تراجعت (بالمعايير الحقيقية) في حالة البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل
المنخفض (١) .

وفي هذا المجال ، يشير السيد روبرت مكنارا (الرئيس السابق للبنك الدولي
للإنشاء والتعمير) الى ان حجم مساعدات التنمية الرسمية بما في ذلك المساعدات المقدمة
من منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) لم تزد خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ ، بل
انها انخفضت بالمعايير الحقيقية ، وازداد ، ان مستقبل هذه المساعدات غير مشرق (٢) .

بعد هذا الاستعراض السريع لاهم مصادر العملات الاجنبية للدول النامية
يمكن ملاحظة ان المصادر السابقة الذكر لا توفر للدول النامية كافة احتياجاتها من
العملات الاجنبية ورأس المال اللازم لتحقيق الاهداف الطموحة لتلك الدول . فحصيلته
الصادرات تتجه لدى العديد من الدول النامية نحو الانخفاض ، اضافة الى ان التذبذب
في حصيلتها يقلل من مدى الاعتماد عليها كمصدر اساسي لتوفير احتياجات الدول النامية
من العملات الاجنبية . اما الاستثمارات الاجنبية الخاصة فقد اصبحت تخضع لراسمات
وافيه وذلك لتجنب اية مخاطره قد تتعرض لها ، اضافة الى انها تركز على انواع معينة من
الاستثمارات ذات المردود السريع والمرتفع . وفيما يتعلق بالمساعدات المالية المقدمة
للدول النامية ، فان الدلائل تشير الى اتجاهها نحو الانخفاض . ومن هنا تأتي اهمية
الاقتراض كاحد المصادر الهامة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

IBRD, op. cit., p. 50.

(١)

Robert S. McNamara, Adress to the Board of Governors,
Washington : 1980, pp. 11-12.

(٢)

٢٠٢٠١ • وضع المديونية الخارجية للدول النامية

شهدت فترة السبعينات وبداية الثمانينات زيادة ملحوظة في المديونية الخارجية للدول النامية ، ولقد كانت الزيادة في معدلات الدين وخدمته منذ منتصف السبعينات مرافقه لمحاولة الدول النامية الابقاء على حجم معين من الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي ، وذلك لمواجهة اوضاع عدم الاستقرار في البيئة الخارجية التي تعطلت فسي الثقلبات الحاده في اسعار السلع وزيادة حجم العجز المزمع في موازين المدفوعات .

وبشكل عام فقد وجدت الدول النامية في الاقتراض الخارجي احد السبل الهامه لتغطية قصور المدخرات المحليه وملئ الفجوه الادخاريه Saving Gap وفجوة العملات الاجنبية Foreign Exchange Gap التي اصححت - ولا تزال - تعاني منها، وذلك لتحقيق اهدافها الطموحه التي رسمتها لنفسها بعد ان عجزت حصيلتها الصادرات والمدخرات المحليه عن تحقيق تلك الاهداف .

فقد ارتفع رصيد الديون الخارجيه غير المسدد Debt outstanding من (٨) بليون دولار عام ١٩٥٦ الى نحو (٢٢ر٥) بليون دولار عام ١٩٦٢ ، اما الاعباء فقد ارتفعت من (٠ر٨) بليون دولار عام ١٩٥٦ الى نحو (٢ر٩) بليون دولار عام ١٩٦٢ (١) ، كما وصلت في عام ١٩٦٧ الى نحو (٣٦) بليون دولار (٢) .

وتشير آخر الدراسات التي صدرت عن البنك الدولي للرشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي الى ان ديون الدول النامية القائمة قد وصلت في نهاية عام ١٩٨٠ ما قيمته (٤١٥) بليون دولار مقارنة مع ما قيمته (٩٢) بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٢ ، أي بمعدل زيادة سنوى بنسبة (٢١%) (جدول رقم ٢) . وقد انعكس التزايد في حجم الارصده القائمة على حجم الاعباء الذي بلغ في نهاية عام ١٩٨٠ ما قيمته (٧٥) بليون دولار بالمقارنة

(١) Lieftinck , op. cit. pp 4-7.

(٢) Hoghes, Helen, "The External Debt of Developing Countries," Finance & Development , 14, (December 1977) ; 23.

جدول رقم (٢)
رصيد الدين القائم ومدفوعات خدمة الدين العام الخارجي*
لـ ٩٩ دولة نامية للفترة ١٩٨٠-٧٢

(بلايين الدولارات)

مدفوعات خدمة الدين (الاقساط + الفوائد)	رصيد الدين القائم (في نهاية الفترة)	
١٢ر٢	٩٢ر٣	١٩٧٢
١٧ر٠	١١٤ر١	١٩٧٣
٢١ر٩	١٣٩ر٦	١٩٧٤
٢٤ر٥	١٦٥ر٥	١٩٧٥
٢٧ر٥	٢٠٠ر١	١٩٧٦
٣٤ر٩	٢٤٧ر٥	١٩٧٧
٤٩ر٨	٣٠٩ر٢	١٩٧٨
٦٥ر٠	٣٦٣ر١	١٩٧٩
٧٥ر٢	٤١٤ر٥	١٩٨٠
		متوسط معدل الزيادة السوى %
٢٥ر٥	٢٠ر٧	

* القروض الحكومية والمكفولة من الحكومة

المصدر: Bahram Nowzad , "Debt in Developing Countries: Some Issues for the 1980s,"

Finance & Development , 19 .
(March 1982) , 14.

مع ما قيمته (١٢) بليون دولار عام ١٩٧٢، أي بمعدل زيادة سنوية نسبية (٢٦%) (١) . ويمكن ملاحظة الزيادة النسبية الكبيرة في حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠ بمقارنة معدلات الزيادة السنوية في الارصده القائمة غير المسدده وحجم الابعاء خلال هذه الفترة بتلك المتحققه خلال الستينات، إذ ان معدل الزيادة السنوي في حجم الابعاء والارصده القائمة غير المسدده لم يتجاوز خلال فترة الستينات ما معدله (١٤-١٥%) (٢) . ولكن لا بد من التأكيد هنا باننا نتحدث عن مرحلتين زمنييتين مختلفتين لكل منهما ظروفهما الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم في كل مرحلة من تلك المراحل .

ومن المقاييس التي يمكن استخدامها لمعرفة القيمة الحقيقية للدين وعبء المديونية الخارجية ما يلي .

- ٠١ رصيد الدين القائم غير المسدد منسوبا الى حصيلة الصادرات
Debt outstanding / Export Ratio
- ٠٢ معدل خدمة الدين
Debt Service Ratio
- ٠٣ الاحتياطيات منسوبة الى رصيد الدين القائم
Reserves / Debt outstanding Ratio

وباستخدام صادرات (٩٤) دوله ناميه ، تبين انه في بداية السبعينات ازدادت مديونية هذه الدول بسرعه تفوق زيادة الصادرات، الا ان الطفرة التي حصلت في حصيلة الصادرات خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤ ادت الى تراجع اتجاه تلك الزيادة تراجعا حادا (٣) . ونتيجة لذلك ، فان الرصيد غير المسدد للدول النامية والذي يشكل ما نسبته (٤٨%) من صادراتها في عام ١٩٦٠ ، قد انخفض من (١٢٢%) سنويا

(١) Bahram Nawzad, "Debt in Developing Countries ; Some Issues for the 1980s" , Finance & Development , 19, (March 1982) : 14.

(٢) International Monetary Fund. External Indebtedness of Developing Countries, occasional paper No. 3, 1981, pp. 5-6

(٣) International Monetary Fund , op. cit., p. 5.

خلال الفترة ٧٠-١٩٧٢ إلى (٦٨%) عام ١٩٧٤ • ولكن هذه النسبة عاودت الارتفاع لتصل في نهاية عام ١٩٧٩ إلى حوالي (٩٧%) (١) • وباستخدام الصادرات لتحديد العيب الحقيقي للقروض الخارجية (معدل خدمة الدين) ، فيلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع من ما نسبته (٧%) خلال عام ١٩٦٠ إلى نحو (١٥%) خلال عام ١٩٧٠ • ووصل في نهاية عام ١٩٧٩ إلى نحو (١٧%) (٢) •

ومن المؤشرات الهامة الأخرى لزيادة حجم الديونية الخارجية للدول النامية نسبة الاحتياطات إلى الرصيد القائم غير المسدد للديون الخارجية • فخلال الستينات كانت احتياطات الدول النامية (الذهب مقوماً بأسعار السوق) منسوبة إلى الأرصده القائمة غير المسدده تشكل ما نسبته (٥٨%) وشكلت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ ما نسبته (٣٢%) فقط • ولكن بعد ذلك ازدادت تلك الاحتياطات بمعدلات أسرع من زيادة الدين حيث شكلت في نهاية عام ١٩٧٩ ما نسبته (٥١%) من الدين • وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الزيادة في القروض الخارجية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ قد استخدم لإعادة تشكيل الاحتياطات وتدعيمها (٣) • (جدول رقم ٣) •

وفي الحقيقة فقد أسهمت العديد من العوامل في زيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية • منها ما هو ظاهري كزيادة معدلات التضخم وبشكل خاص بعد منتصف السبعينات ومنها ما هو حقيقي وذلك نتيجة لزيادة حاجة الدول النامية لمزيد من التمويل الخارجي لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وكذلك نتيجة زيادة حدة العجز المزمن في موازين مدفوعات تلك الدول، وبالإضافة إلى ذلك فهناك عدة أسباب أخرى أسهمت في زيادة ديونية الدول النامية الخارجية ولعل أهم تلك الأسباب التغيرات التي طرأت على شروط الاقتراض، بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية التي طرأت على تركيب الدين الخارجي •

Ibid (١)

International Monetary Fund , op. cit. p. 6. (٢)

Ibid. (٣)

جدول رقم (٣)
 المديونية الخارجية لـ ٩٤ دولة نامية منسوبة الى الصادرات
 من السلع والخدمات والاحتياطيات

(نسب مئوية)	رصيد الدين القائم / الصادرات	الاحتياطيات / رصيد الدين القائم	خدمة الدين / الصادرات
٧	٤٨	٥٨	(١) ١٩٦٠
١٥	١٢٣	٢٨	(١) ١٩٧٠
١٦	١٣٢	٢٩	(١) ١٩٧١
١٥	١١٠	٣٨	١٩٧٢
١٣	٩٢	٤٧	١٩٧٣
١٠	٦٨	٦٠	١٩٧٤
١٢	٨٣	٤٥	١٩٧٥
١٢	٨٦	٤٤	١٩٧٦
١٣	٩٠	٤٥	١٩٧٧
١٣	١٠٧	٤٥	١٩٧٨
١٧	٩٧	٥١	١٩٧٩

(١) تقديرات صندوق النقد الدولي *

المصدر: International Monetary Fund , External
 Indebtedness of Developing Countries, P12.

٠٣٠٢٠١ هيكـل الدينـ

لقد اسهمت الزيادة السريعة في اقراض المصادر الخاصة (ذات الشـروط التجارية) للدول النامية اسهاما كبيرا في زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول (١) .
ففي نهاية عام ١٩٧٢ كانت الالتزامات المالية لقروض ٩٤ دولة نامية موزعة بالتساوي بين المصادر الخاصة والمصادر الحكومية . الا ان هذا التركيب تغير في عام ١٩٧٩ بحيث اصبحت مساهمة المصادر الخاصة نحو (٦٣%) من اجمالي قروض الدول النامية في حين لم تتجاوز مساهمة المصادر الحكومية (٢٧%) فقط . فقد بلغ معدل زيادة اقراض المصادر الحكومية للدول النامية ما معدله (١٧%) سنويا خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩ ، فـي حين بلغ هذا المعدل للمصادر الخاصة (٢٧%) (٢) . ولقد كانت الـاهمية المتعاظـمة لاقراض المصارف الخاصة ، وخاصة للدول ذات الدخل المتوسط ، هي السمة البارزة لتمويل التنمية خلال عقد السبعينات (٣) .

٠٤٠٢٠١ شروط الدينـ

طرأت تغيرات ملموسة خلال عقد السبعينات على شروط الاقراض ، وقد تميـزت هذه التغيرات بزيادة اسعار الفوائد ، وانخفاض معدل سنوات التعاقد للقروض الجديدة ، ولقد تغيرت شروط الاقراض لكل من المصادر الخاصة والمصادر الحكومية ضمن اطار ضيق واثرت الزيادة في اهمية القروض الخارجية من المصادر الخاصة (التي تنصف تقليديا بارتفاع اسعار الفوائد وانخفاض مدد التعاقد) وبشكل مباشر على الصورة الاجمالية لشـروط الدين الخارجي .

والجدول التالي يبين معدل شروط الدين لقروض ٩٤ دولة نامية .

(١) Gamani Corea, "Update on the LDCs Debate", Institutional Investors, April 1978. p. 9.

(٢) IMF , op. cit. p. 8.

(٣) IBRD, World Development Report 1980, p. 57.

جدول رقم (٤)
معدل شروط الدين لقروض ٩٤ دوله ناميه للفترة ١٩٧٩-٧٢

فترة التعاقد (بالنسبة)			سعر الفائدة (%)			
(١)	مصادر حكوميه	مصادر خاصه	(١)	مصادر حكوميه	مصادر خاصه	المعدل
١٧,٦	٢٤,٢	٨,٩	٥,٦	٤,٣	٧,٣	١٩٧٢
١٨,٠	٢٥,٤	١٠,٨	٦,٧	٤,٢	٩,١	١٩٧٣
١٦,٩	٢٣,٤	١٠,١	٧,٠	٤,٤	٩,٧	١٩٧٤
١٥,٣	٢٣,٥	٧,٨	٦,٩	٤,٩	٨,٨	١٩٧٥
١٤,٣	٢٢,١	٨,١	٦,٨	٥,٥	٧,٩	١٩٧٦
١٤,٠	٢٢,٦	٨,٠	٦,٨	٥,٢	٨,٠	١٩٧٧
١٤,٥	٢٤,٨	٨,٩	٧,٩	٥,٠	٩,٤	١٩٧٨
١٤,٦	٢٥,٠	٨,٩	٩,٣	٥,٠	١١,٦	١٩٧٩
						المعدل
١٥,٧	٢٣,٩	٨,٩	٧,١	٤,٨	٩,٠	١٩٧٩-٧٢

(١) لا تشمل على القروض الخاصة غير المكفولة *

International Monetary Fund, External Indebtedness المصدر:
of Developing Countries, p. 9.

يلاحظ من الجدول السابق (جدول رقم ٤) التغييرات الطعوسه التي

شهدتها شروط الاقراض خلال فتره السبعينات ، وبشكل خاص فيما يتعلق بشروط اقراض المصادر الخاصه * فقد بلغ معدل فترات التعاقد للقروض الحكوميه خلال الفتره ١٩٧٩-٧٢ ما معدله (٢٤) سنه مقارنة مع ما معدله (٩) سنوات للقروض من المصادر الخاصه * اما معدل سعر الفائدة ، فقد بلغ للقروض الحكوميه ما معدله (٤,٣%) للفترة ١٩٧٤-٧٢ ثم استقر هذا السعر عند معدل (٥%) للسنوات التاليه في الوقت الذي وصل فيه معدل الفائدة للقروض الخاصه نحو ١١,٦% عام ١٩٧٩ مثلاً * وبشكل عام فقد بلغ معدل الفائدة السنوي للقروض الحكوميه خلال الفتره ١٩٧٩-٧٢ (٤,٨%) بالمقارنه مع ما نسبته (٩%) للقروض من المصادر الخاصه *

بعد هذا الاستعراض السريع لوضع قروض الدول النامية الخارجيه ، يمكن ان نخلص الى النقاط الهامة التالية :-

- أ - تعددت اسباب لجوء الدول النامية الى الاقتراض ، ولكن انخفاض حجم المدخرات المحليه ، وحاجة الدول النامية للعملات الاجنبيه ، كانت من الاسباب الرئيسييه لاتجاه هذه الدول الى الاقتراض الخارجى •
- ب - تعتبر حصيلة الصادرات ، المساعدات الماليه ، والاستثمارات الاجنبيه المباشره ، من المصادر الهامه للعملات الاجنبيه ، الا ان هذه المصادر لم توفر للدول الناميه حاجتها من العملات الاجنبيه مما دفعها الى اللجوء للاقتراض الخارجى •
- ج - كان لازمة البترول ، وما نتج عنها من تخيرات كبيره في الاقتصاد العالمى ، خاصة ارتفاع اسعار السلع المستورده من الدول الصناعيه ، تأثيـمـرات كبيره على اقتصاديات الدول الناميه ، حيث انعكست بعض آثارها السلبيه على اقتصاديات هذه الدول على شكل عجز كبير في موازين مدفوعاتها •
- د - ازدادت الاحتياجات الماليه للدول الناميه خلال عقد السبعينات كنتيجة لحاجة الدول الناميه لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها اولا ثم لتحسين احتياطياتها الماليه ثانيا ، واخيرا لتحقيق تنمية اقتصادية سريعه •
- هـ - ازداد حجم المديونيه الخارجيه للدول الناميه زيادة كبيره ، خاصة خلال النصف الاخير من عقد السبعينات وبداية الثمانينات ، حيث وصل الى مستوى لم يسبق له مثيل • كما ازدادت اعباء الاقتراض الخارجى زيادة كبيره خلال نفس الفتره ، وكان للتخيرات في شروط الاقتراض وتركيب هيكل الدين (من حيث مصادر الاقتراض على سبيل المثال) ، مساهمة فعالة في زيادة حجم الدين الخارجى والاعباء المترتبة عليه •

الفصل الثاني

٠٢ واقع مديونية الاردن الخارجيـــــــــــــــــه

كان اقليم شرق الاردن من البلاد الخاضعة للحكم العثماني الذي بسط سيطرته على البلاد منذ عام ١٥١٦م ، حيث لم يكن للبلاد اي وضع مستقل سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية . وبحكم توغل الاقليم في الصحراء فقد كان بعيدا عن الحضارة ومتأخرا في شؤونه المالية والاقتصادية والسياسية . ومع نهاية الحكم العثماني وقعت البلاد تحت الانتداب البريطاني الذي انتهى بعامي انسانية وحوادث مؤلمة (٤) .

ولقد عاش الاردن وضعاً اقتصادياً صعباً مثقلاً بالآخطار والمسؤوليات ، فوجدت المملكة نفسها امام مسؤوليات سياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة ، كما ابتليت بالاحتكاك المستمر باسرائيل في حدود شاسعه مكشوفة (٣) . ومهما يكن من امر فقد تسم في الخمسينات انشاء عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة وذلك بالرغم من شح الموارد الطبيعية والنتائج الديمغرافية لعام ١٩٤٨ .

وجاءت حرب عام ١٩٦٧ ، وما تمخبر عنها من أحداث واحتلال للضفة الغربية من الاردن لتضيف تحديات جديدة اربكت مسيرة التنمية واعاقت النمو الاقتصادي الاردني الى حين . فقد ادت تلك الحرب الى تراجع ملحوظ في معدل نمو الدخل بالاضافة الى نزوح اكثر من (٤٠٠) ألف مواطن الى الضفة الشرقية من الاردن وتراكم مسؤولية اعالقهم

(١) يوسف ابراهيم عبد الحق ، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن (القاهره جامعة عين شمس ١٩٧٩) ، ص ٥

(٢) علي الدجاني ، محاضرات في الاقتصاد الاردني (القاهره : معهد الدراسات العربية العاليه ، الجامعة العربية ، ١٩٥٤) ، ص ٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وتأهيلهم على كاهل الدولة ، هذا بالإضافة الى العديد من الآثار السلبية الاخرى التي احدثتها تلك الحرب^(١) . أضف الى ذلك ان الاحداث الداخلية التي وقعت فسي الاردن عام ١٩٧٠ قد ساهمت ايضا في تعطيل حركة النمو والتطور^(٢) .

وعلى الرغم من ضخامة حجم المعوقات ، والصعاب التي اعترضت عملية الانعاش ، فقد حقق الاردن خلال مراحل التنمية الاقتصادية معدلات نمو مرتفعة يصعب تحقيقها في اقتصاديات الدول النامية المطاطة ، قد اشار رئيس البنك الدولي للشباب والتعمير السابق في خطابه السنوي لاجتماع محافظي البنك عام ١٩٦٧ بنجاح التجربة الاقتصادية الاردنية ، كما ذكر الاردن من بين عدد قليل من الدول النامية التي تمكنت خلال عشرين سنوات من مضاعفة ناتجها القومي الاجمالي^(٣) .

وما يهنا في هذا المجال ، ان الاعداد المتلاحقة ، والوضع السياسي والاقتصادي للاردن ، ادت الى زيادة اعتماده على المصادر الخارجية وذلك لتحقيق اهدافه في التقدم والنمو ودعم قواته المسلحة^(٤) .

٢٠١٠٢ . خصائص الاقتصاد الاردني

١ . البنية الاقتصادية . اتسم الاقتصاد الاردني بارتفاع معدلات مساهمة قطاع الخدمات في الانتاج المحلي الاجمالي بالإضافة الى استيعابه نسباً متزايدة من القوى العاملة وذلك مقارنة مع اقتصاديات الدول التي مرت او تمر بمراحل تنمية مشابهة . ومن ناحية اخرى يتسم الاقتصاد الاردني بالعجز المزمن في العيزان التجاري والاعتماد على المساعدات العالية الاجنبية . اذ لا يزال الاردن يعتمد على الاستيراد في تلبية حاجات الاستهلاك المحلي^(١) .

(١) المرجع السابق .

(٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ٧٣-١٩٧٥ ، ص ١٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٦-٧ .

(٤) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١-١٩٨٥ .

اما الصناعة فلا تزال تتكون من عدد محدود من الصناعات الكبيرة نسبيا ، كما ان قطاع التعدين لا يزال في مراحل تطوره الاولى (١) .

ب • المالية العامة • لا تزال الإيرادات المحلية تعتمد بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة وخاصة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد • كما ان الإيرادات المحلية لا تزال عاجزة عن تغطية النفقات الحكومية الجارية ، ولكن يتوقع ان يتم ذلك في نهاية الخطة الخمسية الحالية ١٩٨١-١٩٨٥ (٢) . كما تميزت المالية العامة في السنوات الاخيرة بالتوسع في الاقتراض الداخلي • حيث تم ذلك في اطار توسع كبير في مساهمة الحكومة والقطاع العام باوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي (٤) .

ج • التطور السكاني • بلغ معدل الزيادة السنوية للسكان في الضفة الشرقية من الاردن بين عامي ١٩٦٦-١٩٧٩ نحو ٥% ، منها ٣٨% تمثل الزيادة الطبيعية والباقي بسبب الهجرة القسرية من الضفة الغربية • ونتيجة لتزايد معدلات نمو السكان فقد ارتفعت نسبة من تقل اعمارهم من ١٥ سنة حيث بلغت هذه النسبة نحو ٥٣% عام ١٩٧٩ • كما شكلت هذه الفئة من السكان ضغطا شديدا للتوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية (٥) .

وسبب ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في السكان وانخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل ، فقد تميز التركيب الاقتصادي للقوى البشرية بانخفاض معدل مشاركة السكان في قوة العمل (حوالي ٢٠%) ، وارتفاع نسبة الاعالة (٦) .

-
- (١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ٧٦-١٩٨٠ ، ص ٢٠ .
 - (٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ٨١-١٩٨٥ ، ص ٩ .
 - (٣) المرجع السابق ، ص ٣٥ .
 - (٤) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ٧٦-١٩٨٠ ، ص ٢٠ .
 - (٥) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٤-١٩٨٥ ، ص ١٤-١٥ .
 - (٦) المرجع السابق ص ١٥ .

٠٣٠١٠٢ الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الأردن

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية الاقتصادية العامة بعيدة المدى في الأردن بطايلي :- (١)

- ١ - تحقيق تغيير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي وزيادة مساهمتها في الانتاج المحلي .
- ٢ - تحقيق معدلات عالية من النمو الحقيقي للانتاج القومي بهدف زيادة مستويات الدخل الفردي ، وكذلك الوصول الى مستوى افضل واكثر عدالة في توزيع الدخل القومي .
- ٣ - تخفيض العجز في الميزان التجاري بصورة جذرية ، والتوسع في الصادرات الوطنية وتنويعها وتدعيم مكونات ميزان المدفوعات .
- ٤ - جعل الإيرادات المحلية المصدر الاساسي للإيرادات العامة .

٠٤٠١٠٢ عجز الميزان التجاري

من المعروف ان كل عملية تنمية تنطوي على عجز مؤقت في الميزان التجاري لا يلبث ان يزول بعد ان يسد الانتاج المحلي حاجات السوق الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج . الا ان طابع العجز في ميزان الاردن التجاري لم يكن ناتجا عن استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية بقدر ما هو ناتج عن استيراد السلع الاستهلاكية .

فقد رافق عجز الميزان التجاري مدفوعات الاردني منذ السنوات الاولى لبداية ظهور معالم الاقتصاد الأردني . ولكن حدة هذا العجز ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة . حيث تضاعف هذا العجز باكثر من تسع مرات خلال عشرة سنوات فقط . (١٩٧٢-١٩٨١) انظر الجدول رقم (٥) . ولم يقتصر ذلك على الزيادة المطلقة بل

(١) المرجع السابق ص ٢١ .

(٢) وديع شرايحه ، التنمية الاقتصادية في الاردن (القاهرة : معهد البحوث

والدراسات العربية ، ١٩٦٨) ، ص ٣٢ .

جدول رقم (٥)

بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الأردني

(بالمليون دينار)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
عجز الميزان التجاري	الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل السوق)	الناتج القومي الاجمالي (بمعدل السوق)	المساعدات المالية	(١): (٢) %	(١): (٣) %	(١): (٤) %	
٣٧٠٥	٩٨٣	١٠٥٧	٢٦٩	٣٨٢	٣٥٠٥	٧١٧	١٩٦٠
٤٠٧	١٤٨٩	١٦٠٦	٢٨٥	٢٧٣	٢٥٣	٧٠٠	١٩٦٤
٤٢٩	١٣١٢	١٤٢٥	٥٣٩	٣٢٧	٣٠١	١٢٥٦	١٩٦٧
٥٣٤	١٧٤٤	١٨٧٠	٤٠٧	٣٠٦	٢٨٦	٧٦٢	١٩٧٠
٦٤٨	١٨٦٢	١٩٩٤	٣٦٦	٣٤٨	٣٢٥	٥٦٥	١٩٧١
٧٧٩	٢٠٧٢	٢٢١٠	٦٨٣	٣٧٦	٣٥٢	٨٧٧	١٩٧٢
٨٣٧	٢١٨٣	٢٤١٥	٦٤٦	٣٨٣	٣٤٧	٧٧٢	١٩٧٣
١٠٥٠٩	٢٤٧٣	٢٧٩٣	٨٦٩	٤٢٨	٣٧٩	٨٢١	١٩٧٤
١٨٤١	٣٢١٣	٣٨٥٢	١٤٠٤	٥٧٣	٤٧٨	٧٦٣	١٩٧٥
٢٧٠٠	٤٣٠٣	٥٧١١	١٢٧٩	٦٢٧	٤٧٣	٤٧٤	١٩٧٦
٣٧١١	٥٢٥٢	٦٧١١	١٦٨٨	٧٠٧	٥٥٣	٤٥٥	١٩٧٧
٣٦٨٠	٦٤٤٦	٧٩٣٤	١٠٧٢	٥٧١	٤٦٤	٢٩١	١٩٧٨
٤٦٧٤	٧٦٧٢	٩٣٥٥	٣٢٠٧	٦٠٩	٥٠٠	٦٨٦	١٩٧٩
٥٤٣٣	٩٩٨٤	١١٩٩٣	٤٠١٠	٥٤٤	٤٥٣	٧٣٨	١٩٨٠
٨١٣٧	١١٩٩١	١٤٦٦١	٤٣٢٥	٦٧٩	٥٥٥	٥٣٢	١٩٨١

المصدر:-

- ١- البنك المركزي الأردني ، الاحصاءات المتعلقة ببعض جوانب الاقتصاد الأردني ، ١٩٧٤ .
- ٢- البنك المركزي الأردني ، النشره الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفه .
- ٣- دائرة الاحصاءات العامه ، الحسابات القومييه في الاردن ١٩٧٦-٥٢ .
- ٤- دائرة الاحصاءات العامه ، الحسابات القومييه في الاردن ١٩٨١-٧٥ .
- ٥- Na'man I. Fakhoury , An Analytical study of Jordan's Balance of payments 1950-1968.

ازدادت نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي من ما نسبته (٣٧,٦% ، ٣٥,٢%) عام ١٩٧٢ الى نحو (٦٧,٩% ، ٥٥,٥%) عام ١٩٨١ ولكل منهما على التوالي .

٥٥٠١٥٢ المساعدات المالية

تتبقى حاجة الاردن للمساعدات المالية (وبشكل عام للايرادات الخارجية) من اعتبارات سياسيه واقتصادية متعددة حالت دون مقدرة الاقتصاد القومي من الوقوف على قدميه . ولقد اشرفنا فيما سبق للاحداث السياسيه التي مر بها الاردن والى حاجته للاحتياطات الامنيه والعسكريه لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي الامر الذي ادى الى توجيه نسبة كبيرة من الايرادات العامه للاقراض العسكريه . اما الاعتبارات الاقتصادية فتكمن في ضعف معدلات الادخار المحلي وضآلة التكوين الرأسمالي ومحدودية الرقعة الزراعية وغير ذلك من العنقوتات الطبيعية والديموغرافية (١) .

وحول مصادر المساعدات المالية فقد كانت بريطانيا تمثل المصدر الوحيد للمساعدات الماليه المقدمه للاردن . ولكن مع نهاية المعاهده الاردنيه البريطانيه عام ١٩٥٦ اتجهت هذه المساعدات نحو الانخفاض حيث توقفت تماما عام ١٩٦٨ (٢) . وفي الوقت الذي اتجهت فيه المساعدات البريطانيه نحو الانخفاض ازدادت المساعدات الماليه الامريكيه بحيث اصبحت تمثل المصدر الاساسي للمساعدات الماليه المقدمه للاردن . ومن ناخيه ثابته فقد حدثت تطورات هامه في مصادر المساعدات الماليه المقدمه للاردن . كان ابرزها زيادة مساهمة الدول العربيه في تقديم المساعدات الماليه خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧ ، حيث حدثت زيادات ملموسه في حجم تلك المساعدات (٣) في الوقت الذي اتجهت فيه المساعدات الامريكيه نحو الانخفاض الى ان اوقفت فسي عام ١٩٧٩ .

(١) Abdullah Al Malki, "Foreign Aid and its Role in Economic Development in Jordan", Kuwait Institute of Economic and Social Planning. Kuwait, 1969. p. 8.

(٢) Na'man I. Fahboury, An Analytical Study of Jordan's Balance of Payment 1950-1968, (Amman, Central Bank of Jordan, October 1974), pp. 71-76.

Ibid (٣)

أما فيما يتعلق بحجم المساعدات الماليه المقدمه للاردن ، فقد اتسـمـم بالتذبذب تبعاً للظروف والاحداث السياسيه والاقتصاديه العربيه والدولية وبالرغم من ذلك ، فان حجم هذه المساعدات قد ازداد زيادة كبيرة خاصة في السنوات الاخيره ، حيث اقرت مؤتمرات القمة المتلاحقه دعم الاردن لتمكينه من القيام بدوره الاستراتيجي في المنطقه . فقد وصل حجم المساعدات الماليه المقدم للاردن في عام ١٩٨١ ما قيمته (٤٣٦٥) مليون دينار او ما نسبته (٥٣٢%) من عجز الميزان التجاري لنفس العام (انظر جدول رقم ٥) .

٦٠١٠٢ . المدخرات المحليه والقوميـة

اشرنا فيما سبق الى ان الاردن يعاني من قلة الموارد الاقتصادية المتوفره محليا ، واشرنا في مجال التركيب السكاني الى ارتفاع نسبة الاعاله الامر الذي يتطلب مزيداً من الاستهلاك الذي لا يقابله انتاج . كل هذه الامور عكست اثارها على مستوى المدخرات المحليه ، حيث تشير الاحصاءات القوميـه الى ان حجم المدخرات المحليه لا يزال يعطي رقفاً سالباً (انظر جدول رقم ٦) . بمعنى ان حجم الاستهلاك الخاص والعام اكبر من حجم الانتاج المحلي الاجمالي .

ومن جهة اخرى ، فقد ادت الزيادة في المساعدات الماليه والحوالات الخارجيه الى تغطية قصور المدخرات المحليه ، فقد حصلت زيادات كبيره ، خاصه في الاونيه الاخيره ، في حجم كل من المساعدات الماليه المقدمه للاردن وزيادات مماثله في حجم حوالات الاردنيين العاملين في الخارج الامر الذي ساهم في رفع مستوى المدخرات القوميـه حيث تضاعفت خلال ثلاث سنوات (١٩٧٨-١٩٨٠) اكثر من ثلاث مرات (جدول رقم ٦) .

وعلى الرغم من الزيادة المطلقة في حجم المدخرات القوميـه والتي ازدادت من ما قيمته (١٧١) مليون دينار عام ١٩٦٠ الى نحو (٥٢٢٨) مليون دينار عام ١٩٨١ ، الا ان اهميتها النسبيه في الانتاج القومي لم تتأخر كثيراً . فقد بقيت نسبة المدخرات القوميـه الى الناتج القومي الاجمالي تتذبذب ضمن حدود ثابتة باستثناء بعض الطفرات مثل عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٠ . (انظر جدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦)
مدخرات الاردن المحليه والقومية

(بالمليون دينار)

	(٢)	(١)	
المدخرات القومية/ % GNP	المدخرات القومية	المحلية	المدخرات القومية
١٦ر٢	١٧ر١	١٧ر٢—	١٩٦٠
٢٠ر٨	٢٣ر٤	٦ر٨—	١٩٦٤
٣٤ر١	٤٨ر٦	١٦ر٦—	١٩٦٧
٨ر٧	١٦ر٢	٣٧ر١—	١٩٧٠
٧ر٠	١٣ر٩	٣٥ر٩—	١٩٧١
١٩ر٧	٤٣ر٦	٢٨ر٥—	١٩٧٢
١٧ر٨	٤٣ر٠	٤٤ر٨—	١٩٧٣
٢٤ر٥	٦٨ر٥	٥٠ر٢—	١٩٧٤
٢٨ر٦	١١٠ر٣	٩٣ر٤—	١٩٧٥
١٨ر٨	١٠٧ر٥	٩٦ر٩—	١٩٧٦
٢٩ر٦	١٩٨ر٨	١١٢ر٩—	١٩٧٧
١٧ر٣	١٣٧ر١	١١٨ر٢—	١٩٧٨
٢٩ر٧	٢٧٧ر٨	٢٠٤ر٩—	١٩٧٩
٤٢ر٦	٥١٠ر٩	٨٨ر٨—	١٩٨٠
٣٥ر٧	٥٢٢ر٨	١٧٥ر٠—	١٩٨١

(١) تم احتساب المدخرات المحليه على الاساس التالي :-
الانفاق على الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق مطروحا منه الانفاق
الحكومي والخاص على الاستهلاك *

(٢) تم احتساب المدخرات القومية عن طريق الجمع الجبري لبنود المدخرات
المحليه ، صافي الدخل من الاستثمار في الخارج ، صافي المدفوعات
التحويلية *

المصدر :- ١- البنك المركزي الاردني ، الاحصاءات المتعلقة ببعض جوانب
الاقتصاد الاردني ، ١٩٧٤

٢- البنك المركزي الاردني ، النشره الاحصائيه الشهرية ،
اعداد مختلفه *

٣- دائرة الإحصاءات العامه ، الحسابات القومية في الاردن ٥٢-٧٦

٤- دائرة الإحصاءات العامه ، الحسابات القومية في الاردن ٧٥-٨١

٢٠٢٠ • البحث الثاني

تطور حجم قروض الاردن الخارجي

٢٠٢٠ • مقدمة

في بداية دراستنا لقروض الاردن الخارجي ، لابد من تحديد الاطار
الذي من خلاله ستنم دراستنا لموضوع •

اولا : فترة الدراسة

تقسم الدراسة الى اربع فترات بحيث تمثل كل فترة منها مرحلة

تاريخيه متكامله في تاريخ الاردن الاقتصادي والسياسي •

الفترة الاولى : ١٩٥٠/٤٩ - ١٩٦٧ وهي الفترة الممتده ما بين بدايه

الاقتراض الخارجي وحتى حرب ١٩٦٧ ، وتمثل فترة

تأسيس المملكه ، وتعتبر هذه الفترة اطول فترات الدراسه

ولكن حجم الاقتراض الخارجي خلالها لم يكن كبيراً

بالمقارنه مع الفترات اللاحقه •

الفترة الثانيه : ١٩٦٨ - ١٩٧٢ • وهي فترة ما بعد حرب حزيران وبدايه

التخطيط الحقيقي الشامل الذي بدأ مع الخطة

الثلاثيه

الفترة الثالثه : ١٩٧٣ - ١٩٧٥ • وتمثل فترة خطة التنميه الثالثيه •

الفترة الرابعه : ١٩٧٦ - ١٩٨٠ • وتمثل فترة خطة التنميه الخمسيه السابقه •

ثانيا : مجال الدراسة

يتضمن التحليل قروض الاردن الخارجية الحكوميه والمكفوله من الحكومه

ولا يشتمل التحليل الانواع التاليه من القروض •

أ - القروض العسكريه وهي القروض التي تحصل عليها القوات المسلحه

مقابل شراء الاسلحه والتجهيزات او غيرها من المعدات والخدمات •

وقد استثنيت هذه القروض من التحليل لاختلاف شروطها عن غيرها من القروض، اضافة الى عدم وجود عائقه كبيره في تأسيس مثل هذه القروض على التنمية الاقتصادية.

ب - قروض النفط • وهي المبالغ التي تلتزم الحكومه بدفعها مقابل النفط الخام المستورد وقد وقعت اتفاقية بين الحكومه الاردنية وشركة التابلايين بهذا الخصوص • وقد استثنيت هذه القروض من التحليل لنفس الاسباب المذكوره في بند أ •

ج - قروض القطاع الخاص غير المكفوله من الحكومه • وحجم هذه القروض ضئيل جدا ، وقد تم استثناء مثل هذه القروض لعدم توفر المعلومات الكافيه عنها ، اضافة لضآلة حجمها وتأثيراتها •

ثالثا : اسلوب التحليل

في بداية دراستنا لقروض الاردن الخارجيه سيعتم التركيز على بحث تطور حجم القروض الخارجيه من حيث القروض المتعاقد عليها وحجم المسحوبات والاعباء والرصيد القائم غير المسدد ، وبعد ذلك سندرس بعض المعايير لقياس نمو حجم تلك المديونيه ومقدرة الاقتصاد القومي على تحمل عبئها • كما سيتم القاء الضوء على الاثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجيه ومستقبل مديونية الاردن الخارجية •

رابعا : الوضع المالي والوضع النقدي

ان دراسته تركز في تحليلها لقروض الاردن الخارجية على وضع هذه القروض النقدي وليس المالي • والفرق بين الوضع النقدي والمالي ، ان الاول يهتم بالحركه النقدية للقروض الخارجيه ، فمثلا اذا تم سحب مبلغ معين في سنة ما فان ذلك المبلغ يدرج ضمن المسحوبات النقدية للقروض الخارجيه ويؤثر في اجمالي المسحوبات ، وذلك دون العظر فيما اذا تم

اتفاق ذلك المبلغ خلال نفس السنة الماليه التي سحب بها ام لا ، اما
الوضع المالي فيركز على الاتفاق الفعلي من القروض الخارجيه وليست
الحركه النقديه * ، ولقد تم اختيار الوضع النقدي في دراستنا للقروض
الخارجيه للأسباب التاليه :-

- أ - توفر المعلومات اللازمه للتحليل من حيث المتغيرات السنويه
والاجماليه •
- ب - ان دراسة الوضع النقدي تمكننا من دراسة وضع القروض الخارجيه
بشكل اشمل ، اذ يمكن دراسة القروض المكفوله من الحكومه
دراسة وافيه حيث يتعذر دراستها بشكل شامل عند دراسة الوضع
المالي •

خامساً : الوحده النقديه المستخدمه

ستكون الارقام الوارده في الدراسه بالدينار الاردني ، لذلك
فبعد اضافه ما تم سحبه في سنه ماليه معينه مطروحاً منه ما تم تسديده
في نفس السنه الى رصيد الدين في السنه السابقه ، فان ذلك لا يعطي
رصيد الدين في السنه الماليه محل الدراسه • والسبب في ذلك يرجع
الى التخفيضات في اسعار صرف العملات • فالرصيد غير المسدد يحتسب
باسعار صرف نهايه العام في حين تحتسب المسحوبات والتسديدات فسي
تاريخ السحباو التسديد •

ويمكن تمثيل العلاقه كما يلي :-

$$D_{0,t-1} + (D_t - R_t) \neq D_{0,t}$$

* يفترض ان تتساوى ارقام الوضع النقدي للقروض الخارجيه مع الوضع
المالي وذلك اذا ما تم اخذ سلسله زمنيه معينه ، حيث ان ما يتم
سحبه من القروض الخارجيه سينفق خلال فترات زمنيه محدده ، الا ان عدم
دقه الارقام في كثير من الحالات تقف دون ذلك •

حيث :-

- D_{t-1} رصيد الدين غير المسدد في نهاية السنة السابقة
- D_t المسحوبات في السنة الحالية
- R_t التسديد في السنة الحالية (الاقساط فقط)
- D_{o_t} رصيد الدين القائم في نهاية السنة الحالية

اما اذا ما درست تلك العلاقة باية عملة اجنبية اخرى فهي علاقتهم
سليمه ، فعند دراسة اى قرض بالدولار الامريكى مثلا ، فان رصيد الدين
القائم لهذا القرض بالدولار الامريكى يساوى رصيد الدين القائم في السنة
السابقة مضافا اليه المسحوبات في السنة الحالية ومطروحا منه التسديدات
لنفس السنة الحالية ، اى ان العلاقة اعلاه تصبح صحيحه ، اى

$$D_{o_{t-1}} + (D_t - R_t) = D_{o_t}$$

٠٢٠٢٠٢ القروض المتعاقد عليها

٠١٠٢٠٢٠٢ الاطار التنظيمي

كان مجلس الاعمار هو الجهة الرسمية المخوله بعقد القروض الخارجيه للمملكه ، فقد جاء في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ " قانون مجلس الاعمار " وفني ماده ١٤ ما يلي :-

" للمجلس ان يعقد القروض الخارجيه باسمه بضمان الحكومه بالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء ويقرها مجلس الامه " . (١)

وفي عام ١٩٧١ ، صدر قانون التخطيط الذي على ضوئه تم تشكيل المجلس القومي للتخطيط ، وقد اسند للمجلس مهمة عقد القروض الخارجيه ، وجاء في قانون التخطيط رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ وفي ماده ٢٣ ما يلي :-

" للمجلس ان يعقد القروض الداخليه والخارجيه باسمه وبضمان الحكومه بعد موافقة مجلس الاداره والشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء " . (٢) .
وجاء في نص القانون ان مهام المجلس البحث عن مصادر التمويل والمساعده الفنيه من الدول الصديقه والمؤسسات الدوليه والتفاوض معها على المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية (٣) .

ومن هنا ، فان المجلس القومي للتخطيط هو الجهة الرسميه الاولى التي تقوم مباشره بتوقيع الاتفاقيات الداخليه والخارجيه بعد اقرارها من مجلس ادارته (اي ادارة المجلس القومي للتخطيط) ومجلس الوزراء وذلك بعد ان يتم التعاون فنيه هيئة الاتفاقيات مع المؤسسات الحكوميه ذات العلاقه .

-
- (١) المملكه الاردنيه الهاشميه ، قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ (الجريده الرسميه ، عدد ١٣٣٩ تموز ١٩٥٧) ، ص ٥٨٤-٥٨٧ .
- (٢) المملكه الاردنيه الهاشميه ، قانون التخطيط رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ (الجريده الرسميه ، عدد ٢٣٣٣ تشرين ثاني ١٩٧١) ، ص ١٨٥٥ .
- (٣) المرجع السابق ص ١٨٥٠ .

٢٠٢٠٢٠٢٠٢ تطور حجم قروض الاردن الخارجيه للمتعاقد عليها

تشكل قروض الاردن الخارجيه المتعاقد عليها من قروض حكوميه ، حيث تقوم الحكومه ممثله بالمجلس القومي للتخطيط بالاقتراض الخارجى من مصادر الاقراض المختلفه ، وقروض بكفالة الحكومه ، حيث تكفل الحكومه في هذه الحالة الجهم المحليه التي ترغب بالاقتراض من مصدر خارجى . اما مصادر الاقراض التي تزود الاردن بقروض خارجيه فتتكون من حكومات عربيه واجنبية ، مؤسسات اقراض دوليه واقليميّه ، بالاضافه الى المصارف والشركات العربيه والاجنبية .

لقد حقق حجم القروض الخارجيه المتعاقد عليها قفزات كبيره وذلك خلال النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات مقارنه مع ما كان عليه في السابق . فقد ارتفع من ما قيمته (٥٠٠٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٧ الى نحو (٩١) مليون دينار عام ١٩٧٢ ، وواصل بعد ذلك ارتفاعه ليصل الى ما قيمته (٨٤٠٠٥) مليون دينار فسي نهاية عام ١٩٨٠ والى (٩٨٢٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨١ .

وقد جاءت تلك الزيادة الكبيره نسبيا في حجم القروض الخارجيه المتعاقد عليها مصاحبه لبداية التخطيط الاقتصادى الشامل بدءا بخطة التنميه الاقتصاديه الثلاثيه عام ١٩٧٣ ، وكنتيجه لزيادة الحاجه لمزيد من التمويل الخارجى وذلك للقيام بالبرامج والمشروعات الانمائيه التي هدفت برامج التخطيط الاقتصادى لتحقيقها . اذ من الملاحظه على سبيل المثال ، ان مجموع ما تم التعاقد عليه خلال فتره خطة التنميه الخمسيه ٧٦-١٩٨٠ يتجاوز اكثر من ثلاثة اضعاف ونصف ما تم التعاقد عليه منذ بداية الاقتراض الخارجى وحتى نهاية عام ١٩٧٥ .

وبالنظر الى تركيب القروض الخارجيه المتعاقد عليها من حيث مصادر الاقراض فيلاحظ ان تركيب تلك القروض شهد تطورات هامه وذلك لصالح القروض المكفوله من الحكومه ذات الشروط التجاريه الصعبه مقارنة مع القروض الحكوميه ذات الشروط الميسره (١)

(١) ان هذا الاتجاه بالطبع في غير صالح الاقتصاد القومى ، اذ يترتب على زياده حجم القروض الخارجيه ذات الشروط التجاريه الصعبه اعباء اضافيه تضعف من قدرة الاقتصاد القومى على خدمة ديونه . ويعزى ذلك الاتجاه في تركيب القروض الخارجيه المتعاقد عليها الى عدم توفر القروض ذات الشروط الميسره بالحجم الذى يتطلبه الاقتصاد القومى وفى الوقت المناسب .

جدول رقم (٧)

قروض الاردن الخارجية المتعاقد عليها حتى نهاية عام ١٩٨١

(بالاف الدنانير)

٣:٢ %	٣:١ %	الاجمالي (٣)	قروض بكفالة الحكومة (٢)	قروض حكومية (١)	
١ر٧	٩٨ر٣	٥٠٠٦٨٧	٨٨١	٤٩٨٠٠٦	١٩٦٧
٨ر٢	٩١ر٨	٩١٠٠٤٨	٧٤٥٢	٨٣٠٥٩٦	١٩٧٢
١٢ر٢	٨٧ر٧	١٨٣٧١٦	٢٢٠٥٥٢	١٦١١٦٤	١٩٧٥
١١ر٨	٨٨ر٢	٢٤٨٢٦٨	٢٩٣٢٧	٢١٨٩٤١	١٩٧٦
٢٢ر٥	٧٧ر٥	٤٠٩٨٢٨	٩٢١١٦	٣١٧٧١٢	١٩٧٧
٢٤ر٨	٧٥ر٢	٥٣٦٣٩٩	١٢٢٧٧٥	٤٠٣٦٢٤	١٩٧٨
٢٤ر٢	٧٥ر٨	٦٢٤١٢١	١٥١٠٦٥	٤٧٣٠٥٦	١٩٧٩
٣٣ر٤	٦٦ر٦	٨٤٠٥٢٢	٢٨٠٩٨٣	٥٥٩٥٣٩	١٩٨٠
٣١ر٢	٦٨ر٨	٩٥٤٢٠١	٢٩٧٢٥٧	٦٥٦٩٤٤	١٩٨١

(١) تم احتساب حجم القروض المتعاقد عليها باضافة قيمة المسحوبات الاجمالية الى الرصيد غير المسحوب كما هو في نهاية الفترة .

المصدر: ١- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفه .

٢- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، قسم المالية العامة .

ففي الوقت الذي شكلت فيه القروض المتعاقد عليها والمكفولة من الحكومة ما نسبته (١٧%) من مجمل القروض الخارجية المتعاقد عليها في نهاية عام ١٩٦٧، نجد ان هذه النسبة قد بلغت في نهاية عام ١٩٧٢ ما نسبته (٨٢%) و (١٢٣%) في نهاية عام ١٩٧٥. كما واصلت هذه النسبة ارتفاعها لتبلغ اعلى مستوياتها في بداية الثمانينات حيث بلغت في نهاية عام ١٩٨٠ ما نسبته (٣٣٤%) وما نسبته (٣١٢%) في نهاية عام ١٩٨١. جدول رقم (٧).

٣٠٢٠٢ المسحوبات

شهدت المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية في الاردن زيادة طبيعية فسي نحو حجم مسحوبات القروض الخارجية، حيث ان حجم الاقتصاد الاردني (مقاسا بحجم المتغيرات الاقتصادية الكلية) كان لا يزال في بداية مراحل تكوينه، لذلك فقد كانت بداية الاقتراض الخارجي بداية طبيعية وبطيئة. ولكن مع بداية التخطيط الاقتصادي الشامل حدثت تطورات هامة في حجم مسحوبات الاردن من القروض الخارجية ستشير اليها فيما بعد.

١٠٣٠٢٠٢ مسحوبات القروض الخارجية عوزعه حسب مصادر الاقراض

اولا : الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٦٧

بدأ الاردن الاستدانه من الخارج منذ السنة المالية ١٩٥٠/٤٩، حيث تم عقد اول قرض خارجي مع الحكومة بقيمة مليون دينار^{البريطانية} (١). وقيمت بريطانيا مصدر الاقراض الوحيد الذي زود الاردن بقروض سلوبه حتى السنة المالية ١٩٦٢/٦١، حيث توسع الاردن في سياسته الاقتراضيه ابتداء من ذلك العام. فقد تم عقد اتفاقيات قروض مع جهات اخرى هي بالاضافة الى بريطانيا الكويت ووكالة الانماء الدولية والمانيا الغربية (٢).

- (١) فواز الزعبي وعدنان الهندي، "قروض الاردن الخارجية"، البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، نيسان ١٩٦٥، ص ١٠.
- (٢) المرجع السابق.

اما عن حجم مسحوبات الاردن خلال هذه الفترة فقد بلغ ما قيمته (٣٥) مليون دينار ، وبالنظر الى مصادر الاقراض يلاحظ ان الجزء الاكبر من هذه المسحوبات كانت من القروض الحكومية ، فقد شكلت المسحوبات من القروض الحكومية ما نسبته (٩٧,٥%) من مجمل مسحوبات هذه الفترة في حين شكلت المسحوبات من القروض المكفولة من الحكومة الجزء الباقي .

وما يلاحظ على مصادر مسحوبات هذه الفترة ان مسحوبات قســمـة الاردن الحكومية قد تركزت في المسحوبات من الدول الاجنبية والعربية اذ شكلت المسحوبات من هذين المصدرين ما نسبته (٤٩% ، ٣٢,٣%) على التوالي . اما المسحوبات من مؤسسات الاقراض الدولية والاقليمية ، والشركات الاجنبية فقد شكلت على التوالي ما نسبته (٧,٣% ، ٨,٩%) من مجمل مسحوبات هذه الفترة .

اما القروض المكفولة من الحكومة ، فقد اقتصرت خلال هذه الفترة على القروض المقدمة من الحكومات الاجنبية حيث شكلت نحو (٢٥%) من اجمالي المسحوبات (٩)

ثانيا : الفترة ١٩٧٢-٦٨ .

بلغت المسحوبات الاجمالية من القروض الخارجية خلال هذه الفترة وبالرغم من قصرها بالمقارنة بالفترة السابقة ، ما قيمته (٣٣,٩) مليون دينار ، وهذا يعني اتجاه مسحوبات الاردن من القروض الخارجية نحو الزيادة فقد بلغ معدل الزيادة السنوي لمسحوبات هذه الفترة نحو (١٤,٦%) .

اما مصادر الاقراض ، فقد اظهرت خلال هذه الفترة تغيرات ملحوظة من حيث الاهمية النسبية للمسحوبات من كل مصدر من مصادر الاقراض . وما يلفت الانتباه في مصادر مسحوبات هذه الفترة ، زيادة الهمية النسبية

(١) اقتصرت مسحوبات القروض المكفولة من الحكومة خلال هذه الفترة على القروض المقدمة من الصندوق الامريكي للتنمية .

لمسحوبات الاردن من القروض المكفولة من الحكومه (١) . ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه المسحوبات من القروض المكفولة ما نسبته (٢٥%) من المسحوبات الاجمالية خلال الفتره السابقه ، يلاحظ بان هذه النسبه بلغت نحو (١٩١%) خلال هذه الفتره . ونتيجة لذلك فقد انخفضت الاهميه النسبيه لمسحوبات القروض الحكوميه من مجمل المسحوبات مقارنة مع الفتره السابقه حيث شكلت ما نسبته (٨٠٩%) مقارنة مع ما نسبته (٩٧٥%) للفتره السابقه .

وبالغظر الى تفصيلات مصادر مسحوبات الاردن من القروض الحكوميه يلاحظ بان المسحوبات من الدول الاجنبية قد شكلت ما نسبته (٥٥٨%) من مجمل مسحوبات هذه الفتره . اما المسحوبات من الحكومات العربيه فقد اظهرت تراجعاً في اهميتها النسبيه مقارنة مع الفتره السابقه ، فقد بلغت اهميتها النسبيه حوالي (١٧٢%) من مجمل المسحوبات مقارنة مع ما نسبته (٣٢٣%) خلال الفتره السابقه . اما فيما يتعلق بتفصيلات مصادر مسحوبات القروض المكفولة من الحكومه فيلاحظ ان المسحوبات من الحكومات الاجنبية والمصارف الاجنبية قد شكلت ما نسبته (٨٥% ، ٩٧%) من مجمل مسحوبات هذه الفتره على التوالي .

ثالثاً : الفتره ١٩٧٥-٧٣ .

على الرغم من انخفاض عدد سنوات هذه الفتره مقارنة مع الفترات السابقه ، الا ان حجم مسحوبات هذه الفتره قد فاق مثيلاتها من الفترات السابقه ، اذ بلغ حوالي (٦٠٦) مليون دينار . واذا ما تم مقارنة هذا الحجم من المسحوبات مع تقديرات خطة التنميه الثلاثيه فيلاحظ ان حجم المسحوبات الفعليه يفوق الحجم المقدر ، فقد قدرت خطة التنميه الثلاثيه

(١) غالباً ما تكون القروض المكفولة من الحكومه ذات شروط تجاريه يعبه . وعلى الرغم من ان زيادة حجم القروض الخارجيه المكفولة من الحكومه تؤكد ثقوه مصادر الاقراض الخارجيه بالاقتصاد الاردني وقدره مؤسساته على خدمة ديونها الا ان هذا الاتجاه يزيد من اعباء القروض الخارجيه على الاقتصاد الاردني .

ان تبلغ القروض الخارجيه ما قيمته (٥٣) مليون دينار^(١) . اما معدل الزيادة السنوي في حجم هذه المسحوبات فقد بلغ (٢٣,٦%) مقارنة مع ما نسبته (١٤,٦%) خلال الفتره السابقه .

والواقع ان ما يميز هذه الفتره عن الفترتين السابقتين انها تمثل بداية استئناف المسيره التنمويه وعملية التخطيط الاقتصادي بعد ان تعطلت بسبب حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما تلاها من احداث داخلية عام ١٩٧٠^(٢) ، ولذلك فقد ازدادت الحاجه الى مصادر التمويل المحليه والخارجيه لمقابله حاجه مشروعات التنمية الاقتصادية التي تبنتها خطة التنمية الثلاثيه .

وفيما يتعلق بمصادر مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه ، فقد استمرت الاهميه النسبيه للحكوميه منها في الانخفاض ، مقارنة مع الفتره السابقه حيث شكلت ما نسبته (٧٦,٣%) في حين شكلت المسحوبات من القروض المكفوله من الحكومه ما نسبته (٢٣,٧%) .

واهم ما يمكن ملاحظه على مصادر المسحوبات من القروض الحكوميه خلال هذه الفتره استمرار الاهميه النسبيه للمسحوبات من الحكومات العربيه نحو الانخفاض لتصل الى ادنى مستوى لها على الاطلاق (وذلك مقارنة مع كافة الفترات الاخرى) حيث شكلت المسحوبات من هذا المصدر ما نسبته (١٠,٢%) من مجمل مسحوبات هذه الفتره . اما الاهميه النسبيه للمسحوبات من الحكومات الاجنبية فقد حافظت على مستوى قريب مما كانت عليه في الفتره السابقه حيث شكلت ما نسبته (٥١,٧%) مقارنة مع (٥٥,٨%) خلال الفتره السابقه . اما الاهميه النسبية للمسحوبات من مؤسسات الاقراض الدوليه والاقليميه والمصارف الاجنبية فقد حققت زيادة ملحوظه بالمقارنة مع الفترات السابقه ، اذ شكلت ما نسبته (٩,٨% ، ٤,٦%) لكل منها على التوالي .

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثيه ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢ .

جدول رقم (٨)
مسحوبات قروض الاردن الخارجية السنوية للفترة
١٩٨١-٧٢

(بالالف الدنانير)

الاجمالي	مسحوبات		(١)
	القروض الممولة من الحكومة	القروض الحكومية	
٦٨٩٠٣	٧٣٥٥	٦١٥٤٨	١٩٧٢
١٢٨٣٠	١٢١٣	١١٦١٧	١٩٧٣
١٥٠٧٠	٤٧١٢	١٠٣٥٨	١٩٧٤
٣٢٧٠١	٨٤٣٩	٢٤٢٦٢	١٩٧٥
٢٩٦٩٣	٣٩٥٨	٢٥٧٣٥	١٩٧٦
٧١٢٢٦	٣٤٢٤٢	٣٦٩٨٤	١٩٧٧
٦٦٠٧٩	١٧٦٣٣	٤٨٤٤٦	١٩٧٨
٧٣٧٠١	٢٥٣٠٧	٤٨٣٩٤	١٩٧٩
٨٨٥٤٢	٤٤٩٦٨	٤٣٥٧٤	١٩٨٠
١٤٧٠٢٨	٨٥٩٥٨	٦١٠٧٠	١٩٨١

(١) مجمل المسحوبات منذ بداية الاقتراض الخارجي حتى نهاية عام
١٩٧٢

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفه .

وفيما يتعلق بمصادر مسحوبات القروض المكفولة من الحكومة ، فقد كان للمسحوبات من المصارف الاجنبية النصيب الاكبر من حيث الاهميه النسبيه في المسحوبات الاجماليه ، حيث شكلت ما نسبته (١٥٠٪) من مجمل مسحوبات هذه الفترة .

رابعاً : الفترة ١٩٨٠-٧٦ .

شهدت مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه خلال هذه الفترة زيادة كبيره في حجمها المطلق ومعدل زيادتها السنوي . وقد جاء ذلك بسبب زيادة الحاجة الى الموارد الاقتصادية الخارجيه لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وتمويل مشروعاتها . فقد تم خلال هذه الفترة سحب ما قيمته (٣٢٩٢) مليون دينار ، وهذا الحجم يزيد باكثر من ضعفي ونصف ما تم سحبه خلال الفترات الثلاث السابقه ، وهذا ما يؤكد تلك الزيادة الكبيره التي طرأت على حجم مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه . كما ويفوق هذا الحجم من المسحوبات تقديرات خطة التنميه الخمسيه ١٩٨٠-٧٦ ، حيث قدرت بما قيمته (٢٦٧) مليون دينار (١) . ومن ناحيه اخرى فقد وصل معدل الزيادة السنوي في مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه خلال هذه الفترة الى اعلى مستوى له اذ بلغ ما معدله (٢٩٠٪) مقارنة مع ما نسبته (٢٣٦٪) خلال فترة خطة التنميه الثلاثيه . وعلى العموم يعتبر معدل الزيادة السنوي في مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه خلال هذه الفترة اعلى معدل وصلت اليه مقارنة مع كافة الفترات السابقه .

ومن ناحية مصادر الاقراض ، فقد شهدت هذه الفترة تغيرات ملموسه في الهميه النسبيه للمسحوبات من كل مصدر من مصادر الاقراض الخارجيه . ولعل ابرز هذه التغيرات ما يلي .

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنميه الخمسيه ١٩٨٠-٧٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

أ • الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية للمسحوبات من القروض المكفولة من الحكومة لتصل أعلى مستوى لها مقارنة مع الفترات السابقة ، فقد شكلت ما نسبته (٣٨,٣%) من مجمل مسحوبات هذه الفترة ، ولعل السبب المباشر في ذلك يرجع إلى الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية للمسحوبات عن المصارف الأجنبية ، حيث بلغت أهميتها النسبية إلى مجمل مسحوبات هذه الفترة ما نسبته (٢٤,٤%) .

ب • انخفاض الأهمية النسبية للمسحوبات من القروض الحكومية ، حيث شكلت ما نسبته (٦١,٧%) من مجمل مسحوبات هذه الفترة ، وهذا أدنى مستوى لها مقارنة مع الفترات السابقة .

ج • زيادة الأهمية النسبية لمسحوبات الحكومة من الحكومات العربية ، وذلك مقارنة مع الفترات السابقة ، فقد بلغت الأهمية النسبية للمسحوبات الحكومية من الحكومات العربية ما نسبته (٢٣,٣%) .

د • انخفاض الأهمية النسبية لمسحوبات الحكومة من الحكومات الأجنبية ، إذ لم تتزد عن ما نسبته (٢٤,٨%) مقارنة مع ما نسبته (٥١,٧%) خلال الفترة السابقة .

وبالنظر إلى مجمل مسحوبات الأردن من القروض الخارجية خلال الفترات الأربع السابقة ، أي منذ بداية الاقتراض الخارجي عام ١٩٥٠/٤٩ وحتى نهاية عام ١٩٨٠ فيلاحظ بانها قد بلغت ما قيمته (٤٥٨,٧) مليون دينار . وقد تم سحب الجزء الأكبر منها خلال فترة خطة التنمية الخمسية ١٩٨٠-٧٦ ، وخطة التنمية الثلاثية ٧٣-١٩٧٥ ، ونسبة (٧١,٨%) و (١٣,٢%) لكل منهما على التوالي ، في حين تم سحب ما نسبته (١٥%) خلال الفترتين ١٩٥٠/٤٩-١٩٦٧ و ١٩٦٨-١٩٧٢ .

وإذا ما نظرنا إلى مصادر الاقتراض في نهاية عام ١٩٨٠ فيلاحظ أن مجموع ما تم سحبه من القروض الحكومية خلال الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٨٠ قد بلغ ما قيمته (٣١٠,٩) مليون دينار أو ما نسبته (٦٧,٨%) من مجمل مسحوبات الأردن من القروض

الخارجية • وقد جاء الجزء الأكبر من هذه المسحوبات من الحكومات الأجنبية والعريضة فقد بلغت المسحوبات من الحكومات الأجنبية والحكومات العربية ما قيمته (١٤٩١ ، ١٠٠٠٠) مليون دينار أو ما نسبته (٣٢,٥% ، ٢١,٨%) من مجمل مسحوبات الأردن من القروض الخارجية على التوالي • جدول رقم (٩) •

أما المسحوبات من القروض بكفالة الحكومة فقد بلغت خلال الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٨٠ ما قيمته (١٤٧٨) مليون دينار أو ما نسبته (٣٢,٢%) من مجمل مسحوبات الأردن من القروض الخارجية • وقد كان الجزء الأكبر من هذه المسحوبات من المصارف الأجنبية ، حيث بلغت المسحوبات من المصارف الأجنبية ما قيمته (٩٢٨) مليون دينار أو ما نسبته (٢٠,٢%) من مجمل مسحوبات الأردن من القروض الخارجية •

٢٠٢٠٣٠٢٠٢ التوزيع القطاعي لمسحوبات قروض الأردن الخارجية

من الملاحظ أن مسحوبات الأردن من القروض الخارجية قد تركزت في المراحل الأولى للاقتراض الخارجي في مشاريع البنية التحتية Infrastructure ، وهذا أمر طبيعي بل وضروري في اقتصاديات معظم الدول النامية وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة • فالمراحل الأولى للتنمية تتطلب جزءاً كبيراً من الاستثمارات لتمويل المشاريع (١) •

ويشير التوزيع القطاعي لمسحوبات الأردن من القروض الخارجية خلال الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٦٧ إلى أن الجزء الأكبر من هذه المسحوبات قد توجه إلى قطاعي "النقل والكهرباء" ، حيث شكلت مسحوبات هذين القطاعين حوالي (٣٦,١%) من مجمل القروض الحكومية • أما قطاع "الصناعة" فقد حظي بجزء كبير نسبياً من مسحوبات هذه الفترة ، فقد شكلت مسحوبات هذا القطاع ما نسبته (١٥,٦) من إجمالي المسحوبات الحكومية • أما قطاعا "الري والزراعة" فقد استحوذاً معاً على ما نسبته (١٤,٧%) •

أما القروض المكفولة من الحكومة فقد كانت ضئيلة خلال الفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٦٧ وأقتصرت على "قطاعي" الكهرباء والصناعة " بنسب متقاربة •

جدول رقم (٩)

مسحوبات الا رد من القروض الخارجية موزعة حسب مصادر الاقراض خلال الفترة ١٩٨١-١٩٥٥/١٩٥٠

بالاف الديناري

المصدر	الفترة	النسبة	الاهمية	الفترة	النسبة	الاهمية	الفترة	النسبة	الاهمية	الفترة	النسبة	الاهمية
	١٩٦١	%	١٩٦١	١٩٦١	%	١٩٦١	١٩٦١	%	١٩٦١	١٩٦١	%	١٩٦١
القروض الحكومية	٣٤١٠٠٢	٩٧,٥	٢٧٤٤٦	٨٠,٦	٤٦٢٣٦	٧٦,٧	٢٠٣٣٣	٦١,٤	١١٩٠١٧	٣١,٣	٧١,٤	١١٩٠١٧
حكومات عربية	٥١٣١١١	٣٦,٣	٥٨٤١٣	١٧,١	١٠٧١٢	٣٣,٣	٥٠٦٦٨	١٥,٦	١٧٧٩٦٦	٥١,٦	٥١,٦	١٧٧٩٦٦
حكومات اجنبية	٥٢١٧١	٤٦,٠	٨٧٣٧١	٢٥,٥	٦٣٣٤١	١٨,٥	٣١٨١٧	٩,٤	٦٣١٦٤١	١٨,٥	١٨,٥	٦٣١٦٤١
مؤسسات اقراض دولية واقليمية	٢٥٤٢	٧,٣	١٦٨٠	٥,٠	١٥٦٥	٤,١	٢٢٣٤٤	٦,٦	٢٢٤٢٢	٦,٦	٦,٦	٢٢٤٢٢
مصارف اجنبية	٣١٠٠	—	—	—	—	—	٣٥٦٩١	١,١	٣٥٦٩١	١,١	١,١	٣٥٦٩١
شركات اجنبية	١٨٧	٢,٥	٨٨٦	٢,٦	٣٥٨٢	٩,٤	١٥٧	٠,٤	١١٤٦	٠,٣	٠,٣	١١٤٦
قروض بكفالة الحكومة	١٨٧	٢,٥	٦٤٧٤	١٩,١	٥٤٣٤١	١٤,٣	٧٠١٦١	١٩,١	١٦٧٨٢٧	٤٧,٤	٤٧,٤	١٦٧٨٢٧
حكومات عربية	—	—	—	—	١٠٧	٠,٣	٢٥٤٤	٠,٦	٣٨٤٢	١,٠	١,٠	٣٨٤٢
حكومات اجنبية	١٨٧	٢,٥	٢٨٧١	٨,٧	٣٥٤٠	٩,٥	٢٥٥٥٢	٧,٣	٣٢٨٨٤	٩,٥	٩,٥	٣٢٨٨٤
مؤسسات اقراض دولية واقليمية	—	—	—	—	—	—	١٧١٠٦	٥,٢	١٧١٠٦	٥,٢	٥,٢	١٧١٠٦
مصارف اجنبية	—	—	٢٢٨٢	٦,٦	٩١٨٠	٢٣,١	٨٠٣٦٥	٢٤,٤	٩٢٨٣١	٢٤,٤	٢٤,٤	٩٢٨٣١
شركات اجنبية	—	—	٣١٢	٠,٨	٤٣٨	١,٢	—	—	١١١٠	٠,٣	٠,٣	١١١٠
المجموع العام (أ+ب)	٣٤٩٨٢٣	١٠٠,٠	٣٣٩٢٠	١٠٠,٠	٦٠٦٠١	١٠٠,٠	٣٢٩٢٤٠	١٠٠,٠	٤٨٧٤٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٨٧٤٤

المصدر: - (١) البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، قسم المالى العام .
 - (٢) البنك المركزي الاردني، الدشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفه .

وفي الفترة ٦٨-١٩٧٢ استمر التركيز على قطاعات البنية التحتية فـ في حين لم تحظ القطاعات الانتاجية باهميه كبيره في مسحوبات القروض الخارجيه • فقد استحوذ قطاع " النقل " على (٤٣٣%) من مجمل مسحوبات القروض الحكوميه في حين استحوذ - اي قطاع النقل - على كامل مسحوبات القروض المكفوله من الحكومة كما استحوذ قطاع " المواصلا ت " على اهميه كبيره في مسحوبات هذه الفترة ، حيث شكلت مسحوباته ما نسبته (١٣٢%) من مجمل المسحوبات الحكوميه • اما قطاعا " الصناعه والسياحه والتعدين " و" الري " فقط حظيا بما نسبته (٢٤% ، ١٢٣%) على التوالي •

اما عن التوزيع القطاعي لمسحوبات القروض الخارجيه خلال خطة التنميه الثلاثيه وعلى الرغم من ان تلك الخطة قد هدفت الى التركيز على القطاعات الانتاجيه (١) ، الا ان التوزيع القطاعي للمسحوبات من القروض الخارجيه يشير خلال هذه الفترة الى ان القطاعات الانتاجيه لم تحظ بقدر كبير من هذه المسحوبات • فقد بلغ مجموع ما تم سحبه لقطاع " الصناعه والسياحه والتعدين " و لقطاعي " الزراعة والري " ما مجموعه (٧٤) مليون دينار او ما نسبته (١٦%) من مجمل مسحوبات القروض الحكوميه •

اما قطاع " النقل " ، فقد استمر خلال هذه الفترة بالا حفاظ بالمرتبه الاولى من حيث نسبة ما استحوذ عليه من مجمل المسحوبات مقارنة مع بقية القطاعات • وعلى الرغم من ذلك فان تلك النسبة قد انخفضت بالمقارنة مع الفترة السابقه (٢) • فقد شكلت مسحوبات قطاع " النقل " خلال هذه الفترة ما نسبته (٣٧%) من مجمل مسحوبات القروض الحكوميه ، في حين بلغت هذه النسبة خلال الفترة السابقه نحو (٤٣٣%) •

وفيما يتعلق بالقروض بكفالة الحكومه ، فقد توزعت خلال هذه الفترة بنسبه (٩١٢%) لقطاع " النقل " و(٨٨%) لقطاع " الصناعه " •

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنميه الثلاثيه ، مرجع سابق ، ص ٤٠ •

(٢) يعود السبب في ذلك الى التركيز على بقية القطاعات الاخرى وخاصة قطاع التعليم الذي حظي بما نسبته (٣١%) من مجمل مسحوبات القروض الحكوميه ، وكذلك كل من قطاع الابنيه والاسكان وقطاع المياه والكهرباء •

لقد طرأت خلال خطة التنمية الخمسية ٧٦-١٩٨٠ تغيرات ملموسة في التوزيع القطاعي لمسحوبات هذه الفترة ، فقد تركزت مسحوبات القروض الخارجية على القطاعات الانتاجية اكثر منها في قطاعات البنية التحتية او الخدمات . فقد استحوذ قطاع " الصناعة " على ما نسبته (٢٠٣%) من مجمل مسحوبات القروض الحكومية كما حظي قطاعا " الري والزراعة " بما نسبته (١٤١%) .

اما قطاع " النقل " فقد انخفضت اهميته النسبية في مجمل مسحوبات هذه الفترة وذلك مقارنة مع اهميته خلال الفترات السابقة ، فقد بلغت نحو (١٨٧%) مقارنة مع ما نسبته (٣٧%) خلال فترة خطة التنمية الثلاثية . وفيما يتعلق بقطاع " الكهرباء " فقد استحوذ خلال هذه الفترة على نسبة قريبة من مستواه في الفترة السابقة ، نحو (١٢٤%) من مجمل مسحوبات القروض الحكومية مقارنة مع ما نسبته (١٣٧%) خلال الفترة السابقة . وفيما يختص بقطاعات " المياه والمواصلات والابنية والاسكان والتعليم ودعم الموازنة " فقد شهد بعضها زيادة في اهميته النسبية وانخفاضا في بعضها الآخر (انظر جدول التوزيع القطاعي لمسحوبات قروض الاردن الخارجية رقم ١٠) .

وفيما يتعلق بمسحوبات القروض بكفالة الحكومة فيلاحظ ان قطاعي " النقل والصناعة " قد حظيا بالجزء الاكبر من المسحوبات خلال هذه الفترة ، فقد شكلت مسحوباتهما معا ما نسبته (٩٤٤%) من مجمل مسحوبات القروض بكفالة الحكومة .

ومن خلال استعراض المسحوبات الاجمالية لقروض الاردن الخارجية منذ بداية الاقتراض الخارجي عام ١٩٤٩/١٩٥٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٠ يلاحظ ان قطاع " النقل " قد حظى بالجزء الاكبر من مسحوبات قروض الاردن الخارجية الحكومية وكفالة الحكومة على السواء . فقد شكلت مسحوباته ما نسبته (٢٣٥% ، ٤٩٤%) من اجمالي مسحوبات القروض الحكومية المكفولة من الحكومة على التوالي ، واحتل بذلك المرتبة الاولى من بين مسحوبات بقية القطاعات .

اما قطاع " الصناعة " ، فقد احتل المرتبة الثانية من حيث اهميته النسبية في مسحوبات كل من القروض الحكومية وكفالة الحكومة . اذ شكلت مسحوبات هذا القطاع ما نسبته (١٥٤%) من مجمل مسحوبات القروض الحكومية ، و (٤٥٦%) في حالة القروض بكفالة الحكومة . اما قطاعا " الكهرباء والابنية والاسكان " فقد حظيا على التوالي بنسبة (١٢٩% ، ٦٦%) من مجمل مسحوبات القروض الحكومية ، في حين لم يحسب

هذان القطاعان باكثر من (٣% ، ٢٢%) من مجمل مسحوبات القروض المكفولة من الحكومة على التوالي .

اما قطاعا " الزراعة " والرى " فقد استحوذا على ما نسبته (١٤٦%) من مجمل مسحوبات القروض الحكوميه . وفيما يتعلق ببقية القطاعات فقد حظيت بنسب متفاوتة من مجمل مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه كما هي موضحة في جدول التوزيع القطاعي لمسحوبات الاردن من القروض الخارجيه رقم (١٠) .

ويمكن ان نخلص من خلال دراسة التوزيع القطاعي لقروض الاردن الخارجية الى ان القطاعات الانتاجيه لم تحظ خلال المراحل الاولى باهميه كبيره مقارنة مع قطاعات البنية التحتية او الخدمات ، اما في المراحل اللاحقه وبالتحديد في فترة الخطه الخمسيه ٧٦-١٩٨٠ فقد حظيت باهميه اكبر مقارنة مع الفترات السابقه .

كما تبين من دراسة التوزيع القطاعي لمسحوبات قروض الاردن الخارجية ان قطاع النقل قد استحوذ على اهمية كبيره في مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه حكوميه كانت ام قروض مكفوله من الحكومة . ولعل ذلك يعود الى عدة اسباب من اهمها ، التركيز على مشاريع الطرق لمحاولة ربط كافة اجزاء المملكة بشبكة طرق حديثه ، وكذلك توسيع ميناء العقبه وتجهيزه بالمعدات والالات المتطوره . ومن ناحيه اخرى ، فقد كسب لاهتمام بقطاع النقل الجوي ، وخاصة العمل المتواصل على تحديث الاسطول الجوى لمؤسسة عاليه ودعم قدرتها وتوسيع نشاطها ، اثر هام ومباشر في زيادة مسحوبات قطاع النقل واحتفاظه باهميه كبيره في مسحوبات الاردن من القروض الخارجيه .

٤٠٢٠٢ . اعباء القروض الخارجيه .

نتيجة للانخفاض النسبي في حجم المسحوبات خلال الفتره ١٩٥٠/٤٩-١٩٦٧ اضافة الى ان عددا كبيرا من القروض الخارجيه لم يكن قد حان موعد تسديدها ، فسان حجم اعباء القروض الخارجيه لم يكن كبيرا بالمقارنة مع الفترات اللاحقه . فقد بلغ حجم التسديدات خلال هذه الفتره حوالي (٢٨) مليون دينار منها (١٨) للقروض الحكوميه واما الباقي فللقروض المكفوله من الحكومة .

جدول رقم (١٠)
التوزيع القطاعي لمسحوبات القروض الخارجية للفترة ١٩٥٠/٤٩-١٩٨٠

أولاً : القروض الحكومية

(بالالف دينار)

١٩٨٠-١٩٥٠/٤٩		١٩٨٠-٧٦		١٩٧٥-٧٣		١٩٧٢-٦٨		١٩٦٧-١٩٥٠/٤٩		
الاهمية	النسبة	الاهمية	النسبة	الاهمية	النسبة	الاهمية	النسبة	الاهمية	النسبة	
٢٢٠٥	٧٢,١٥٦	١٨,٧	٢٨,٠٢١	٢٧,٠	١٧,١٢٤	٤٣,٢	١١,٨٨٩	١٨,٠	٦,١٢٢	النقل
١٥٤	٤٨,٠٣٢	٢٠,٣	٤١,٢٨٧	١,٧	٧٧٧	٢,٤	٦٥٣	١٥,٦	٥,٣١٥	الصناعة والسياحة والتعدين
١٢٩	٤٠,٠١١	١٢,٤	٢٥,٢٥٠	١٣,٧	٦,٣٢٩	٨,٢	٢,٢٤٥	١٨,١	٦,١٨٧	الكهرباء
٢٦	١٧,٤٧٨	٦,٢	١٢,٥٦٤	٣,٢	١٤,٦٦٦	٦,٣	١,٧٣٤	٥,٠	١,٧١٤	الزراعة
٩٠	٢٧,٨٣٣	٧,٩	١٦,٠٢١	١١,١	٥,٣٤٤	١٢,٣	٣,٣٥٧	٩,٧	٣,٣٢١	السياحة
٤٣	١٣,٢٦٦	٤,٤	٨,٩٣٧	٤,٧	٢,١٨٨	٠,٩	٢٤٣	٥,٦	١,٨٩٨	التمهين
٦٠	١٨,٧٨٣	٤,٤	٨,٩٧١	١١,٧	٥,٤١١	١٣,٢	٣,٦٢٣	٢,٣	٧٧٨	المواصلات
٦٦	٢٠,٥٠١	٦,١	١٢,٣٩٠	٥,٥	٢,٥٦٥	٧,٦	٢,٠٩٤	١٠,١	٣,٤٥٢	الاسكان والابنية
٢٦	٧,٩٤٨	٣,١	٦,٢٦٢	٣,١	١,٤٠٥	٠,٨	٢١٧	٠,٢	٦٤	التعليم
١١٦	٣٦,٠٤٥	١٤,٩	٣٠,٣١٤	١,٠	٤٥٢	٠,٨	٢١٧	١٤,٩	٥,٠٦٤	دعم الموازنه
٢٥	٧,٦٤٤	١,٦	٣,١١٨	٧,٣	٣,٣٨٥	٤,٢	١,١٧٤	٠,٥	١٨٧	اخرى
١٠٠,٠	٣١٠,٩١٧	١٠٠,٠	٢٠٣,١٣٣	١٠٠,٠	٤٦٢,٣٦٦	١٠٠,٠	٢٧٤,٤٤٦	١٠٠,٠	٣٤١,٠٢	المجموع

١٩٨٠-١٩٥٠/٤٩		١٩٨٠-٧٦		١٩٧٥-٧٣		١٩٧٢-٦٨		١٩٦٧-١٩٥٠/٤٩		
٤٩,٤	٧٢,٩٦٨	٤٢,٣	٥٣,٣٨٨	٩,٢	١٣,١٠٦	١٠٠,٠	٦,٤٧٤	-	-	النقل
٤٥,٦	٦٧,٣٩٥	٥٢,١	٦٥,٦٨٤	٨,٨	١,٢٥٩	-	-	٥,١٤	٤٥٣	الصناعة
٠,٣	٤٢٨	-	-	-	-	-	-	٤,٨٦	٤٢٨	الكهرباء
٢,٢	٣,٢٥٦	٢,٦	٣,٢٥٦	-	-	-	-	-	-	ابنية واسكان
٢,٥	٣,٧٨٠	٣,٠	٣,٧٧٩	-	-	-	-	-	-	اخرى
١٠٠,٠	١٤٧,٨٢٧	١٠٠,٠	١٢٦,١٠٧	١٠٠,٠	١٤,٣٦٥	١٠٠,٠	٦,٤٧٤	١٠٠,٠	٨٨١	المجموع

ثانياً : قروض بكفالة الحكومة

- المصدر :-
 ١- البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، قسم المالية العامة .
 ٢- المجلس القومي للتخطيط ، الوحدة المالية .
 ٣- جهاد بركات ، " قروض الاردن الخارجية " ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٧٣ .

ولقد ازداد حجم التسديدات خلال الفترة اللاحقه ٦٨-١٩٧٢ بالمقارنه مع الفتره الاولى حيث بلغ (٩٨) مليون دينار ، منها (٧٦) مليون دينار تسديدات القروض الحكوميه و (٢٢) مليون دينار تسديدات القروض المكفوله من الحكومه . اما معدل الزيادة السنوي للتسديدات الاجماليه فقد بلغ خلال هذه الفتره ما نسبته (٣٠٩%) .

وخلال الخطه الثلاثيه بلغ حجم التسديدات ما قيمته (١٤٨) مليون دينار ، منها (١٠٠) مليون دينار للقروض الحكوميه و (٤٨) مليون دينار للقروض بكفاله الحكومه . اما معدل الزيادة السنوي في حجم التسديدات الاجماليه فقد اظهر خلال هذه الفتره تماطواً بالمقارنه مع لفرته السابقه حيث بلغ ما نسبته (٢٦٧%) في حين بلغ خلال الفتره السابقه ما نسبته (٣٠٩%) . اما خلال فتره خطة التنميه الخمسيه (٧٦-١٩٨٠) فقد وصلت التسديدات الى اعلى مستوياتها على الاطلاق وذلك مقاربه مع الفترات السابقه ، بل انها تضاعفت بما يقرب من اربع مرات بالمقارنه مع مجموع ما تسدده تسديده منذ بداية الاقتراض وحتى عام ١٩٧٥ . حيث بلغت التسديدات خلال هذه الفتره حوالي (١٠٧٤) مليون دينار ، في حين لم يتجاوز مجموع التسديدات خلال الفترات الثلاث الاولى ما قيمته (٢٧٣) مليون دينار . وقد بلغ معدل الزيادة السنوي للتسديدات خلال هذه الفتره اعلى مستوياته حيث وصل الى ما نسبته (٤٥٢%) .

وبشكل عام فقد تم خلال الفتره ٤٩/١٩٥٠-١٩٨٠ تسديد ما قيمته (١٣٤٧) مليون دينار ، تم تسديد الجزء الاكبر منها خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ ، وشكلت التسديدات خلال تلك الفتره ما نسبته (٧٩٨%) من مجمل تسديد قروض الاردن الخارجيه منذ بداية الاقتراض حتى عام ١٩٨٠ . وقد بلغت تسديدات القروض الحكوميه منذ بداية التسديد حتى عام ١٩٨٠ ما قيمته (٧٠٣) مليون دينار او ما نسبته (٥٢٢%) من مجمل التسديدات ، في حين شكلت تسديدات القروض بكفاله الحكومه الجزء الباقي .

ومن ناحية توزيع اعباء قروض الاردن الخارجيه ما بين الاقساط (تسديد اصل القروض) والفوائد ، فيلاحظ بان مدفوعات الفوائد قد بلغت في نهاية عام ١٩٨٠ ما قيمته (٥٤٣) مليون دينار او ما نسبته (٤٠٣%) من مجمل الاعباء ، في حين بلغت الاقساط ما قيمته (٨٠٣) مليون دينار او ما نسبته (٥٩٧%) من مجمل الاعباء . وفي حالة القروض الحكوميه شكلت مدفوعات الفوائد ما نسبته (٤٠٧%) من مجمل اعباء القروض الحكوميه

في حين بلغت هذه النسبة في حالة القروض المكفولة من الحكومة ما نسبته (٤٠%) • وعدد مقارنة ذلك مع وضع مجمل التسديدات في نهاية عام ١٩٧٠ فيلاحظ بان مدفوعات الفوائد شكلت ما نسبته (٢٩١%) من مجمل اعباء القروض الحكوميه ، في حين بلغت هــ النسبه في حالة القروض المكفولة من الحكومة ما نسبته (١٧٥%) جدول رقم (١١) وبالطبع فان هذا الوضع يؤكد زيادة الاهمية النسبية لمدفوعات الفوائد في اعباء القروض المكفولة من الحكومة مقارنة مع القروض الحكومية • اما عن سبب ذلك فيرجع الى الشروط التجارية الصعبة التي تتصف بها القروض المكفولة من الحكومة •

وما يمكن ان نخلص اليه من خلال دراسة اعباء قروض الاردن الخارجية، ذلك التزايد النسبي الكبير (وخاصة في الاونه الاخيره) في حجم تلك الاعباء ومعدلات زيادتها السنويه • ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل الزيادة السنوية في اعباء قروض الاردن الخارجية خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ ما نسبته (٤٥٢%) نجد ان معدل الزيادة في حجم الصادرات خلال نفس الفتره قد بلغ ما نسبته (٣٣٩%) وما نسبته (٢٦%) للناتج القومي الاجمالي • ان التحليل السابق يقودنا الى البحث عن الاسباب الحقيقية الكامنة وراء زيادة حجم اعباء قروض الاردن الخارجية • فهل يعود ذلك الى زيادة حجم قروض الاردن الخارجية فقط ؟

ان الزيادة في حجم الديون تعتبر من الاسباب الرئيسية لزيادة حجم اعباء القروض الخارجية ، ولكن بالاضافة الى ذلك فهناك اسباب اخرى ادت الى ذلك اهمها :
التغيرات في شروط الاقراض وكذلك التغيرات في هيكل الدين •

١- شروط الاقراض

من خلال استعراض شروط الاقراض الخارجي خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات يتضح لنا بان الاتجاه العام للقروض^(١) المتعاقد عليها يتجه من قروض ذات شروط سهله Soft Loans الى قروض ذات شروط اصعب •

ففي الوقت الذي كان فيه معدل سعر الفائدة للقروض المتعاقد عليها في عام ١٩٧٣ مساويا لـ (٢٥%)، ارتفع هذا المعدل ليبلغ حوالي

(١) مجموع القروض الجديده التي يتم التعاقد عليها خلال فترة زمنييه محدده •

جدول رقم (١١)

أصاء قروض الاردن الخارجية موزقة ما بين الاقساط والفوائد

(بالآلاف الدنانير)

اجماله		اصاء القروض المكفوله من الحكومه		اصاء القروض الحكوميه		اقساط فوائده	
المجموع	فوائد	اقساط	المجموع	فوائد	اقساط	المجموع	فوائد
١٢٤,٦٧٨	٣٤٤	٣٨,٦٧٨	٣٦٧	١٦١	٧٠٢	٣١٨٤	٨٧٥
١٢٤,٤٨٥	٧٤٧٨	٩٠,٠٠٧	٣١٠	٨٥٧	٢,٢٤٧	٩,٣٨٤	٢,٦٢٤
٣,٦١٧	١٠٢	٢,٥٩٦	١٩١	٣٠٢	٨٨٨	٢,٤٢٦	٧١٨
٤,٧٧٧	١,٥٠١	٣,٢٧٠	٦٣٨٢	٣٢٧	١,٥٥٥	٣,٣٩٥	١,١٨٠
٦,٣٨٤	٢,٢١٧	٤,١٦٧	٦,١٨٩	٣١٦	١,٢٧٥	٤,١٩٥	١,٣٠٢
٨,٣٦٤	٢,٧٠٥	٥,٦٥٩	٣,٢٠١	١,١١١	٢,٠٨٨	٥,١٦٣	١,٥٩٢
١٢,٩٦٩	٥,٣٤٤	٧,٦٢٥	٥,٩٠٦	٢,٥٣٤	٣,٣٧٢	٧,٠٦٣	٢,٨١٠
١٧,٤٧٧	٨,٠٧٣	٩,٤٠٤	٨,٧٥٣	٤,٢٢٣	٤,٧٣٠	٨,٥٤٤	٤,٠٥٠
٢٨,٣٣٣	١١,٨٨٤	١٦,٤٤٩	١٥,١٧٨	٥,٦٤١	٩,٥٣٧	١٣,١٥٥	٦,٢٤٢
٤٠,٤٦١	١٨,٠٩٤	٢٢,٣٦٧	٢٣,٤٨٨	١٠,٢٢٣	١٢,٤٦٥	١٦,٩٧٣	٨,٠٧١
٦٠,٤٩١	٢٥,٤٤٤	٣٥,٠٤٧	٢٦,٤٧٧	١٢,٢٨٩	١٤,١٨٨	٣٤,٠١٥	١٣,١٣٦
١٢٤,٦٦٧	٥٤,٣٢٢	٨٠,٣٤٤	٦٤,٣٨٨	٢٥,٧٣١	٣٨,٦٥٧	٧٠,٢٧٩	٢٨,٥١٢

- (١) مجمل التصديقات حتى نهاية عام ١٩٦٧ .
- (٢) مجمل التصديقات حتى نهاية عام ١٩٧٢ .
- (٣) مجموع التصديقات منذ بداية التسديد وحتى نهاية عام ١٩٨٠ .

المصدر: البنك المركزي الاردني، البشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفه .

(٦٨%) في عام ١٩٨٠ • ولم تقتصر التغييرات في معدلات أسعار الفوائد ، بل شملت أيضا فترات التعاقد (٩) ، فمثلا انخفضت فترة التعاقد (لنفس فترة المقارنة) من ٢٥٥ سنة الى حوالي (١٤٨) سنة • كما انخفضت فترة السماح (٢) من ست سنوات الى حوالي (٣٨) سنة في عام ١٩٨٠ •

وكنتيجة للتغيير الذي طرأ على شروط القروض المتعاقد عليها ، فقد انخفض عنصر الاعانة المقدم (٣) • فقد بلغ عنصر الاعانة المقدم في عام ١٩٧٣ حوالي (٥٤١%) ، انخفض الى نحو (١٨٣%) في عام ١٩٨٠ • وبشكل عام يمكن ملاحظة ان التغييرات في شروط الاقراض لا تسهر في صالح الاردن • انظر جدول رقم (١٢) •

- (١) مدة القرض Maturity عبارته عن الفتره الزميه بين توقيع القرض
Commitment date وفترة استحقاق آخر قسط من اصل القرض •
- (٢) فترة السماح Grace period عبارته عن الفجوة الزميه بين التوقيع على القرض وبداية تسديد القسط الاول من القرض •
- (٣) عنصر الاعانة Grant Element عبارته عن الاختلاف بين قيمة القرض التعاقدية والقيمة الحالية المخصومه Discounted Present Value المدفوعات (الاقساط + الفوائد) • وبمعنى آخر فان المقصود بعنصر الاعانة ، مقدار الفائده او العون (المعبر عنه بنسب مئوية) الذي يتلقاه المقترض نتيجة لاقتراضه قرض ما وبالشروط المتفق عليها • انظر World Bank, World Debt Tables op. cit. p vi. وهناك عدة طرق لا احتساب عنصر الاعانه ، ولكن البنك الدولي للانشاء والتعمير يتبع الطريقة التالية في احتسابه فعنصر الاعانه لقرض ما يستخرج باستخدام المعادلة التالية

$$GE = 100 \left(1 - \frac{r/a}{d} \right) \left[\frac{\frac{1}{(1+d)^{aG}} - \frac{1}{(1+d)^{aM}}}{d (aM - aG)} \right]$$

حيث

- GE = grant element
r = annual interest rate
a = number of payments per year
d = discount rate
G = grace period
M = Maturity
- عنصر الاعانة معبرا عنه بنسبة مئوية من القرض
معدل سعر الفائدة السنوي
عدد الاقساط السنوية
معدل الخصم
فترة السماح
فترة التعاقد

جدول رقم (١٢)
(١)
معدل شروط قروض الاردن الخارجية ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٨٠
Average Terms: Public debt New Commitment

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٢	
							<u>جميع القروض</u>
٦ر٨	٥ر٢	٦ر٣	٦ر٥	٢ر٥	٤ر٣	٢ر٥	سعر الفائدة (%)
١٤ر٨	٢١ر٤	١٧ر٩	١٤ر٤	٢٥ر٦	٢٦ر٨	٢٥ر٥	فترة التعاقد (بالسنوات)
٣ر٨	٤ر٧	٥ر٦	٣ر٥	٦ر٦	٦ر٢	٦ر٥	فترة السماح (بالسنوات)
١٨ر٣	٣٢ر٢	٢٧ر٢	٢٣ر٢	٥٣ر٨	٤٣ر٦	٥٤ر١	عصر الاطمان (%)
							<u>القروض الحكومية</u>
٦ر٨	٤ر٥	٤ر٢	٣ر٥	٢ر٣	٢ر٩	٢ر١	سعر الفائدة (%)
١٥ر١	٢٥ر٢	٢٥ر٩	٢١ر٥	٢٦ر٤	٣٣ر٣	٢٧ر٨	فترة التعاقد (بالسنوات)
٤ر٥	٥ر٥	٦ر٥	٥ر٢	٦ر٨	٧ر٦	٦ر٥	فترة السماح (بالسنوات)
١٨ر٨	٤٢ر٩	٤٥ر٢	٤٣ر١	٥٥ر٦	٥٦ر٦	٥٩ر٣	عصر الاطمان (%)
							<u>القروض بكفالة الحكومة</u>
٧ر٥	٨ر٧	١٢ر٤	٨ر٥	٦ر٦	٨ر٣	٦ر٣	سعر الفائدة (%)
١٢ر٥	١١ر٥	٩ر١	٨ر٦	٥ر٥	٧ر٤	٦ر١	فترة التعاقد (بالسنوات)
٢ر٥	٢ر٣	٢ر٩	٢ر١	١ر٦	٢ر٢	١ر٥	فترة السماح (بالسنوات)
١٣ر٢	٤ر٧	١١ر٥	٦ر٨	٩ر٢	٥ر٢	١٥ر٨	عصر الاطمان (%)

(١) الشروط المذكورة تخص القروض الجديدة التي تم التعاقد عليها في كل سنة من السنوات المبينة في الجدول.

اما عن اسباب التخير ، في شروط القروض المتعاقد عليها ، فمنها منسأ يعود الى التغييرات الدوليه في اسعار الفوائد والسياسه الاقراضيه بشكل عام ، ومنها ما يعود الى اتجاه الاردن الى الاقتراض من مصادر جديده ، لم يكن يلجأ اليها في السابق كالمصارف الاجنبيه والشركات التجاربه .

هيكل الدين

ب -

من الاسباب الرئيسيه لزيادة حجم اعباء قروض الاردن الخارجيه منذ اواخر السبعينات مقارنة مع ما كانت عليه خلال فترة الستينات وبداية السبعينات ، التغييرات التي طرأت في هيكل الدين العام الخارجي ، بمعنى اتجاه الاردن (وخاصة في السنوات القليله الماضيه) الى الاقتراض من المصادر الخاصه ذات شروط تجاربه صعبه . وقد اشرنا الى هذا الاتجاه عند دراسة مصادر مسحوبات قروض الاردن الخارجيه ، و اشرنا الى الزيادة الكبيره المتحققه في القروض المكفوله من الحكومه والتي في غالبيتها تتصف بشروط تجاربه صعبه .

وما يؤكد ما ذهبنا اليه فيما تقدم ، انه بالنظر الى معدلات شروط القروض المتعاقد عليها ما بين الفتره ٧٣ و ١٩٨٠ لكل من القروض الحكوميه والقروض بكفالة الحكومه يمكن ملاحظه الفرق في شروط الاقراض بينهما . فمثلا في عام ١٩٧٣ بلغ معدل سعر الفائدة للقروض الحكوميه ما نسبته (٢١ %) في حين وصل هذا المعدل في حالة القروض بكفالة الحكومه الى ما نسبته (٦٣ %) . وما ينطبق على سعر الفائدة ينطبق على بقية شروط الاقراض الخارجي

لقد كان لهذا الوضع الاثر الهام في زيادة اعباء القروض الخارجيه في الاردن (وكذلك في الدول الناميه كما اشرنا الى ذلك عند بحث موضوع الاقتراض الخارجي على المستوى الدولي) .

ومن هنا فان السياسه الاقراضيه التي يجب التركيز عليها في المستقبل ينبغي ان تنطلق من ضرورة الحد من تزايد القروض الخارجيه

جدول رقم (١٣)
معدلات الهادة السنوية لبعض المؤسسات الاقتصادية ولرصيد
الدين القائم والاعاء ومسحوبات القروض
الخارجية

(نسب مئوية)

اعوام القروض الخارجية	رصيد الدين القائم غير المسدد	المسحوبات السنوية	الناتج القومي الاجمالي	حصيلة المصادر من السلع والخدمات	
١٤٠٣	١١٠٦	١٨٠٦	٩٠٣	٤٧٠٩	١٩٧٣
٣٢٠١	١٦٠٩	١٨٠٤	١٥٠٧	٤٨٠٩	١٩٧٤
٣٢٠٦	٣٥٠٣	٣٣٠٨	٣٧٠٩	٦٢٠٥	١٩٧٥
٣١٠٠	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٤٨٠٣	٧٨٠٨	١٩٧٦
٥٥٠١	٤٥٠٦	٤٤٠٧	١٧٠٥	١٩٠٢	١٩٧٧
٣٣٠٢	٢٦٠٦	٢٨٠٧	١٨٠٢	١١٠٣	١٩٧٨
٦٤٠٠	٢٥٠٣	٢٤٠٩	١٧٠٩	٢٤٠١	١٩٧٩
٤٢٠٨	٢٥٠٠	٢٣٠٩	٢٨٠٢	٣٦٠١	١٩٨٠
٥٥٠٥	٣٩٠٥	٣٥٠٢	٢٢٠٢	٣٩٠٥	١٩٨١
-	١٧٠٧	١٨٠٩	٥٠٥	١٩٠٩	١٩٦٧-٦٠ (المعدل)
٣٠٠٩	١٤٠٧	١٤٠٦	٩٠٥	٨٠٢	١٩٧٢-١٩٦٨ (المعدل)
٢٦٠٣	٢١٠٣	٢٣٠٦	٢١٠٠	٥٣٠١	١٩٧٥-٧٣ (المعدل)
٤٥٠٢	٢٩٠١	٢٩٠٠	٢٦٠٠	٣٣٠٩	١٩٨٠-٧٦ (المعدل)

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفه.

ذات الشروط التجارية الصعبة ، لما يترتب على ذلك من زيادة فـي اعباء تلك القروض التي قد تضعف من مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه الخارجية •

وبالطبع فان تحقيق مثل ذلك الهدف يتطلب اتباع سياسات محلية مختلفة يتمثل اهمها في التركيز على المدخرات المحلية لتنشيطها وزيادة فعاليتها وذلك للاعتماد عليها في المستقبل (ولو جزئيا) في تمويل البرامج التنموية التي تتبناها خطط التنمية الاقتصادية • كما انه من الضروري توجيه القروض الخارجية الجديدة المتعاقد عليها للقطاعات الانتاجية الامر الذي يسهل من مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه الخارجية •

٥٠٢٠٢ رصيد الدين القائم •

بلغ رصيد الدين القائم في نهاية الفترة الاولى ، اى في نهاية عام ١٩٦٧ ما قيمته (٣١١) مليون دينار ، الجزء الاكبر منه قروض حكومية ، اذ بلغ رصيد القروض الحكومية غير المسدد ما قيمته (٣٠٩) مليون دينار والباقي للقروض المكفولة من الحكومة •

ولقد ارتفع رصيد القروض الخارجية القائم ليصل في نهاية الفترة الثانية ، اى نهاية عام ١٩٧٢ ، ما قيمته (٦١٢) مليون دينار • وقد نتجت هذه الزيادة بسبب التوسع في مسحوبات الاردن من القروض الخارجية حكومية كانت او مكفولة من الحكومة ومن ناحية ثانية فقد بلغ معدل الزيادة السنوى في الرصيد القائم غير المسدد خلال هذه الفترة ما نسبته (١٤,٧%) •

استمر رصيد الدين العام الخارجي غير المسدد بالزيادة المطردة خلال الفترتين اللاحقتين ليلغ في نهاية الخطه الثلاثيه نحو (١٤٨) مليون دينار و (٣٨٢٧) مليون دينار في نهاية خطة التنميه الخمسيه المنتهيه بعام ١٩٨٠ ، وقد اظهر رصيد الدين القائم في نهاية عام ١٩٨٠ زيادة ملحوظه في الارصده القائمه غير المسدده للقروض المكفولة من الحكومة ، فقد شكلت الارصده القائمه غير المسدده للقروض المكفولة من الحكومة ما نسبته (٢٧,٩%) من الرصيد غير المسدد لقروض الاردن الخارجيه • اما من

حيث معدلات الزيادة السنوية في الارصده القائمه غير المسدده فقد بلغت خلال
الفترة ١٩٧٥-٧٣ ما نسبته (٢١,٣%) وما نسبته (٢٩,١%) خلال الفترة ١٩٨٠-٧٦.

وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية في الارصده القائمه غير المسدده مع تلك
المتحققه في الناتج القومي الاجمالي فيلاحظ بانها تفوق تلك المتحققه في الناتج
القومي الاجمالي ، ففي القوت الذي بلغ فيه معدل الزيادة السنوي في الارصده القائمه
ما نسبته (٢٩,١%) نجد ان هذه النسبه بلغت للناتج القومي الاجمالي ما نسبته
(٢٦%) وذلك للفترة ١٩٨٠-٧٦.

جدول رقم (١٤)
حركة قروض الاردن الخارجية خلال الفترة
١٩٨٠ - ١٩٥٠/٤٩

(بالاف الدنانير)

١٩٥٠/٤٩ -	٧٦ -	٧٢ -	٦٨ -	١٩٥٠/٤٩ -	
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٢	١٩٦٧	
٤٥٨,٧٤٤	٣٢٩,٢٤٠	٦٠٦,٦٠١	٣٣٩,٩٢٠	٣٤٩,٩٨٣	<u>المسحوبات</u>
٣١٠,٩١٧	٢٠٣,١٣٣	٤٦٢,٢٣٦	٢٧٤,٤٤٦	٣٤١,١٠٢	حكومية
١٤٧,٨٢٧	١٢٦,١٠٧	١٤٣,٦٦٥	٦٤,٧٧٤	٨٨١	بكفالة الحكومة
١٣٤,٦٦٦	١٠٧,٤٠٣	١٤٧,٧٧٨	٩٨,٠٦٦	٢,٦٧٩	<u>الاصحاح</u>
٧٠,٢٧٩	٥٠,٨٧٩	١٠٠,١١٦	٧,٥٧٠	١,٨١٤	حكومية
٦٤,٣٨٧	٥٦,٥٢٤	٤٧,٦٦٢	٢,٢٣٦	٨٦٥	بكفالة الحكومة
٣٨٢,٧٤٢	٣٨٢,٧٤٢	١٠٨,٠٠٧	٦١,٢٢٧	٣١٠,٧٧٧	<u>الرصيد غير المسدد*</u>
٢٧٥,٨٧٣	٢٧٥,٨٧٣	٩١,٦٨٩	٥٦,١١٢	٣٠,٩٠٠	حكومية
١٠٦,٨٦٩	١٠٦,٨٦٩	١٦,٣١٨	٥,١١٥	١٧٧	بكفالة الحكومة

* الرصيد غير المسدد في نهاية الفترة .

المصدر: (١) البنك المركزي الاردني ، القشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

قياس نمو مديونية الاردن الخارجيه ومقدرة الاقتصاد القومي

على تحمل عبئها

١٠٣٠٢ • المعايير المستخدمة

للوصول الى حجم المديونية الخارجيه والاعباء الحقيقية التي يتحملها الاقتصاد القومي ، يمكن اللجوء الى استخدام بعض المقاييس التي من شأنها ان توضح العسب الحقيقي الذي يتحمله الاقتصاد القومي •

وتعتبر حصيلة الصادرات من اهم ما يمكن استخدامه لمعرفة تطور حجم وعسب المديونية الخارجيه • فقد عرف Dhone الصادرات بـ "الاساس الطبيعي" الذي يجب ان تقارن به التطورات في حجم المديونية (١) • وبلاضافة الى الصادرات يمكن استخدام كل من الناتج القومي الاجمالي والاحتياطيات من الذهب والعملات الاجنبية لمعرفة التطورات الحقيقيه في حجم المديونية الخارجيه وابعائها •

وبشكل عام يمكن التمييز بين الانواع التالية من المعايير المستخدمة :-

المعيار الاول : رصيد الدين القائم منسوبا الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات •

Debt Outstanding (Disbursed) / Exports of Goods and Services.

DOD/XGS

ويرمز له

المعيار الثاني : رصيد الدين القائم منسوبا الى الناتج القومي الاجمالي •

Debt Outstanding (Disbursed) / GNP

DOD/GNP

ويرمز له

المعيار الثالث : الاحتياطيات من الذهب والعملات الاجنبية منسوبة الى رصيد الدين القائم •

Reserves / Debt Outstanding (Disbursed)

Res. / DOD

ويرمز له

المعيار الرابع: عب الدين العام الخارجي منسوبا الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات
Total Debt Service / Export of Goods and Services

TDS / XGS

ويرمز له

٢٠٣٠٢٠٢ قياس نمو حجم المديونية الخارجية

باستخدام معيار رصيد الدين القائم (غير المسدد) منسوبا الى الناتج القومي الاجمالي DOD/GNP يلاحظ ان نسبة رصيد الدين الخارجي القائم الى الناتج القومي الاجمالي (بمعدل السوق) ، قد ارتفعت ارتفاعا حادا وذلك بالمقارنة مع فترة بداية الاقتراض الخارجي . ففي الوقت الذي كانت فيه تلك النسبة لا تتجاوز ما معدله (١٢٩٪) خلال الفترة ١٩٦٧-٦٠ ، نجد انها قد ارتفعت الى ما معدله (٢٣٤٪) خلال الفترة ١٩٧٢-٦٨ ، ثم واصلت الارتفاع لتبلغ في نهاية عام ١٩٨٠ ما نسبته (٣١٩٪) وللتأكيد ان الارتفاع في نسبة الرصيد القائم غير المسدد الى الانتاج القومي ناتجه عن الارتفاع في الرصيد القائم ، فقد تم احتساب معدل الزيادة السنوي في كل من الانتاج القومي الاجمالي والرصيد القائم غير المسدد ، وقد تبين من ذلك ان متوسط معدل الزيادة السنوي في الناتج القومي الاجمالي قد بلغ خلال الفترة ١٩٨٠-٦٠ ما معدله (١٣٥٪) في حين بلغ متوسط معدل الزيادة السنوي في الرصيد القائم غير المسدد للدين العام الخارجي وللفترة نفسها ما معدله (٢٠٢٪) .

وباستخدام معيار الرصيد القائم غير المسدد منسوبا الى الصادرات من السلع وجميع الخدمات DOD/XGS ، يمكن ملاحظة ان هذا المعدل لا يسير في اتجاه واضح ، بل يختلف من فترة الى اخرى تبعا للتغيرات في حصيلة الصادرات . والسبب في ذلك كما اشرنا في الفصل الاول من هذه الدراسة يعزى الى ان حصيلة الصادرات في السدول النامية - والاردن لا يستثنى منها - تتصف بالتذبذب وذلك لاعتماد هذه الدول على عدد محدود من سلع التصدير^(١) . لذلك ليس فريبا ان يسير هذا المعدل باتجاهات

Avramovic, op. cit. pp, 86-88.

(١)

وهذا لا بد من التأكيد ان الاعتماد على سلعة تصدير واحدة ، او عدد قليل من السلع ، يجعل حصيلة الصادرات اكثر عرضه الى التذبذب ، وذلك بسبب التقلبات اما في الانتاج ، او التقلبات العالمية في اسعار هذه السلع ، الامر الذي يجعل حصيلة الصادرات لدى العديد من الدول النامية يتاثر مباشرة بالتقلبات في الاسعار وخاصة اسعار السلع الاولية التي تعتبر الدول النامية من اهم الدول المصدرة لها .

مختلفه وذلك تبعاً لتغيير حصيللة الصادرات او معدل زيادتها السنوي •

فخلال الفترة ١٩٦٧-٦٠ ، بلغت نسبة DOD/XGS ما معدله (٦٣,٨٪) ،
ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٢-٦٨ الى ما معدله (١٠٣,٧٪) • ثم عاود
هذا المعدل الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٥-٧٣ ليصل الى ما نسبته (٧٢,٣٪) ، واستمر
بعد ذلك في الانخفاض ليصل الى مستوى اقل مما كان عليه في الفترة الاولى ١٩٦٧-٦٠ ،
حيث بلغ ما نسبته (٥٠,٣٪) : خلال الفترة ١٩٨٠-٧٦ (١) •

ومن المقاييس الهامة التي يمكن استخدامها في معرفة واقع الاقتراض الخارجي
وتأثيره على الاقتصاد القومي ، حجم الاحتياطيات (من الذهب والعملات الاجنبية) منسوبة
الى رصيد الدين القائم Res./DOD ان النتائج التي تم التوصل اليها من استخدام
هذا المعيار تشير الى زيادة الارصده القائم غير الصدده مقاسه بمعيار الاحتياطيات
من الذهب والعملات الاجنبية •

فقد بلغ معدل الاحتياطيات الى رصيد الدين العام الخارجي خلال الفترة
١٩٦٧-٦٠ نحو (٢٧٨,٩٪) ، بمعنى ان احتياطيات المملكه من الذهب والعملات الاجنبية
كانت تغطي خلال هذه الفترة اكثر من ضعفي رصيد الدين القائم •

اما خلال الفترة ١٩٧٢-٦٨ ، فقد غطت الاحتياطيات ما نسبته (٢٢٨,٢٪)
من رصيد الدين القائم ، ثم واصل هذا المعدل الانخفاض ليبلغ خلال الفترة ١٩٧٥-٧٣
ما معدله (١٥٥,٨٪) وخلال الفترة ١٩٨٠-٧٦ ما نسبته (١٥٠,٧) فقط • انظر
جدول رقم (١٥) •

(١) على الرغم من ان هناك تذبذباً واضحاً في معدل DOD/XGS ، الا انه يمكن
القول ان هذا المعدل يتجه نحو الانخفاض ، وما يؤكد ذلك انه اذا ما
اهملنا الفترة الاولى من دراسته (وذلك لاغراض التحليل فقط) ، فسيبان
الاتجاه العام لهذا المعدل : اخذ في الانخفاض • وما يبرر الانخفاض الحاد
في هذا المعدل الزيادة الكبيرة في حصيللة الصادرات والتي تحققت في
السنوات القليلة الماضية وخاصة الزيادة الحاصلة في الصادرات الخدمية •

جدول رقم (١٥)
 بعض معايير قياس نمو مديونية الاردن الخارجية
 للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨١

(نسب مئوية)

Res/DOD الاحتياطيات	DOD/GNP مديونية لـ الناتج المحلي	DOD/XGS مديونية لـ صادرات	
٢٧٨٠٩	١٢ر٩	٦٣ر٨	(المعدل) ١٩٦٧-٦٠
٢٢٨ر٢	٢٣ر٤	١٠٣ر٧	(المعدل) ١٩٧٢-٦٨
١٥٥ر٨	٢٨ر٣	٧٢ر٣	(المعدل) ١٩٧٥-٧٣
١٥٠ر٧	٢٩ر٥	٥٠ر٣	(المعدل) ١٩٨٠-٧٦
١٥٧ر٢	٢٨ر٣	٨٨ر٩	١٩٧٣
١٤٨ر٣	٢٨ر٦	٦٩ر٨	١٩٧٤
١٦١ر٩	٢٨ر٦	٥٨ر١	١٩٧٥
١٥٤ر٧	٢٣ر٢	٣٩ر٩	١٩٧٦
١٤٠ر٩	٢٨ر٨	٤٨ر٧	١٩٧٧
١٤٧ر٧	٣٠ر٨	٥٥ر٥	١٩٧٨
١٤٧ر٣	٣٢ر٧	٥٦ر٥	١٩٧٩
١٦٢ر٧	٣١ر٩	٥١ر٤	١٩٨٠
١٢٦ر٨	٣٦ر٤	٥١ر٥	١٩٨١

المصدر: - البنك المركزي الاردني ، النشره الاحصائيه الشهرية ، اعداد مختلفه .

٢٠٣٠٣٠٢ • قياس العبء الحقيقي للقروض الخارجية

تبين لنا مما سبق ان حجم اعباء قروض الاردن الخارجية لم يكن كبيراً خلال فترة بداية الاقتراض • والسبب في ذلك يعود الى ان موعد تسديد القروض لم يكن قد استحق • ومن ناحية اخرى فان معظم القروض التي تم التعاقد عليها خلال تلك الفترة كانت قروضا ذات شروط سهلة ولا يترتب عليها التزامات مالية كبيرة (١) •

ولقياس العبء الحقيقي لقروض الاردن الخارجية ، فقد استخدمنا مقياس معدل خدمة الدين Debt Service Ratio ، والذي يعتبر من اكثر المقاييس تعبيراً واوسعها انتشاراً في قياس العبء الحقيقي للمديونية الخارجية التي يتحملها الاقتصاد القومي •

لقد تم قياس معدل خدمة الدين للفترة ١٩٨٠-٦٠ ، وقد تبين من ذلك ان هذا المعدل كان خلال الفترة ١٩٦٧-٦٠ منخفضاً جداً والسبب في ذلك ان انخفاض حجم التسديدات ذاتها ، اذ ان الاردن لم يكن قد بدأ بتسديد معظم قروضه الخارجية التي تعاقد عليها قبل تلك الفترة • اما خلال الفترة ١٩٧٢-٦٨ فقد بلغ معدل خدمة الدين ما نسبته (٤٤٪) • في حين انخفض خلال الفترة ١٩٧٥-٧٣ ليصل الى نحو (٤١٪) ، كما استقر هذا المعدل عند نفس المستوى خلال الفترة ١٩٨٠-٧٦ •

(١) المقصود هنا ان القروض التي تعاقد عليها الاردن خلال فترة بدايتها الاقتراض الخارجي (١٩٥٠/٤٩-١٩٦٧) كانت تتميز بشروطها السهلة من حيث فترة السماح وطول فترة القروض بالإضافة الى انخفاض معدل فائدتها •

والواقع ان هذا الانخفاض في معدل خدمة الدين ، واستقراره عند نفس المستوى على مدى الفتره ٧٣-١٩٨٠ ، لا يعود الي انخفاض حجم اعباء القروض الخارجيه ، وانمسا الى الزيادة الكبيره التي تحققت في حصيلة الصادرات وبشكل خاص الصادرات الخدميه (١) .

ومن هنا يلاحظ ان عبء المديونية الخارجيه مقاسا بحصيلة الصادرات من السلع والخدمات لا يزال منخفضا. وذلك بسبب الزيادة المتحققه في حصيلة الصادرات الخدميه . ولكي تكون اكثر دقة وواقعيه في تحديد العبء الحقيقي الذي يتحمله الاقتصاد القومي وقدرته على خدمة ديونه الخارجيه ، فقد تم احتساب معدل خدمة الدين باساليب مختلفه . ومن الامثله على ذلك ، فقد تم احتساب معدل خدمة الدين باستخدام مجمل الصادرات من السلع والخدمات باستثناء حوالات الاردنيين العاملين في الخارج (والتي تشكل جزءا هاما من مجمل حصيلة الصادرات) (٢) . وقد تبين من ذلك ان معدل خدمه الدين قد ارتفع من ما نسبته (٥١%) خلال الفتره ٦٨-١٩٧٢ الى نحو (٥٣%) خلال الفتره ٧٣-١٩٧٥ ، ثم واصل هذا المعدل ارتفاعه ليبلغ خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ نحو (٦٣%) .

(١) ما يؤكد ذلك ان متوسط الزيادة السنوي في حجم الاعباء قد ازداد خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ بنسبه تفوق الزيادة المتحققه في حجم هذه الاعباء خلال الفتره ٧٣-١٩٧٥ . فقد بلغ متوسط الزيادة السنوي خلال الفتره ٧٣-١٩٧٥ ما نسبته (٢٦٧%) ، في حين وصل هذا المعدل خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ ما نسبته (٤٥٢%) . وهذا ما يؤكد ان انخفاض معدل خدمة الدين يعود الى الزيادة المتحققه في حصيلة الصادرات .

من جهة اخرى يمكن قياس معدل خدمة الدين باستخدام الناتج المحلي الاجمالي (حيث يعرف معدل خدمة الدين باعباء القروض الخارجيه ، بما في ذلك الاقتساط والفوائد منسوبة الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات او منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي) . انظر في هذا المجال International Monetary Fund , External Indebtedness of Developing Countries op. cit. p. 48.

وقد تبين من استخدام الناتج المحلي الاجمالي في قياس معدل خدمة الدين ان هذا المعدل اقل منه في حالة استخدام حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ، اذ بلغ خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ مثلا ما نسبته (٣%) .

(٢) للرجوع الى اهمية حوالات الاردنيين العاملين في الخارج في الصادرات القومييه وتدعيم وضع ميزان المدفوعات انظر : حربي النبوي وسليمان ابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج . عمان : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ايار ١٩٨٢ ، ص ٣٠-٣٣ .

اما باستخدام حصيلة الصادرات من السلع والخدمات باستثناء كل من
حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والدخل السياحي (بند السفر في ميزان المدفوعات
الاردني) فان النتائج تشير الى الارتفاع النسبي في معدل خدمة الدين الذي ارتفع
من ما نسبته (٦١%) خلال الفترة ٦٨-١٩٧٢ الى نحو (٩٨%) خلال الفترة
٧٦-١٩٨٠.

وباستخدام الصادرات السلعية (البضائع فقط) لقياس معدل خدمة الدين ،
فان الدلائل تشير الى الارتفاع الكبير الذي تحقق في هذا المعدل ، اذ ارتفع
من (١٤٣%) خلال الفترة ٦٨-١٩٧٢ ليصل خلال الفترة ٧٦-١٩٨٠ الى ما نسبته
(١٨٨%) . جدول رقم (١٦).

ان النتائج التي تم التوصل اليها باستخدام المعايير المختلفة لقياس معدل
خدمة الدين تؤكد بشكل لا يدع مجالا للشك ان عبء الديونية الخارجية قد ارتفع
ارتفاعا نسبيا كبيرا ، وبشكل خاص خلال السنوات الاخيرة ، كما تبين ان مدفوعات
خدمة الدين قد اخذت تمتص نسبة متزايدة من حصيلة الصادرات الوطنية .

وقبل الانتهاء من دراسة معايير قياس نمو حجم ديونية الاردن الخارجية
واعباؤها لابد من الاشارة الى ان هناك بعض التحفظات الهامة لابد من اخذها
بنظر الاعتبار وهي :-

١- لقد تم استخدام الناتج القومي الاجمالي كاحد المعايير الهامة التي قارن بها
به حجم الديونية الخارجية (DOD / GNP) . وحيث ان الهدف من استخدام
الناتج القومي الاجمالي كمؤشر لقياس نمو حجم الديونية الخارجية والاعباء
المرتبه عليها يتطو على امكانية ترجمة هذا الناتج الى سلع يمكن تصديرها
الى الخارج ومن ثم الحصول على العملات الاجنبية (١) . لذلك فالصورة التي
الاردن تختلف عن غيرها في العديد من الدول النامية خاصة اذا ما علمنا
ان مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج القومي الاجمالي مساهمة كبيرة

(١) انظر في هذا المجال . بسام الساكن ، التزامات الاقتصاد الاردني الخارجي
نومها وطاقة الاردن على مواجهة عبئها ، عمان : الجمعية العلمية الملكية ،
الدائرة الاقتصادية ، ١٩٧٧ ، ص ٨ .

جدول رقم (١٦)
معدل خدمة الدين باستخدام مجمل الصادرات من السلع
والخدمات، وبإستثناء بعض بنود الصادرات الخدمية
(نسب مئوية)

Debt Service Ratio		معدل خدمة الدين		
بإستخدام الصادرات السلعية (البضائع فقط)	بإستخدام مجمل الصادرات من السلع والخدمات بإستثناء حالات الأردنيين العاملين في الخارج والدخل السياحي	بإستخدام مجمل الصادرات من السلع والخدمات بإستثناء حالات الأردنيين العاملين في الخارج	بإستخدام مجمل الصادرات من السلع والخدمات	
٧٠٨	٣٠٨	٢٠٩	٢٠٤	١٩٦٧
٦٠٧	٣٠٤	٢٠٩	٢٠٦	١٩٦٨
١٠٠١	٤٠٤	٣٠٩	٣٠٢	١٩٦٩
١٣٠٥	٤٠٩	٤٠٣	٣٠٧	١٩٧٠
٢٢٠٤	٨٠٨	٧٠٢	٦٠٣	١٩٧١
١٨٠٦	٨٠٧	٧٠١	٦٠١	١٩٧٢
١٩٠١	٧٠٠	٥٠٨	٤٠٧	١٩٧٣
٩٠٦	٦٠٦	٥٠٣	٤٠٢	١٩٧٤
١٢٠١	٦٠٦	٤٠٨	٣٠٤	١٩٧٥
١٢٠٢	٦٠٦	٤٠٣	٢٠٥	١٩٧٦
١٥٠٨	٨٠٩	٥٠٤	٣٠٣	١٩٧٧
١٩٠٠	٩٠٨	٦٠١	٣٠٩	١٩٧٨
٢٣٠٤	١٢٠١	٧٠٧	٥٠٢	١٩٧٩
٢٣٠٦	١١٠٥	٨٠٠	٥٠٤	١٩٨٠
٢٥٠٩	١٢٠٢	٨٠٩	٦٠١	١٩٨١
١٤٠٣	٦٠١	٥٠١	٤٠٤	١٩٧٢-٦٨ (المعدل)
١٣٠٩	٦٠٧	٥٠٣	٤٠١	١٩٧٥-٧٣ (المعدل)
١٨٠٨	٩٠٨	٦٠٣	٤٠١	١٩٨٠-٧٦ (المعدل)

المصدر: ١- البنك المركزي الأردني، والعشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
٢- جليل البديوي، "واقع قروض الأردن الخارجية"، دراسة غير منشورة، البنك
المركزي الأردني، دراسة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٢، ص ١٠.

تم الإشارة الى ذلك عند دراسة البنية الهيكلية للاقتصاد الاردني (١) . لذلك فان استخدام الناتج القومي الاجمالي كمؤشر لقياس حجم المديونية الخارجية وعبئها في الاردن لا يعكس بالضرورة القيمة الحقيقية لحجم تلك المديونية او اعبائها . ومن هنا لا يمكن اعتماد الناتج القومي الاجمالي فقط كمعيار لقياس حجم المديونية الخارجية او عبئها الحقيقي وذلك انطلاقا من ان جزءا كبيرا من هذا الناتج يتم الحصول عليه من قطاعات الخدمات . لذلك فقد يقود استخدام هذا المعيار الى نتائج غير معبرة عن الصورة الحقيقية لمديونية الاردن الخارجية وطاقة الاقتصاد الاردني في تحمل عبئها .

٢- تم الاشارة فيما سبق الى اهمية الصادرات كمؤشر هام لمعرفة العبء الحقيقي للمديونية الخارجية ، كما اعتبرها البعض " القاعده الطبيعية " (Natural base) التي يجب ان يقارن بها حجم المديونية الخارجية وذلك لتحديد العبء الحقيقي لتلك المديونية وطاقة الاقتصاد القومي على تحمل ذلك العبء ، خاصة وان حصيلة الصادرات تعتبر من المصادر الهامه للعملة الاجنبية (٢) . كما اشرنا فيما سبق عند دراسة معدل خدمة الدين Debt Service Retio (اي عبء الدين العام الخارجي المتضمن الاقساط والفوائد منسوبا الى حصيلة الصادرات من السلع وجميع الخدمات) الى ان هذا المعدل لا يزال منخفضا في الاردن وذلك مقارنة مع الدول النامية الاخرى (٣) .

وفي هذا المجال يجب التأكيد على ان استخدام الصادرات كمعيار لمعرفة العبء الحقيقي للقروض الخارجية لا يعبر في حقيقة الامر على مقدرة الاقتصاد الاردني

(١) لا يزال قطاع الخدمات في الاردن يحتل المركز الاول من حيث مساهمته في الناتج القومي الاجمالي ، حيث بلغت مساهمة مجموع قطاعات الخدمات في الانتاج القومي ما نسبته (٦١,٢%) خلال عام ١٩٨٠ . انظر المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٨٥-٨١ ص ٤٤ . انظر كذلك : البنك المركزي الاردني ، الاردن طاقتا ومكانات ، دائرة الابحاث والدراسات ، اذار ١٩٨٢ ، ص ٢١ .

(٢) اشرنا الى ذلك في الفصول السابقه . انظر McDonald, op. cit. p. ١٥.

(٣) ان انخفاض معدل خدمة الدين لا يعني بالضرورة مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه الخارجية ، كما ان ارتفاع هذا المعدل لا يعني بالضرورة العكس .

على خدمة ديونه • خاصة وان حصيللة الصادرات الاجمالية في الاردن لا تغطي في جميع الحالات اكثر من (٧٠%) من مجمل المستوردات (وذلك خلال الفتره ١٩٨٠-٧٦) (جدول رقم ١٧) •

اما اذا نظرنا الى الصادرات السلعيه فان الصوره تختلف من حيث ان الصادرات السلعيه تغطي فقط ما نسبته (١٥١%) من مجمل المستوردات وذلك خلال الفتره ١٩٨٠-٧٦ • وهذا الامر انعكس بشكل واضح على العجز المستمر في الميزان التجارى الذى ازداد بصورة كبيره في السنوات القليله الماضيه •

نستنتج من التحليل السابق ان حصيللة الصادرات في الاردن عاجزه عن تغطية مجمل المستوردات • والواقع ان الصوره تبدو اكثر تعقيدا اذا ما نظرنا الى الصادرات السلعيه التي لا تغطي الا نسبة بسيطه من مجمل المستوردات • لذلك فان هذا التحليل يقودنا الى التأكيد على اهميه التحويلات الاخرى (وخاصة المساعدات الماليه والتي ازدادت في السنوات الاخيره زياده كبيره) في مقابله الالتزامات الخارجيه للاقتصاد الاردني •

٤٠٣٠٢ • مديونية الاردن الخارجيه مقارنة مع المديونية الخارجيه للدول الناميه

لدى مقارنة مديونية الاردن الخارجيه مع تلك للدول الناميه (اى مجموع ما مجموعه ٩٤ دوله ناميه تم دراسة مديونيتها الخارجيه بشي من التفصيل في الفصل الاول من الدراسه) تبين لنا ما يلي :-

بلغ معدل الدين الى حصيللة الصادرات الكليه في الدول الناميه وللغتره ١٩٧٩-٧١ حوالي (٩٦١%) في حين بلغت هذه النسبه في الاردن وللغتره ١٩٧٩-٧١ حوالي (٧٣١%) • ومقارنه الاحتياطات الى رصيد الدين القائم يتبين لنا ان الاختلاف كبير ، فقد بلغ معدل الاحتياطات الى رصيد الدين في الدول الناميه وخلال نفس الفتره المذكوره نحو (٤٤٩%) في حين نجد ان هذه النسبه في الاردن قد

جدول رقم (١٧)
 حصيلة صادرات الاردن منسوبة الى المستوردات
 (نسب مئوية)

الصادرات الاجمالية / المستوردات	الصادرات السلعية / المستوردات	الصادرات السلعية / المواد الاجمالية	
١٩٦٠	٤٦٦٢	٨٠٧	٢٢٠٥
١٩٦٤	٥٧٢٣	١٥٠٤	٢٦٠٩
١٩٦٧	٥٧٠٠	١٧٠٥	٣٠٠٧
١٩٧٠	٤٨٠٦	١٣٠٥	٢٧٠٧
١٩٧١	٤١٠٦	١١٠٦	٢٨٠٣
١٩٧٢	٤٣٠٧	١٤٠٤	٣٢٠٩
١٩٧٣	٥٥٠٨	١٣٠٨	٢٤٠٧
١٩٧٤	٥٧٠٧	٢٥٠١	٤٣٠٥
١٩٧٥	٦١٠٢	١٦٠١	٢٧٠٣
١٩٧٦	٧٧٠٠	٢٥٠٩	٢٠٠٧
١٩٧٧	٧٠٠٢	١٤٠٥	٢٠٠٧
١٩٧٨	٦٩٠٦	١٤٠٤	٢٠٠٦
١٩٧٩	٦٣٠٢	١٤٠٠	٢٢٠١
١٩٨٠	٧٢٠٢	١٦٠٦	٢٢٠٣

المصدر: ١- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

٢- البنك المركزي الاردني، الاحصاءات المتعلقة ببضجواناسب الاقتصاد الاردني، ١٩٧٤.

بلغت نحو (١٥٦,٦%) ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع مجموعته الدول النامية وهذا يؤكد حقيقة مائة احتياطات المملكه من الذهب والعملات الاجنبية مقارنة مع السندول الناميـه .

اما مدفوعات خدمة الدين الى حصيلة الصادرات فيلاحظ ايضا وجود اختلاف ما بين وضع الاردن مقارنة مع الدول النامية . فقد بلغ معدل خدمة الدين في السدول النامية ولنفس الفترة (١٩٧٩-٧١) نحو (١٣,٤%) مقابل نحو (٤,٤%) للاردن .

ومهما يكن من امر ، فان النتائج التي توصلنا اليها باستخدام المعايير السابقه تشير الى ان وضع المديونية الخارجية في الاردن افضل منه لدى مجموع الدول الناميـه ولكن كي تكون اكثر دقة سنقوم باجراء مقارنة ما بين المديونية الخارجية للاردن ، وبعض الدول النامية المختاره .

وبعد ومن المقارنة ان الزيادة المتحققه في حصيلة الصادرات (وخاصة الصادرات الخدمية التي تجاوزت في عام ١٩٨١ ٤٠% عن مستواها في عام ١٩٨٠) جعلت مسـن المديونية الخارجية للاردن منسوبة الى الصادرات افضل منها لدى كافة الدول التي تم اختيارها للمقارنة . فقد بلغ معدل رصيد الدين الى حصيلة الصادرات للفتـسره ١٩٨٠-٧٦ في الاردن نحو (٥٠,٣%) ، في حين نجد ان هذه النسبة في بعض الدول النامية التي تم اختيارها للمقارنة قد تجاوزت (٣٠,٠%) في السودان ، (٢٠,٠%) في المكسيك ، وكذلك الحال بالنسبة لبقيـه الدول المختاره (١) .

كما انعكس تأثير الزيادة في حصيلة الصادرات على معدل خدمة الدين من TDS/ XGS اذ ان هذا المعدل في الاردن جاء اقل من جميع الدول الناميـه التي تم اختيارها اذ لم يتجاوز هذا المعدل (٤,١%) ، في حين بلغ في المكسيك (٤٤,٥%) ، و (٢٨%) في كل من بيرو والبرازيل وبوليفيا .

(١) لابد من ملاحظة ان عددا كبيرا من الدول المختاره تعتبر من الدول النامية ذات المديونية الخارجية الكبيره (كالمكسيك والبرازيل والارجنتين) وان اختيار مثل تلك الدول للمقارنة قد يكون غير متكافئ . الا ان الدافع من وراء هذا الاختيار يكمن في التعرف على موقع مديونية الاردن الخارجية من تلك الدول التي اصبحت تعاني اليوم من مصاعب كبيره في خدمة ديونها الخارجية .

وإذا ما نظرنا الى معيار الاحتياطيات الى رصيد الدين Res/DOD فنجد
ايضا ان الوضع في الاردن جاء افضل منه في كافة الدول النامية المختاره ، اذ بلغ
هذا المعدل في الاردن نحو (٧٠.١٥%) ، في حين كان اقل بكثير لدى جميع الدول
النامية المختاره وذلك مقارنة مع الاردن فقد بلغ في الأرجنتين حوالي (٣٨.٥٠%) وفي
الاكوادور (٨٠.٥٥%) وفي كينيا (٤١.٦٤%) اما في بقية الدول فقد كان اقل من هذه
المستويات جميعا .

اما معيار رصيد الدين الى الناتج القومي الاجمالي DOD/GNP فيظهر
صوره مختلفه عن المعايير الثلاثة السابقه . اذا ان هذا المعدل لم يكن افضل مما
هو عليه في الدول النامية (كما جاء في المعايير السابقه الثلاثة) بل على العكس
نجد ان هذا المعدل لدى معظم الدول النامية المختاره كان افضل منه في الاردن .
فباستثناء اسرائيل (التي بلغ فيها نحو ٦٢.٤%) وبيرو وبوليفيا والسودان حيث كان اعلى
مما هو عليه في الاردن ، نجد ان معدل رصيد الدين الى الـ GNP في جميع الدول
النامية المختاره الاخرى اقل مما هو عليه في الاردن . فقد بلغ هذا المعدل في
الاردن حوالي (٢٩.٥%) ، في حين بلغ في الأرجنتين (١٢.٣%) وفي البرازيل حوالي
(١٥.٠%) وسوريا (٢٠.٧%) . جدول رقم (١٨) .

وبشكل عام يلاحظ بان النتائج التي تم التوصل اليها من استخدام المعايير
السابقه تؤكد ان مديونية الاردن الخارجيه في وضع افضل مما هي عليه في حالة العديد
من الدول الناميه ، الا انه بالرغم من ذلك فمن الصعب الحكم بشكل دقيق فيمما
اذا كانت مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه الخارجيه ، افضل منها في الدول
الناميه ، اذ لا بد من النظر الى الاقتراض الخارجى من خلال نظرة شامله تأخذ في
الاعتبار كافة المتغيرات التي قد تؤثر على مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة وتحمل
عبء ديونه الخارجيه . ومن الامثله على ذلك نسبة الصادرات الى المستوردات وطبيعه
تركيب الصادرات وكذلك تركيب الناتج القومي الاجمالي ومساهمة القطاعات الانتاجيه
فيه ، بالإضافة الى حجم واهمية واستقرار التحويلات الاخرى (كالمساعدات الماليه)
للاقتصاد القومي .

جدول رقم (١٨)

معايير قياس مديونية الأردن الخارجية مقارنة مع بعض الدول

* النامية المختارة للفترة ١٩٨٠-٧٦

(نسب مئوية)

الاحتياطيات / رصيد الدين القائم	مدفوعات خدمة الدين / الصادرات	رصيد الدين القائم / GNP	رصيد الدين القائم / الصادرات	
١٥٠ر٧	٤ر١	٢٩ر٥	٥٠ر٢	الأردن
٣٧ر٢	١٣ر٥	٢٠ر٧	١٠٤ر٥	سوريا
١ر٧	١٣ر٩	٣٠ر٢	٣٠٢ر٤	السودان
٣٧ر٢	١٠ر٠	٣٥ر٤	١٠٢ر٥	تونس
٣٦ر٠	١٩ر٧	٤٣ر٥	١٣٠ر٠	الجزائر
٤١ر٦	٦ر١	٢٢ر٧	٧٣ر٣	كينيا
٢٣ر٣	٢٨ر٩	٣٨ر٩	١٩٨ر٦	بوليفيا
٥٥ر٨	١٣ر٦	٢٠ر٠	٧٥ر٩	الاكوادور
٨٥ر٣	١٨ر٧	١٢ر٣	٨٧ر٢	الارجنتين
٣١ر٤	٢٨ر٠	١٥ر٠	١٧٦ر١	البرازيل
٢٣ر١	٢٨ر٦	٣٦ر٩	١٨٧ر٥	بيرو
٩ر٨	٤٤ر٥	٢٥ر٤	٢٠٢ر٢	المكسيك
٢٨ر٢	١١ر٦	٦٢ر٤	١٣٤ر٦	اسرائيل

* الدول النامية المختارة تقع في نفس مجموعة الأردن من حيث مستوى الدخل وذلك وفقاً لتقسيمات البنك الدولي.

المصدر:

١- البنك المركزي الأردني، النشر الإحصائي الشهري، أعداد مختلفة.

٢- World Bank, World Debt Tables, December 1981.

أ - زيادة حجم المد يونية

ان الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه الاردن والمتمثل في شح الموارد الاقتصادية وقصور المدخرات المحليه عن مواجهة طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع خطط التنمية • بالاضافة الى الوضع السياسي والعسكري المتميز الذي يواجهه الاردن ، كل ذلك اسهم في جعل التمويل الخارجي امرا ضروريا وحتما لمقابلة الحاجات المتزايدة لتمويل البرامج الانمائية •

ولقد لعبت المساعدات المالية وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج - ولا تزال - دورا هاما ومتميزا في تدعيم وضع ميزان المدفوعات الاردني خاصة في ظل تزايد العجز المزمّن الذي يرافق الميزان التجاري • وعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المساعدات الماليه وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج ، الا ان ذلك لم يقلل من ضرورة الالتجاء الى القروض الخارجية وبذلك سجل رصيد الدين القائم مستويات مرتفعه ومتزايدة في كل مرحلة من مراحل التنمية • حيث وصل الى اعلى مستوياته في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات • فقد اكدت النتائج التي تم التوصل اليها الى تزايد معدلات نمو الارصده القائمه غير المسدده وكذلك الى تزايد اهميتها مقاسه ببعض المتغيرات الاقتصادية •

ب - الابعاء

لقد انعكس التزايد النسبي السريع في حجم مديونية الاردن الخارجية على اعباء تلك القروض • اذ ان الدلائل تشير الى ان اعباء القروض الخارجية في تزايد مستمر خاصة بعد التخيرات العالميه التي طرأت على شروط الاقراض والتي تمثلت بارتفاع اسعار الفوائد وقصر فترات السداد • اضافة الى ذلك اتجاه الاردن الى القروض المكفوله من الحكومه ذات الشروط التجاريه الصعبه •

وعلى الرغم من أن معدل خدمة الدين في الاردن (وذلك مقاساً بحصيلة الصادرات من السلع وجميع الخدمات) يبدو منخفضاً، إلا أن قياس هذا المعدل بالاسلوب السابق يؤدي الى نتائج مضللة ولا تعبر عن مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه • ولكن بقياس معدل خدمة الدين باستثناء بعض بنود الصادرات الخدمية فإن الصورة تبدو أكثر واقعية وتؤكد أن أعباء القروض الخارجية قد أخذت فعلاً تمتص نسب متزايدة من حصيلة الصادرات القومية •

وبشكل عام فقد تبين من دراستنا السابقة أن معدلات زيادة أعباء قروض الاردن الخارجية تزيد بسرعه تفوق معدلات زيادة حصيلة الصادرات أو الناتج القومي الاجمالي في الوقت الذي تزداد فيه مسحوبات الاردن من القروض الخارجية بصورة مطردة • الأمر الذي يحتم ضرورة إعادة تنظيم الاقتراض الخارجي بصورة تكفل عدم تحمل الاقتصاد القومي في المستقبل أعباء لا يقدر على تحملها •

ج - مصادر الاقتراض

أظهرت دراسة مصادر الاقتراض الخارجي وجود تغييرات ملحوظة في الأهمية النسبية لبعض المصادر • فقد ازدادت القروض المكفولة من الحكومة بحيث أصبحت تشكل نسبة كبيرة في قروض الاردن الخارجية • وعلى الرغم من أن التزايد في القروض التجارية المقدمه للاردن تعكس الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يتمتع به الاردن بالإضافة الى ثقة مصادر الاقتراض الدولي في الاقتصاد الاردني، إلا أن زيادة هذه القروض ذات الشروط الصعبة يترتب عليها أعباء ثقيلة •

وبشكل عام يمكن القول أن القروض المقدمه من الحكومات الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من قروض الاردن الخارجية، يليها في الأهمية القروض المقدمه من الحكومات العربية • ويذكر أن أهم تطور في مصادر الاقتراض الخارجي، زياده الأهمية النسبية لبعض مصادر الاقتراض في القروض المقدمه للاردن خاصة القروض المقدمه من المصارف الأجنبية ومؤسسات الاقتراض الدولي والاقليمية •

د - التوزيع القطاعي لقروض الاردن الخارجيـــــــــــــــــ

يظهر التوزيع القطاعي لقروض الاردن الخارجي اهميه الكبيـــــــــــــــــره التي يحتلها كل من قطاع " النقل " وقطاع "الصناعه والسياحه " في مجموع مسحوبات الاردن من القروض الخارجي . اذ ان اكثر من نصف تلك المسحوبات قد توجه للقطاعين المذكورين . وتجد هذه الاهميه المتزايد لهذين القطاعين تبريرها في الاهتمام الذي توليه الحكومه على مشاريع البنيه التحتيه وخاصه مشاريع الطرق . بالاضافه الى الاهتمام بالنقل الجوي ، والمتمثل بقروض مؤسسة عاليه لشراء الطائرات الحديثه والتجهيزات اللازمه ، والنقل البحرى المتمثل بتوسيع ميناء العقبه وتجهيزه بالمعدات الضروريه . اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد اولت الحكومه اهتماما شديدا بالصناعات الصغيره والمتوسطه بالاضافه الى الصناعات الكبيره والتي تحتاج الى تحويل خارجي كبير .

اما فيما يتعلق ببقية القطاعات ، فقد كانت اهميتها النسبيه في مسحوبات قروض الاردن الخارجي متقاربه الى حد ما ولكنها اقل مما هي عليه في قطاعي " النقل والصناعة والسياحه " .

هـ - قروض الاردن الخارجي مقارنة مع الدول الناميـــــــــــــــــه

تشير معظم الدلائل التي تم استخدامها الى ان واقع المد يوبيـــــــــــــــــه الخارجي في الاردن افضل منه في معظم الدول النامي . والواقع ان هذا الوضع لا يعني باى حال من الاحوال ان واقع الاقتراض الخارجي في الاردن في اتجاهاته الحاليه يسير في اتجاه صحيح ، اذ بدا واضحا من خلال استعراض واقع الاقتراض الخارجي في الاردن ، ان حجم المد يوبية الخارجية يـــــــــــــــــزداد بتسارع كبير ، وهذا الوضع وان كان لا يندربالخطر في الوقت الحاضر ، فان استمراره في هذا التسارع يجعل منه عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومي ، الامر الذي يتطلب تنظيم عملية الاقتراض الخارجي وتقيدها بالمشاريع الضروريـــــــــــــــــه الملـــــــــــــــــمـــــــــــــــــه .

الفصل الثالث

٠٣ الآثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجية مع دراسة لمستقبل

الاقتراض الخارجي

١٠٣ • المبحث الاول
الاثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجية

تعرضنا في فصل الاول من الدراسة الى الدور الذي يلعبه الاقتراض الخارجي في التأثير على المتغيرا الاقتصادية الكلية والى اهميته في تحقيق الاهداف التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها ، وذلك اذا ما احسن استخدام تلك القروض . ولكن مدى نجاح ذلك يختلف من دولة الى اخرى ويعتمد بصورة اساسيه على الواجه التي تستخدم بها تلك القروض . ولتحدد الاثار الاقتصادية لقروض الاردن الخارجية ، فاننا سنلجأ الى اسلوب التحليل الاحصائي لايجاد العلاقة بين القروض الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وعلى الرغم من اذراكنا الكامل للعيوب التي قد تنجم عن استخدام مثل هذا الاسلوب في التحليل ، والى كون النتائج التي تتخض عن استخدامه نتائج غير مؤكده ، وربما تكون بعيدة عن الواقع ، الا انه اسلوب يوفر الحد الادنى من النظرة الشمولية في ضوء المعطيات المتوفرة .

ولا بد قبل الخوض في بحث الاثار الاقتصادية للقروض الخارجية من ايضاح اثر الاقتراض الخارجي على ميزان المدفوعات الاردني والاهمية التي يحتلها في تدعيم وضعه .

١٠١٠٣ • الاقتراض الخارجي وميزان المدفوعات

ان الدارس لميزان المدفوعات يلاحظ تلك الفجوة التجارية الكبيرة التي ترافق ميزان المدفوعات الاردني ، اذ ان الزيادة المتسارعة في حجم المستوردات السلعية والتي لا يقابلها زيادة مماثلة في الصادرات السلعية تركت الميزان التجاري في عجز مزمن رافق ميزان المدفوعات الاردني منذ امد بعيد . ومن ناحية ثالثة ، فقد احتلت كل من الصادرات الخدمية ، بما في ذلك حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ، وكذلك المساعدات العالية والقروض الخارجية مكانة بارزة في تدعيم وضع ميزان المدفوعات .

وكما ان ميزان المدفوعات يلخص تعامل الدولة مع العالم الخارجي ، فان ارقام الاقتراض الخارجي الظاهرة فيه تختلف عن الارقام التي تمت دراستها سابقا ، وسبب ذلك ان ارقام الاقتراض الخارجي الوارده في ميزان المدفوعات تتضمن كافة اشكال القروض الخارجية ، بما في ذلك قروض القوات المسلحة وقروض النفط ، والتي لم تؤخذ بنظر الاعتبار ضمن تحليلنا لقروض الاردن الخارجية . وعليه فان هناك اختلافا بين الارقام التي سدرسها والارقام الوارده في ميزان المدفوعات .

وللاستدلال على اهمية مسحوبات القروض الخارجية في ميزان المدفوعات فقد تمت مقارنة تلك المسحوبات بعجز الميزان التجاري ، وقد تبين من ذلك ان مسحوبات القروض الخارجية منسوبة الى العجز في الميزان التجاري قد شكلت ما نسبته (٤٨%) خلال عام ١٩٦٠ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى حوالي (١٥٩%) خلال عام ١٩٦٧ وانخفضت خلال عام ١٩٧٠ لتبلغ نحو (٦%) . اما خلال الفترتين ١٩٧٥-٧٣ و ١٩٨٠-٧٦ فقد شكلت المسحوبات على التوالي ما نسبته (١٥٨%) ، (١٦١%) من عجز الميزان التجاري وذلك بالرغم من الزيادة النسبية الكبيره التي تحققت في ذلك العجز .

واذا ما نظرنا الى بقية بنود ميزان المدفوعات ، فيلاحظ بان الدور الذي تلعبه حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وكذلك المساعدات المالية اكثر اهمية من الدور الذي لعبته مسحوبات القروض الخارجية . فمثلا غطت المساعدات المالية ما نسبته (٥٢٩%) من عجز الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٨٠-٧٦ ، كما غطت حوالات الاردنيين العاملين في الخارج و لنفس الفترة ما نسبته (٤٣٥%) . وهذا الوضع يؤكد الاهمية الكبيرة التي اخذت تتبوأها حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والمساعدات المالية في تدعيم وضع ميزان المدفوعات الاردني . ومهما يكن من امر ، فان هذا الوضع لا يقلل من الدور الذي تلعبه القروض الخارجية في تحسين وضع ميزان المدفوعات الاردني ، اذ يتضح ان وضع ميزان المدفوعات يتحسن مع مسحوبات القروض الخارجية حيث يزداد الوفر المتحقق ، وبدون المسحوبات يقل الوفر او يتحول الى عجز . وعلى سبيل المثال اذا نظرنا لعام ١٩٨١ فيلاحظ ان الوفر الذي حققه ميزان المدفوعات بما في ذلك مسحوبات القروض الخارجية قد بلغ نحو (٥٥٤) مليون دينار ولكن اذا ما تم استثناء تلك المسحوبات فان ذلك الوفر يتحول الى عجز ضخيم نسبيا تبلغ قيمته (٩١٦) مليون دينار . وهذا الوضع ينطبق على معظم السنوات السابقة خاصة بعد ان ازدادت مسحوبات القروض الخارجية بدرجة كبيره نسبيا بالمقارنة مع فترة بداية الاقتراض الخارجي .

ولكن ما يجب التحذير منه هو ان القروض الخارجية تختلف عن غيرها من اشكال التحويلات بدون مقابل كتحويلات الوردنيين العاملين في الخارج والمساعدات المالية. اذ ان للقروض الخارجية اثرين متضادين، الابل دائن ويتمثل بمسحوبات تلك القروض والثاني مدين يتمثل بالتسديدات. وللاستدلال على تأثير تسديدات القروض الخارجية على ميزان المدفوعات الاردني، فقد تم احتساب اثر اقساط القروض الخارجية على الوضع الكلي لميزان المدفوعات الاردني، وقد تبين من ذلك ان استبعاد تلك التسديدات يحسن من الوضع الكلي لميزان المدفوعات الاردني، انظر الجدول رقم (١٩). ولكن الملاحظ ان تأثير المسحوبات على تحسن الوضع الكلي لميزان المدفوعات اكبر مما هو عليه في حالة استبعاد اقساط القروض الخارجية. وبالطبع فان ذلك يعود الى كون تسديدات القروض الخارجية (المسحوبات) لا تزال اكبر من حجم التسديدات.

اما اذا ما نظرنا الى تأثير مدفوعات الفوائد على ميزان المدفوعات فمن الملاحظ ان تأثيرها لا يزال محدودا بالرغم من زيادة تأثيرها النسبي في ميزان المدفوعات. ففي الوقت الذي شكلت فيه مدفوعات الفوائد نسبة قريبه من ال(١%) من عجز ميزان البضائع والخدمات نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت الى نحو (٦٣%) خلال عام ١٩٨٠ و (٥٧%) خلال عام ١٩٨١ وذلك بالرغم من الزيادة المطلقة في حجم عجز ميزان البضائع والخدمات.

وخلاصة القول، انه بالرغم من ان تأثير تسديدات القروض الخارجية (الاقساط والفوائد) في ميزان المدفوعات لا تزال محدوده، الا ان استمرار القروض الخارجية بالتزايد (وهو ما تؤكد كافة الدلائل والمعايير التي تم استخدامها بما في ذلك ال Roll-over Ratio) سيجعل تأثير تلك القروض عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات الاردني.

(١) ان نسبة التسديدات الى المسحوبات او ما يسمى بال Roll-Over Ratio لا تزال منخفضة في الاردن، اذ بلغت خلال الفترة ٧٦-١٩٨٠ ما نسبته (٣١%)، ان انخفاض هذه النسبة عن الواحد الصحيح يدل على ان القروض الخارجية للدولة المعنيه في اتجاهها للتزايد. انظر.

Pierr Dhonte, " Describing External Debt Situation: A Roll-Over Approach", IMF Staff papers, 22, No.1 (march 1975):159-186.

جدول رقم (١٩)
احصية الاقتراض الخارجي في ميزان المدفوعات الاردني

(بالطنين دينار)

	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٦٤	١٩٦٠
١) عجز الميزان التجاري	١٤٧٠	٨٨٠	٧٣٧	٦٦٦	٧١٢	٢٩٧	٣٢٧	١٥١	١٢٧	٢٢٧	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
٢) عجز ميزان البائع والخدمات	٣٥٤	٣٤٤	١٦٤	٩٢	٧٦	٥٧	٤٢	٣٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٣) وضع ميزان المدفوعات اجمالي	١١١٦	٥٣٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦
٤) محوبات القروض الخارجية	١٤٧٠	٨٨٠	٧٣٧	٦٦٦	٧١٢	٢٩٧	٣٢٧	١٥١	١٢٧	٢٢٧	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
٥) اقساط القروض الخارجية	٣٥٤	٣٤٤	١٦٤	٩٢	٧٦	٥٧	٤٢	٣٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٦) فوائد القروض الخارجية	٣٥٤	١٨٠	١١٦	٨٠	٥٣	٢٧	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٧) وضع ميزان المدفوعات اجمالي بعد استبعاد القروض	١١١٦	٥٣٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦	١١١٦
٨) وضع ميزان المدفوعات اجمالي بعد استبعاد القروض الخارجية	١٠٩	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦
٩) نسبة ٤ : ١ (%)	١٨٣	١٦٣	١٥٨	١٨٠	١٩٢	١١١	١٧٨	١٤٢	١٥٣	١٤٢	١٤٨	١٤٨	١٥٩	١٧٧	١٧٧
١٠) نسبة ٢ : ١ (%)	٥٧	٦٣	٦٨	٤٢	٣٥	٢٥	١٩	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

أجتاحت العالم خلال السنوات القليلة الماضية وبشكل خاص خلال النصف الثاني من عقد السبعينات موجه من التضخم تأثر بها كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، الا ان حدة هذه الموجه كانت اشد على الدول النامية المستهلكة والمستوردة . وقد كان الاردن من بين الدول التي عانت من هذه المشكلة لكونه يعتمد في تغطية الجزء الاكبر من استهلاكه على الاستيراد .

وعلى الرغم من التعقيدات التي تحيط بتحليل الجوانب المختلفة لظاهرة التضخم ، فان الراء اجمعت على ان هناك اسبابا محلية واخرى خارجية اسهمت في زيادة حدة تلك المعدلات المرتفعة نسبيا للتضخم . فزيادة الاسعار العالمية للنفط وكذلك اسعار السلع المصنعة بالاضافة الى فقدان الثقة في النظام المصرفي العالمي وتذبذب اسعار صرف العديد من العملات الاجنبية الرئيسية ، كل هذه العوامل من الاسباب الخارجية التي اسهمت في زيادة معدلات التضخم في الدول النامية والمتقدمة على السواء . وعلى الصعيد المحلي ، فان اعتماد الاردن بصورة اساسية على الاستيراد لتغطية حاجته من النفط والعديد من السلع الاستهلاكية ، بالاضافة الى الزيادة الكبيرة في الطلب على الاستهلاك وغير ذلك من العوامل ، كل ذلك ادى بصورة مباشرة الى رفع معدل التضخم .

ومهما كان سبب التضخم في الاردن ، سواء التضخم الناجم عن ما يسمى بحركة جذب الطلب Demand Pull inflation ، اي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات (الطلب المدعوم بالقوة الشرائية) الذي لا يقابله عرض مواز من السلع والخدمات ، او ذلك الناتج عن ارتفاع التكاليف او ما يعرف بـ cost-push Inflation ، فان الاتجاهات الحالية تشير الى ان معدل التضخم يتجه نحو الانخفاض بالمقارنة بمعدلاته السابقة .^(٢)

(١) عبد الله حمارنه ، " ازمة الغلاء والغذاء في الاردن : الدوه العلمي لترشيد الاستهلاك " مجلة التنمية ، عدد ٨٣ ، ايار ١٩٨٠ ، ص ٢٩-٣٤ .

(٢) بلغ معدل التضخم خلال عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ نحو (١١١٪) ، وتشير الارقام الاولى الى ان هذا المعدل قد انخفض في عام ١٩٨٢ ليصل الى نسبة قريبة من (٨٪) فقط .

وللاستدلال على تأثير القروض الخارجية على التضخم ، فقد تم احتساب معامل الارتباط بين معدل التضخم وحجم المسحوبات السنوية من القروض الخارجية وذلك باستخدام المعادلة التالية :

$$R = \frac{n\sum XY - \sum X \sum Y}{\sqrt{[n\sum X^2 - (\sum X)^2][n\sum Y^2 - (\sum Y)^2]}}$$

حيث :

R	معامل الارتباط	
n	الفترة الزمنية (عدد السنوات)	
X	المتغير المستقل	
Y	المتغير التابع	

وقد تبين من احتساب معامل الارتباط ان العلاقة التي تربط ما بين التضخم والمسحوبات السنوية علاقة ضعيفة ، اذ لم يتجاوز معامل الارتباط ما مقداره (٠,٢٦٧) فقط (١). ويمكن استنتاج ضعف العلاقة ما بين المسحوبات السنوية ومعدل التضخم من خلال مراجعة الارقام المتعلقة بكل المتغيرين ، اذ ان انخفاض او ارتفاع احد هذين المتغيرين لا يتأثر باتجاه المتغير الاخر . والواقع ان ضعف العلاقة ما بين التضخم وحجم المسحوبات السنوية يقودنا الى بحث موضوع التضخم بشكل مفصل والذي نحن لسنا بصدد الحديث عنه ، الا انه يمكن القول ان درجة تأثير المتغيرات الاخرى على التضخم ، كعرض النقود والا نفاق الحكومي والمستوردات وكذلك حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والمساعدات المالية ، اكثر وضوحا في تأثيرها على التضخم منه في حالة مسحوبات القروض الخارجية (٢).

(١) تم احتساب معامل الارتباط للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩ .

(٢) حول اسباب التضخم في الاردن انظر خضر عقل ، " التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه " (اطروحة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨١) ، ص ٤٤-٨٤ .

جدول رقم (٢٠)
معدل التضخم، الناتج القومي الاجمالي، وبعض مؤشرات
الدين العام الخارجي للفترة ١٩٨١-٧٠

(بالمليون دينار)

معدل التضخم	الناتج القومي الاجمالي	مسحوبات القروض الخارجية	رصيد الدين العام الخارجي غير المسدد	
٥ر٩	١٨٧ر٠	٣ر٢	٤١ر٨	١٩٧٠
٤ر٨	١٩٩ر٤	٩ر٦	٤٩ر٦	١٩٧١
٧ر٧	٢٢١ر٠	١٠ر٩	٦١ر٢	١٩٧٢
١١ر١	٢٤١ر٥	١٢ر٨	٦٨ر٣	١٩٧٣
١٩ر٤	٢٧٩ر٣	١٥ر١	٧٩ر٨	١٩٧٤
١٢ر٠	٣٨٥ر٢	٣٢ر٧	١٠٨ر٠	١٩٧٥
١١ر٥	٥٧١ر١	٢٩ر٧	١٣٢ر٦	١٩٧٦
١٤ر٥	٦٧١ر١	٧١ر٢	١٩٣ر١	١٩٧٧
٧ر٠	٧٩٣ر٤	٦٦ر١	٢٤٤ر٥	١٩٧٨
١٤ر٢	٩٣٥ر٥	٧٣ر٧	٣٠٦ر٣	١٩٧٩
١١ر١	١١٩٩ر٣	٨٨ر٥	٣٨٢ر٧	١٩٨٠
١١ر١	١٤٦٦ر١	١٤٧ر٠	٥١٨ر١	١٩٨١

المصدر: البنك المركزي الاردني، الفشره الاحصائيه الشهرية، اعداد مختلفه *

ويمكن القول ان تأثير مسحوبات القروض الخارجية على التضخم لا يزال محدودا
وذلك لانخفاض حجم مسحوبات القروض الخارجية النسبي مقارنة مع المتغيرات الاخرى *

وإذا ما نظرنا إلى انعلاقه المتبادل ما بين الاقتراض الخارجي والتضخم من خلال دراسة تأثير الأخير على الاقتراض الخارجي فيمكننا القول ان الزيادة في المستوى العام للأسعار والتي لا تنعكس بالكامل على الارتفاع في سعر الفائدة الاسمي Nominal Interest Rate تؤدي إلى تخفيض العبء الحقيقي للدين، وذلك بسبب تأكس القيمة الحقيقية للفوائد والاقساط المدفوعة للمقرض. وبذلك فان اثر ذلك يتمثل بتحويل موارد حقيقيه من المقرض الى المقرض. ان مدى ذلك يعتمد على معدل التضخم وعلى الفجوة ما بين ذلك المعدل وسعر الفائدة الاسمي (١).

ان محور حديثنا السابق يتعلق بسعر الفائدة والذي اتصف تقليدياً بالثبات على مدى فترة القرض، ولكن مع بداية السبعينات اخذت البنوك التجارية تتجه إلى تقديم القروض التي تعتمد على سعر فائدة متغير، حيث يتم تعديل سعر الفائدة هذا بمعدل كل فترة من الفترات وذلك اعتماداً على حركة سعر الفائدة السائد في الاسواق، ومماثلة على ذلك سعر الليبور LIBOR. ان اهمية هذا النوع من القروض (اي التسيي تعتمد على سعر فائدة متغير) اخذت في الزيادة خاصة في الآونة الأخيرة، وذلك لحساسية هذا النوع من القروض للتغير في معدلات التضخم ومساهمتها في منع تحويل الموارد الحقيقيه من المقرضين إلى المقرضين (٢).

استخدمنا فيما سبق معايير مختلفة لقياس حجم المديونية الخارجية والعسبب الحقيقي المترتب على ذلك، وبيناً كذلك بعض التحفظات على استخدام تلك المعايير. وفيما يلي نستعرض معايير أخرى تمكن من اعطاء صورة واضحة عن واقع المديونية الخارجية وبشكل دقيق. وللوصول إلى ذلك فقد تم استخدام الارقام القياسية لاسعار كل من الصادرات والمستوردات كمخفوض (Deflator) لحجم المديونية الخارجية وعب ذلك الدين. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل ارقام عب الدين الخارجي باسعار وحيدة الصادرات لمعرفة التكلفة الحقيقية لتلك الاعباء على الاقتصاد القومي، وكذلك يمكن

Russel G. Kincaid, " Inflation and the External Debt of (١) Developing Countries , " Finance & Development, 18, No.4, (December 1981): 45-48.

Ibid.

(٢)

تعديل تلك الابعاء باسعار وحدة المستوردات لمعرفة التكلفة الحقيقية لتلك المسـوارد والتي كان من الممكن استخدامها للاستيراد . وما ينطبق على الابعاء يمكن استخدامه لمعرفة المديونية الحقيقية للاقتصاد القومي ، اي رصيد الدين القائم مخفضا باسـعار وحدة المستوردات أو الصادرات .

وتشير النتائج التي تم استخراجها الى ان رصيد الدين القائم المخفض باسـعار

وحدة المستوردات Debt outstanding deflated by import unit prices

قد اتسم خلال الفتره ٧٠-١٩٧٥ بالاستقرار النسبي، اذ ارتفع من (٣٨٠٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى نحو (٤٢٩) مليون دينار عام ١٩٧٥ او بمتوسط زياده سنوى نسبته (٢٥%) . اما خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ فقد ارتفع رصيد الدين القائم بمعدلات اكبر اذ بلغ في نهاية عام ١٩٨٠ نحو (١١٨٠٥) مليون دينار او بمعدل زياده سنوى نسبته (٢٣٤%) . اما رصيد الدين القائم المخفض باسعار وحدة الصادرات Debt

outstanding deflated by export unit prices فيلاحظ انه قد ارتفع من ما قيمته (٤٩٦) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٧١٧) مليون دينار عام ١٩٧٣ ثم انخفض ليصل الى نحو (٤٩١) مليون دينار عام ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل الزياده السنوى للفتـر ٧٠-١٩٧٥ ما نسبته (٣٥%) . اما خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ فقد استمر رصيد الدين القائم المعدل بالارتفاع ليصل في نهاية عام ١٩٨٠ الى ما قيمته (١٦٢٤) مليون دينار وبمعدل زياده سنوى بلغ للفتره باكملها ما نسبته (٣٠%) .

وباستخدام نفس المعايير السابقة لمعرفة العبء الحقيقي لقروض الاردن الخارجية،

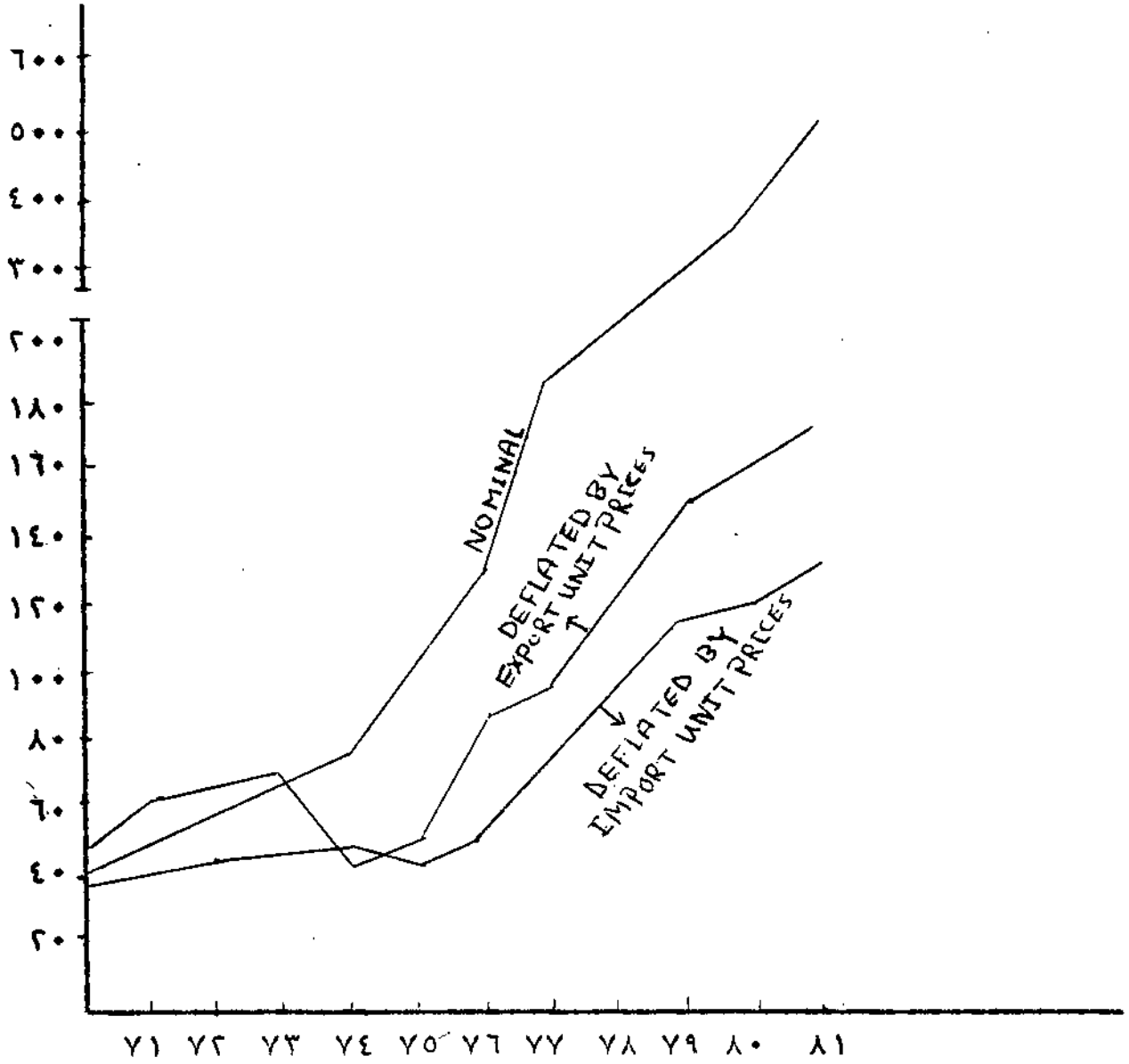
فقد تبين بأن عبء الدين المخفض باسعار وحدة المستوردات Debt Service deflated

by import unit prices قد ارتفع من ما قيمته (١٠٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٢٥) مليون دينار عام ١٩٧٥ او بمعدل زياده سنوى نسبته (١١٧%) . وواصل عبء الدين المعدل ارتفاعه خلال الفترة اللاحقة ليصل في نهاية عام ١٩٨٠ الى ما قيمته (١٢٥) مليون دينار ، او بمعدل زياده سنوى بلغ ما نسبته (٣٨٧%) . اما عبء الدين الخارجى مخفضا باسعار وحدة الصادرات Debt service deflated by export

unit prices فقد ارتفع من (١٩) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٢٩) مليون دينار عام ١٩٧٥ ، اي بمعدل زيادة سنوى نسبته (١٤١%) . وقد استمر عبء الدين

رصيد الدين الخارجي غير المسدد
Outstanding external debt

ملايين
الدنانير



سنة

جدول رقم (٢١)

رصيد وعبه الدين العام الخارجي مخففاً بأسعار وحدة الصادرات وأسعار وحدة المستوردات
للفترة ١٩٨١ - ٧٠

(بالمليون دينار)

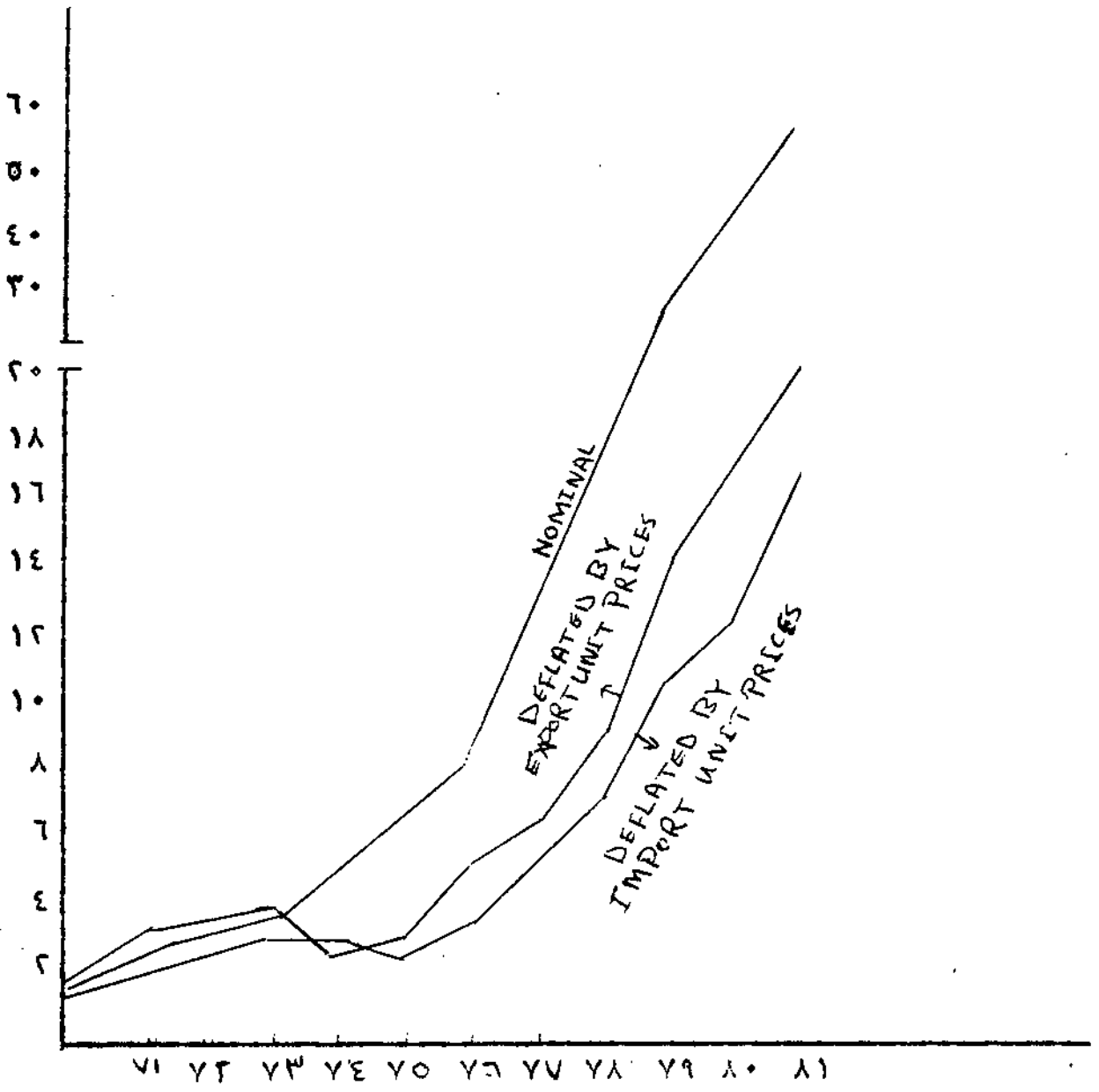
مدفوعات خذ ممة الدين مخففة بأسعار وحدة المستوردات	مدفوعات خذ مة الدين مخففة بأسعار وحدة الصادرات	رصيد الدين القائم مخففاً بأسعار المستوردات	رصيد الدين القائم مخففاً بأسعار الصادرات	رقم القياسي لسعر وحدة المستوردات	رقم القياسي لسعر وحدة الصادرات	السنة
Debt Service deflated by Import Unit Prices	Debt Service deflated by Import Unit Prices	DoD deflat- ed by Import Unit Prices	DoD deflated by Export Unit Prices	Index Number of Import Unit Price	Index Number of Export Unit Price	
١٧٥٨	٢٢٥	١٥١٤	١٩١٩	٣٤٢٢	٢٧٥٥	١٩٨١
١٢٥	١٧٢	١١٨٥	١٦٢٤	٣٢٢٩	٢٣٥٧	١٩٨٠
١٤٥٩	١٤٣	١١٧٧	١٥٤٧	٢٦١٢	١٩٨٥	١٩٧٩
٧١	٨٥٨	١٠٠٦	١٢٤١	٢٤٣١	١٩٧٥	١٩٧٨
٥٢	٦٤	٧٧٨	٩٤٤	٢٥٠٣	٢٠٤٥	١٩٧٧
٣٥٤	١٥	٤٢٥	٨٨٧	٢٤٥١	١٤٩٢	١٩٧٦
٢٥٥	٢٩	٤٢٤	٤٦٢	١٥١٥	٢٢٠٥	١٩٦١
٢٦	٥٥	٤٣٣	٤١٢	١٨٣٧	١٩٩١	١٩٧٤
٢٥٥	٣٨	٤٧٣	٨١٨	٤٤٣١	٣٥٦	١٩٧٣
٢٣	٢٤	٤٤٤	٤٥٨	٣٧٧١	٩٤٦	١٩٧١
٢١	٣٣	٣٩٨	٣٣٦	٢٦٦١	٧٨٤	١٩٧١
١٥١	١٩	٣٨٥	٤٩٦	١٠٨٥	٨٣٧	١٩٧٠

المصدر: البنك المركزي الاردني، الشهره الاحصائية الشهرية: اعداد مختلفة

ملايين
الدنانير

Debt Service

عبه الدين



سنة

العام الخارجي المعدّل بالارتفاع ليصل الى (١٧ر٢) مليون دينار عام ١٩٨٠ او بمعدل سنوي بلغ للفترة ٧٦-١٩٨٠ ما نسبته (٤٥,٥%) .

ان اهم ما يمكن ملاحظته على استخدام المعايير السابقة ان ارقام الدين (سواء رصيد او عبء الدين) المعدّله باسعار وحدة المستوردات تختلف عنها في حالة الارقام المعدّلة باسعار وحدة الصادرات ، والسبب في ذلك يرجع الى ان اسعار المستوردات تزيد بسرعة تفوق الزيادة المتحققة في اسعار الصادرات ، وبشكل عام فان التغير في شروط التجارة Terms of Trade والتي تشير في غير صالح الاردن - وفي غير صالح الدول النامية بشكل عام - تؤثر بشكل مباشر على النتائج التي تم استخراجها من استخدام المعايير السابقة .

وخلاصة القول انه بالرغم من ان ارقام الدين العام الخارجي المعدّله باسعار وحدة الصادرات ووحدة الواردات اقل بكثير من ارقام الدين الجارية (أو الاسمية)، الا ان الاتجاهات العامة تشير الى ان حجم المديونية الخارجية (بما في ذلك رصيد الدين القائم والاعماء) تشير باتجاه تصاعدي ، في ظروف لا تزال فيها شروط التجاره في غير صالح الاردن . الاموال الذي يتطلب النظر الى موضوع الاقتراض الخارجي بشيء من الحذر .

١٠٣-٣٠١ اثر الاقتراض الخارجي على الانتاج

حقق الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة الممتده ما بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٠ زيادة ملحوظة في حجمه المطلق ومعدل نموه السنوي . وقد ساعد في تحقيق ذلك ، بالإضافة الى العوامل المحلية المتمثلة في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، التحويلات الخارجية التي تدفقت للاقتصاد الاردني بما في ذلك حوالات الاردنيين العاملين في الخارج .

(١) تشير احصاءات تجارة الاردن الخارجية الى ان معدل التبادل الدولي الصافي

Net commodity terms of trade لا يزال في غير صالح الاردن ، حيث بلغ هذا المعدل للفترة ٧٦-١٩٨٠ نحو (٧٥,٠) وتجدد الاشارة الى ان هذا

$$\text{المعدل يقاس كالاتي} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستوردات}}$$

حيث (م) تمثل معدل التبادل الدولي الصافي .

لقد تعرضنا في الجزء الاول من هذه الدراسة الى الالهية التي يتبوأها
الاقتراض الخارجي في تحقيق الاهداف التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها ، وخاصة
تلك الاهداف المتعلقة بزيادة الدخل القومي عن طريق التوسع في الاستثمار . وللاستدلال
على اثر الاقتراض الخارجي في زيادة الانتاج القومي فقد تم احتساب معامل الارتباط بين
النتاج القومي الاجمالي ومسحوبات القروض الخارجية وقد تبين من ذلك قوة العلاقة التي
ترتبط ما بين المتغيرين السابقين حيث بلغت (٠.٩٥٢) . ومن ناحية ثانية تم احتساب
معامل الارتباط للعلاقة ما بين الانتاج القومي الاجمالي ورصيد الدين القائم ، وقــد
دلت النتائج الى قوة العلاقة التي تربط بينها اذ بلغ معامل الارتباط حوالي (٠.٩٩٣) .

وعلى الرغم من ان مدلول معامل الارتباط الذي تم احتسابه لا يؤكد بالضرورة
مساهمة الاقتراض الخارجي في زيادة الانتاج القومي الاجمالي ، الا ان ما يمكن التأكيد عليه
ان زيادة الاقتراض الخارجي تسهم الى حد كبير في زيادة الانتاج القومي الاجمالي عن
طريق التوسع في الاستثمار وبشكل خاص اذا ما تم توجيه تلك القروض الى المشاريع الانتاجية .

وبالاضافة الى تأثير الاقتراض الخارجي على المتغيرات السابقة كالا سعار والنتاج
القومي الاجمالي وعلى وضع ميزان المدفوعات ، فهناك آثار اخرى للاقتراض الخارجي
تتمثل في تأثيره على رصيد الاقتصاد القومي من العملات الاجنبية ، وكما اشرنا فيما سبق
فان للاقتراض الخارجي اثرين متضادين في هذا المجال ، الاول يتمثل في تدعيم رصيد
الاقتصاد القومي من العملات الاجنبية في حالة استلام القرض ، واثر سلبي على رصيد
العملات الاجنبية في حالة استحقاق تلك القروض من جهة ثانية . كما ان الاقتراض
الخارجي يؤثر على متغيرات اقتصادية كلية اخرى كالا استثمار والا استهلاك ، اضافة الى ذلك
تأثيره على التوظيف والعمالة . وبسبب تداخل التأثيرات المختلفة على المتغيرات المذكورة ،
فانه من الصعب تحديد اثر الاقتراض الخارجي على تلك المتغيرات ، الا انه بالرغم
من ذلك فاننا نستطيع التأكيد على الدور الهام للاقتراض الخارجي في التأثير على تلك
المتغيرات .

٢٠٣ • المبحث الثاني
مستقبل الاقتراض الخارجي

١٠٢٠٣ • على المستوى الدولي

مع زيادة عدد الدول النامية التي أصبحت تعاني من مصاعب في مواجهتها مدفوعات خدمة ديونها ، برزت أسئلة كثيرة حول مستقبل المد يونية الخارجية للسودول النامية من حيث حجم هذه المد يونية وشروطها بالإضافة الى الاجراءات الواجب اتخاذها لحل تلك المشاكل التي أصبحت الدول النامية تواجهها نتيجة تزايد حجم مد يونيتها الخارجية .

ان الاجراءات التي تم اتخاذها في مجال اعادة المفاوضات للقروض الخارجية External Debt Renegotiation والتي تمخضت عن اعادة جدولة العديبد من قروض الدول النامية ، Rescheduling ، كل هذه الاجراءات لم تأت بالناتج المتوقعة منها بدليل ان عدد الدول النامية التي أصبحت تعاني من مشكلة القروض الخارجية او تلك المهددة بذلك — في تزايد مستمر .

(١) ان نشوء ما يسمى باعادة مفاوضات الدين متعدد الجوانب Multilateral renegotiation والتي يتم فيها مناقشة المد يونية الخارجية للدول المعنية من قبل الاطراف المشتركة في اقراض تلك الدول ، وذلك لدراسة امكانية جدولة تلك الديون يرجع الى عام ١٩٥٦ ، حيث اجتمع عدد من الدول الاوروبية لمناقشة المد يونية الخارجية المتزايدة للارجلتين . وفي نهاية عام ١٩٨٠ بلسنغ عدد الدول النامية التي تم اعادة المفاوضات لقروضها حوالي (١٦) دولة . وقد تم تخصيص نوادي للدول المقرضة (الدائنه) " Creditor Club " لدراسة المد يونية الخارجية للدول المقترضة ولعمل نادي باريس " Paris Club " يعتبر من اهم النوادي .

وما يهمنا في هذا المجال ان اعادة المفاوضات (او جدولة الديون) اذا لم يرافقها سياسة اقتصادية شاملة وخاصة فيما يتعلق بميزان المد فوعات ، فسكان آثارها سرعان ما تزول . انظر

International Monetary Fund, External Indebtedness of Developing Countries , op . cit, p. 21.

ولعل المؤتمر السنوي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصدوق النقد الدولي الأخير (أيلول ١٩٨٢) والذي عقد في مدينة تورنتو " Toronto الكندية ، لم يفلح في إيجاد حل مقنع للمشاكل التي تواجهها أو يمكن أن تواجهها بعض الدول النامية كنتيجة لزيادة الأعباء المترتبة عليها وعدم قدرتها على مواجهة خدمة ديونها .

ويمكن القول أن الأزمه المالية الأخيرة (١٩٨٢) التي تعرضت لها المكسيك جعلت موضوع الاقتراض الخارجي من أهم المواضيع التي تشغل الدول النامية والمتقدمة على السواء .^(٦) إذ لم تصبح مشكلة الاقتراض الخارجي تخص الدول النامية وحدها ، بل أن الدول المقرضة والنظام المصرفي العالمي طرف في ذلك . حيث أن المصاعب التي تتعرض لها الدول النامية والتمثلة في عدم قدرتها على خدمة ديونها تعمل على إرباك النظام المصرفي العالمي وتهدهه بالانهيار .

(١) ركزت مناقشات ذلك المؤتمر على الطريقة التي يستطيع بها صدوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى الدول المتقدمة في مساعدة الدول النامية التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها ، ولكن ذلك المؤتمر لم يخلص إلى قراراتها التي حول ذلك ، انظر : مجلة البنوك في الأردن ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، تشرين أول ١٩٨٢ ، ص ٥٥ وكذلك

Farnsworth, H. clyde, " Quick Move Urged to Help Nations to Meet their Debt", The New York Times , Sept. 7, 1982.
The wall Street Journal , " Toronto Tom-Toms", Sept. 8, 1982.

(٢) كانت المكسيك آخر الدول التي تعرضت لازمة مالية حادة تمثلت في عدم قدرتها على خدمة ديونها الخارجية . وفي الواقع أن هناك عددا من الدول النامية لا تزال معرضة لازمة مالية حادة مماثلة كالأرجنتين والبرازيل وبولندا ورومانيا . وبشكل عام يمكن القول أن دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بالإضافة إلى العديد من الدول الأفريقية أما أنها توقفت أو توشك أن تتوقف عن تسديد ديونها الخارجية ، كما أن معظم هذه الدول قد طالب رسميا بإعادة جدولة ديونها ، انظر في هذا المجال .

The Economist , " Burros' Debt", August 21, 1982, pp11-14.
Newsweek, " The Third World Debt crisis", Sept. 6, 1982, pp. 35-37.

ان توقف الدول النامية عن تسديد ديونها يعني خسارة كبيرة للدول المقرضين (وبشكل خاص للمصارف الغربية التي بلغت ديونها على الدول النامية نحو ٢٥٠ بليون دولار) وبالتالي فان هذا الوضع لا يهدد الدول النامية فقط ، بل كما اشرنا النظمام المصرفي العالمي^(١) .

ان الحديث عن الازمات المالية التي تعرضت لها الدول النامية او يمكن ان يتعرض لها البعض الاخر في بداية الثمانينات وذلك نتيجة لتراكم القروض الخارجية القائمة يد عونها الى البحث عن الاسباب الكامنه وراء ذلك . وقد ربطت الاوساط المصرفية الازمات المالية التي تتعرض لها الدول النامية والمصارف الغربية بموجة الارتفاعات الحادة في اسعار النفط خلال السبعينات والتي تمخض عنها فوائض كبيرة تدفقت الى المصارف الغربية وذلك منذ عام ١٩٧٣ ، الامر الذي ضخم سيولة تلك المصارف وشجعها على زيادة حجم قروضها الدولية .

وقد قدمت تلك المصارف قروضا كبيرة الى الدول المنتجة للنفط كالمكسيك ونيجيريا وايران معتبره الذهب الاسود خير تغطية لتلك القروض . بالاضافة الى ذلك فقد اشركت المصارف الغربية دول اوربا الشرقية في فائض اموال الاوبك ، كبولندا ويوغسلافيا والمجر . ولكن ما ان شارف عقد السبعينات على النهاية حتى تبين ان العالم يعاني من حالة ركود اقتصادي زاد من حدته الارتفاع الحاد في اسعار الفوائد المصرفية ، فبستت الثمانينات وكأنها عقد الافلاس الجماعي . فقد ساهم الارتفاع الحاد في اسعار الفوائد ، في ظروف الانكماش والتضخم ، مقرونا بالزيادة المتواصلة في مديونية الدول النامية على دول ارفع تلك الدول الى حافة الافلاس . كما واجه العديد من المصارف الغربية ادق مرحلة في تاريخها المصرفي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية^(٢) . وعموما ، يمكن القول ان الدول النامية والدول المقرضة (وخاصة المصارف الاجنبية) قد شهدت في بداية عقد الثمانينات مصاعب كبيرة نتيجة لظروف الانكماش الاقتصادي والتضخم المالي الشامل ، بالاضافة الى

(١) انظر: فهد الفانك ، " الافلاس المصرفي حقيقة ممكنه جدا " ، جريدة السرأى الاردنية ، ٢٥ ايلول ١٩٨٢ ، ص ٨ .

وكذلك : المستقبل العربي ، " البنوك الغربية تواجه مخاطر ديون الدول النامية

التي لا تدفع " ، العدد ٢٨٩ ، ايلول ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .

(٢) المستقبل العربي ، المرجع السابق ، ص ٤٣-٤٤ .

الارتفاع الحاد في اسعار الفوائد المصرفية وكذلك الزيادة الكبيرة في مديونية الدول النامية وتوقف تلك الدول عن تسديد ديونها الخارجية *

ومن هنا فانه من الصعوبة بمكان التكهن بمستقبل الاقتراض الخارجي للدول النامية لان ذلك يعتمد على الحلول التي يتوقع التوصل اليها للخروج من الأزمى السذى تواجهه الدول النامية ومصادر الاقتراض * ولكن ما يمكن ان تأكده هنا ان التجارب التى مرت بها الدول النامية ومصادر الاقتراض المختلفة خلال بداية الثمانينات ستجعل مصادر الاقتراض تتحفظ في تقدميها لمزيد من القروض الخارجية للدول النامية ذات المديونية الكبيرة * وما يؤكد ذلك التخوف الذى ابداه السيد Jacques do Larosiere المدير الادارى لصندوق النقد الدولى ، حين بين ان المصاعب المالية التى تتعرض لها الدول النامية قد تؤثر على السياسة الاقراضية التى تنتهجها مصادر الاقتراض ، اذ حث تلك المصادر على الاستمرار في تقديم القروض الخارجية للدول النامية (١)

٢٠٢٠٣ على المستوى المحلى

اشرنا فيما سبق الى تزايد حجم المديونية الخارجية للاردن بالمقاييس النسبية والحقيقية * كما اشرنا الى ضرورة التركيز في القروض الجديدة على المشروعات الانتاجية وذلك لتسهيل خدمة هذا الدين في المستقبل ، وذلك بعد ان تكون المشاريع التى تتم تمويلها من القروض الخارجية قد باشرت بالانتاج *

وبالنظر الى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥-٨١ ، يلاحظ بان هذه الخطة قد هدفت الى تأمين قروض خارجية بقيمة (٩٦٩٣) مليون دينار * فقد قدرت استثمارات الحكومة المركزية خلال سنوات الخطة بما قيمته (١٧٦٠) مليون دينار سيتم تمويل تلك الاستثمارات من القروض الخارجية والمساعدات الفنية ، فائض الحساب الجارى،

(١) انظر:

Leonard Silk , " Faith and the Banks " , The New York Times , Sept. 7, 1982.

(٢) المقصود بفائض الحساب الجارى مجموع الايرادات المحلية والمساعدات المالية لدعم الموازنة مطروحا منه نفقات الحكومة الجارية *

والدين العام الداخلي • وعليه فقد شكلت القروض الخارجية ما نسبته (١٠٥٠%) من مجمل استثمارات الحكومة المركزية •

اما اذا نظرنا الى القطاعات الاقتصادية التي يتوقع ان تستفيد من القروض الخارجية فيلاحظ بان الاتجاهات العامة تشير الى ان الجزء الاكبر من هذه القروض سيتوجه الى القطاعات الانتاجية •

فمن خلال استعراض القطاعات الاقتصادية التي ستستفيد من القروض الخارجية خلال فترة خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٠ ، يلاحظ بان قطاع الصناعة والتعدين يستحوذ على الجزء الاكبر من تلك القروض ، حيث حظي بما قيمته (٣٦٣١) مليون دينار او ما نسبته (٣٧٥%) من مجمل القروض المقدرة للفترة باكملها • كما حظي قطاع المياه والرى بنسبة كبيرة من مجمل القروض المقدرة اذ استحوذ على ما قيمته (٢٩٥٨) مليون دينار او ما نسبته (٣٠٥%) ، وهذا يبرر الانخفاض في حجم القروض الخارجية التي حظي بها قطاع الزراعة ، اذ لم يتجاوز حجم القروض الخارجية التي يتوقع ان يستفيد منها هذا القطاع عن (٤٩) مليون دينار او ما نسبته (٥%) من مجمل القروض المقدرة للفترة محل الدراسة ، ولكن اذا ما نظرنا الى قطاع الزراعة وقطاع المياه والرى كقطاعات متكاملة فان اهمية هذه القطاعات مجتمعة في مجمل القروض المقدرة اهمية مقبولة • ويلاحظ ايضا على التوزيع القطاعي خلال الفترة محل الدراسة ان قطاع النقل لم يحظ بالمرتبة المتقدمة التي سبق ان احتلها خلال الفترات السابقة • اذ لم يتجاوز حجم القروض الخارجية المتوقع ان يستفيد منها عن ما قيمته (٨٩٦) مليون دينار او ما نسبته (٩٢%) من مجمل القروض المقدرة •

اما فيما يتعلق بقطاعات الكهرباء والمواصلات والاخرى فقد حظيت على التوالي بما نسبته (١٠٥%) ، (٧٣%) ، (٤٩%) من مجمل القروض الخارجية المقدرة للفترة محل الدراسة •

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥-١٩٨٠ ،

جدول رقم (٢٢)
قروض الاردن الخارجية المقدرة (المسحوبات) خلال خطة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٥-٨١)

(بالالف دينار)

الاممية النسبة %	المجموع	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
٥٠ر	٤٨٧٠	٣٥٠	٦٠٠	٩٧٠	٢١٥٠	٨٠٠
٣٠ر	٢٩٥٧٨١	١٠٦٤٥٠	٨١٩٧٥	٦٣٤٠٠	٣٨٢٥٠	٥٧٠٦
٣٧ر	٣٦٣١٠٠	٧٦٧٥٠	٨٠٧٥٠	٧٣٢٠٠	٧٥٢٥٠	٥٧١٥٠
١٠ر	٩٧٤٩٠	٣٥٦٠٠	٢٨٦٠٠	١١٧٥٠	١١٢٦٠	١٠٢٨٠
٩ر	٨٩٥٩٠	١٠٨٠٠	٢٠٠٢٥	٢٨٥٤٠	٢٠٥٠٠	٩٧٢٥
٧ر	٧٠٩٥٠	٢١٧٠٠	١٩٨٥٠	١٥٨٥٠	٨٣٥٠	٥٢٠٠
٤ر	٤٧٥٢٠	٩٣٠٠	١١٣٣٠	١٣٢٠٧	٨٤٩٣	٥١٥٠
١٠ر	٩٦٩٣٠١	٢٦٠٩٥٠	٢٤٣١٧٠	٢٠٦٩١٧	١٦٤٢٥٣	٩٤٠١١

مجموع القروض الخارجية الوارد في هذا الجدول (٩٦٩٣ مليون دينار) يختلف من الرقم الوارد في الخطة والبالغ (١١٦٢ مليون دينار، والسبب في ذلك ان الرقم الوارد في هذا الجدول يشمل على بند القروض الخارجية فقط في حين يشمل الرقم الوارد في الخطة على القروض الخارجية والمساعدات العالية معا.

وقد تم التوصل لرقم القروض الخارجية الوارد في هذا الجدول عن طريق جمع بند القروض الخارجية الوارد في جداول مصادر التمويل لكل قطاع من القطاعات الواردة في الخطة.

المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١-١٩٨٥ ص ٨٣ - ٢٨٢

ومن ناحية اخرى ، اذا ما نظرنا الى حجم الاقتراض الخارجي على مدى الفترة ١٩٨٥-٨١ فان ما يمكن ملاحظته التزايد الكبير في حجم الاقتراض الخارجي (بالارقام المطلقة) ، ففي الوقت الذي قدر فيه حجم الاقتراض الخارجي بما قيمته (٩٤) مليون دينار عام ١٩٨١ ، بلغ هذا الحجم ما قيمته (٢٦١) مليون دينار خلال عام ١٩٨٥ . ومن خلال استعراض الارقام الواردة في الجدول رقم (٢٢) يتبين لنا بوضوح الزيادة المطلقة المتوقعة في حجم الاقتراض الخارجي . ولكن ما يجب التأكيد عليه ان معدل الزيادة السنوي في حجم الاقتراض الخارجي المقدر في تناقص مستمر ، فقد انخفضت نسبة الزيادة السنوية في حجم القروض الخارجية المقدره من (٧٤٧٪) عام ١٩٨٢ الى ما نسبته (٧٣٪) خلال عام ١٩٨٥ مقارنة مع عام ١٩٨٤ .

٣٠٢٠٣ اعباء قروض الاردن الخارجية المتوقعة

تم الاشارة عند دراسة اعباء قروض الاردن الخارجية الى التزايد الكبير الذي تحقق في اعباء القروض الخارجية وخاصة خلال فترة خطة التنمية الخمسية ٧٦-١٩٨٠ كما اشرنا الى ان الزيادة المتحققة في الابعاء جاءت كنتيجة للتزايد في حجم القروض المتعاقد عليها بالاضافة الى التغييرات العالمية التي طرأت على شروط الاقراض وخاصة فيما يتعلق باسعار الفوائد ، اضافة الى ذلك التغييرات التي طرأت على هيكل الدين .

واذا ما نظرنا الى اعباء قروض الاردن الخارجية المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة (٨٣-١٩٨٧) ، فيلاحظ انها ستبلغ ما قيمته (٤٥٥٣) مليون دينار ، منها ما قيمته (٢٥٦٦) مليون دينار او ما نسبته (٥٦٤٪) اعباء القروض الحكومية والباقي وقدره (١٩٨٦) مليون دينار او ما نسبته (٤٣٦٪) اعباء القروض المكفولة من الحكومة . حيث يتوقع ان ترتفع اعباء القروض الحكومية من (٤٤٨) مليون دينار عام ١٩٨٣ لتصل الى نحو (٥٧١) مليون دينار في عام ١٩٨٧ . اما عن القروض المكفولة من الحكومة فيتوقع ان ترتفع من (٤٠٩) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى حوالي (٤١٩) مليون دينار في عام ١٩٨٥ ثم يتوقع ان تنخفض لتصل الى نحو (٣٥٤) مليون دينار عام ١٩٨٧ .

ومن ناحية توزيع الالعباء المتوقعة بين تسديد اصل القروض (الاقساط) والفوائد ،
فيلا حظان الفوائد تشكل ما نسبته (٣٧٣٪) من مجمل الالعباء وذلك للفترة ٨٣-١٩٨٧
ولكل من القروض الحكومية والمكفولة من الحكومة * وفي حالة القروض الحكومية يتوقع ان تشكل
مدفوعات الفوائد ما نسبته (٣٥٧٪) من مجمل الالعباء المتوقعة ، في حين يتوقع ان تشكل
مدفوعات الفوائد في حالة القروض المكفولة من الحكومة ما نسبته (٣٩٣٪) من مجمل
الالعباء المتوقعة *
ان تفسير ذلك (اي ارتفاع نسبة الفوائد المدفوعة الى مجمل الالعباء المتوقعة

في حالة القروض المكفولة من الحكومة مقارنة مع القروض الحكومية) يعود الى ان القروض
المكفولة من الحكومة (في غالبيتها) قروض ذات شروط تجارية صعبة وشكل خاص
يتعلق منها بارتفاع سعر الفائدة المدفوع على هذه القروض ، وبالتالي فان مدفوعات الفوائد
على هذه القروض منسوبة الى مجمل الالعباء اكبر مما هي عليه في حالة القروض الحكومية *

وبشكل عام يمكن القول ان تسديد القروض الخارجية التي تم التعاقد عليها
خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات سيبدأ خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات
(بافتراض ان القروض المتعاقد عليها ذات فترة سماح تتراوح ما بين ٥-١٠ سنوات) * ومن
هنا يتوقع ان يصل عبء الدين العام الخارجي خلال نهاية الثمانينات الى مستوى مرتفع ،
خاصة اذا ما استمرت الحكومة والمؤسسات بالتعاقد على قروض جديدة وبالمعدلات التي
تحققت خلال الفترات السابقة ، وبالتحديد خلال فترة خطة التنمية الخمسية ٧٦-١٩٨٠ *

وما يمكن ان نخلص اليه من خلال دراسة مستقبل الاقتراض الخارجي ، هو
ان التوجهات الجديدة تشير الى ان الاردن سيستفيد من التجارب التي مرت بها
الدول النامية ، وذلك بعد ما شهدته الساحة الدولية من ازمت مالية صعبة نتيجتها
تزايد مديونية الدول النامية الخارجية وتوقف بعضها عن تسديد ديونهم الخارجية وطلب
بعضها الاخر إعادة جدولة ديونهم ، فالدلائل تشير الى ان التركيز في القروض الجديدة
سيكون على القطاعات الانتاجية اكثر من القطاعات الخدمية ، كما ان الاتجاهات المستقبلية
تسير في الاتجاه ذاته *

(١) المقصود هنا تسديد اصل القروض (الاقساط) اما الفوائد فيبدأ تسديدها بمجرد
السحب من القروض المتعاقد عليها *

(٢) هذا ما لمسناه عند دراسة التوزيع القطاعي لمسحوبات قروض الاردن الخارجية ،
حيث كان التركيز خلال فترة خطة التنمية الخمسية ٧٥-١٩٨٠ على القطاعات
الانتاجية اكثر مما كان عليه خلال الفترات السابقة للدراسة *

جدول رقم (٢٣)
 اعماء قروض الاردن الخارجية المتوقعة للفترة ١٩٨٣-١٩٨٧
 (بالالف دينار)

المجموع (١٩٨٣-١٩٨٧)	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
٢٥٦,٦٠٨	٥٧,٠٦٩	٥٥,٨٥٥	٦٦,٠٦٦	٤٥,٧٧٠	٤٤,٨٤٨	القروض الحكومية
١٦٤,٩٠٣	٣٨,٧٧٣	٣٥,٩٢٦	٣٢,٦٥٨	٢٨,٣٦٧	٢٩,١٦٩	اقساط
٩١,٧٠٥	١٨,٢٩٦	١٩,٩١٩	٣٠,٤٠٨	١٧,٤٠٣	١٥,٦٧٩	فوائد
						القروض المكفولة
١٩٨,٦٤٧	٣٥,٤٢٠	٣٩,٠١٦	٤١,٩٣١	٤١,٤٢٤	٤٠,٨٥٦	من الحكومة
١٢٠,٥١٣	٢٣,٨٠١	٢٤,٩٢٣	٢٥,٧٦٧	٢٣,٣٥١	٢٢,٦٧١	اقساط
٧٨,١٣٤	١١,٦١٩	١٤,٠٩٣	١٦,١٦٤	١٨,٠٧٣	١٨,١٨٥	فوائد
٤٥٥,٢٥٥	٩٢,٤٨٩	٩٤,٨٧١	٩٤,٩٩٧	٨٧,١٩٤	٨٥,٧٠٤	جمالي
٢٨٥,٤١٦	٦٢,٥٧٤	٦٠,٨٥٩	٥٨,٤٢٥	٥١,٧١٨	٥١,٨٤٠	اقساط
١٦٩,٨٣٩	٢٩,٩١٥	٣٤,٠١٢	٣٦,٥٧٢	٣٥,٤٧٦	٣٣,٨٦٤	فوائد

صدر :- جليل البديوي ، " اعماء قروض الاردن الخارجية المتوقعة " دراسة غير منشورة ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٢ .

خلاصة البحث والنتائج

افترت السنوات القليلة الماضية اهمية كبيرة ومتزايدة لموضوع الاقتراض الخارجي للدول النامية وجعلته في مقدمة المشاكل التي اصبحت تعاني منه العديد من هذه الدول . وقد اسهمت العديد من العوامل في جعل هذا الموضوع من المواضيع الملحة التي تتطلب حلا سريعا . فالزيادة المتسارعة في حجم الديونية الخارجية والتغير في تركيب هذا الدين وشروط الاقتراض والزيادة في عبء الدين الخارجي ، كل هذه العوامل جعلت العديد من الدول النامية تقف عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية . كما ان بعض هذه الدول لا تزال مهددة بالتوقف عن تسديد الالتزامات المترتبة عليها .

وما يجب التأكيد عليه في هذا المجال ضرورة النظر الى مشكلة الاقتراض الخارجي بمفهوم واسع وذلك من خلال نظرة شاملة الى واقع الوضع الخارجي للدولة المعنية . اذ لا يمكن دراسة موضوع الاقتراض الخارجي بمعزل عن التغيرات الخارجية الاخرى ، فالبيئة الخارجية الجديدة التي اضحت تحيط بالدول النامية ، وخاصة بعد الارتفاعات المتواصلة في اسعار النفط والسلع المستوردة من الدول الصناعية ، كل ذلك اثر بشكل جوهري على الديونية الخارجية للدول النامية من حيث مستواها وطبيعة تركيبها .

وبشكل عام يمكن القول ان انخفاض معدلات الادخار المحلي وحصيلة الصادرات والزيادة في الطلب على الاستهلاك والاستيراد ، بالإضافة الى الانعكاسات التي نتجت عن أزمة البترول والتي اسهمت في زيادة حدة العجز المزمن الذي عانت منه — ولا تزال — موازين مدفوعات الدول النامية وكذلك التغيرات العالمية في السياسة القراضية وشروط وتركيب القروض الخارجية ، كل هذه الاسباب عملت على زيادة الديونية الخارجية للدول النامية ووصولها الى المستوى الحالي .

وفيما يتعلق بقروض الأردن الخارجية ، فيمكن القول ان المرحلة الممتدة ما بين بداية الاقتراض الخارجي عام ١٩٤٩ وحتى فترة ما قبل البداية الحقيقية للتخطيط الاقتصادي الشامل (١٩٧٣) قد شهدت زيادة طبيعية بطيئة في حجم الاقتراض الخارجي ،

وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها الاردن خلال تلك المرحلة ، والتي تمثلت بالاحداث السياسية وما نتج عنها من تغيرات سلبية على الاقتصاد الاردني اضعفت طاقته الاستيعابية في امتصاص حجم متزايد من القروض الخارجية في ظل ظروف يصعب معها خدمة ذلك الحجم من القروض .

ومع بداية خطة التنمية الثلاثية ، وكنتيجة لزيادة الحاجة الى موارد خارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية التي تبنتها تلك الخطة ، فقد اخذ الاردن يتجه الى الاقتراض الخارجي لتوفير التمويل الخارجي اللازم لدعم تلك المشاريع . فانخفاض معدلات الادخار المحلي وزيادة الطلب على الاستهلاك والاستيراد ، بما في ذلك استيراد السلع الرأسمالية الضرورية للمراحل الاولى للانطلاق التنموي ، وكذلك تدعيم بنىة الاقتصاد القومي التحتية ، كل هذه العوامل اسهمت الى حد كبير في زيادة اتجاهاه الاردن الى الاقتراض الخارجي خلال تلك الفترة .

وكنتيجة لزيادة الاندفاع التنموي والاهداف الطموحة التي ارسدت دعائمها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٦-١٩٨٠ ، فقد ازدادات حاجة الاردن الى الاقتراض الخارجي فوصلت معدلات زيادته خلال هذه الفترة الى مستويات كبيرة نسبيا لم يسبق لها مثيل .

وبالنظر الى القطاعات الاقتصادية المستفيدة من القروض الخارجية فيلاحظ بان القطاعات الانتاجية لم تحظ خلال المراحل الاولى لبداية الاقتراض الخارجي بنصيب كبير من مسحوبات القروض الخارجية ، بل تركزت تلك المسحوبات في قطاع النقل وغيره من القطاعات البنية التحتية ، الا ان اهمية مسحوبات القروض الخارجية المتوجهة الى القطاعات الانتاجية اخذت بالازدياد خلال المراحل اللاحقة ، وهذا بالطبع اتجاه صحي وسليم يعزز من مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه الخارجية .

وعموما ، فالنتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراستنا السابقة تؤكد وصول حجم ديون الاردن الخارجية الى مستوى مرتفع بنسبة ما كانت عليه في السابق ، ومعتدل بنسبة غالبية الدول النامية المعاملة للاردن من حيث درجة النمو الاقتصادي .

وقد انعكس التزايد في حجم مديونية الاردن الخارجية على الابعاء المترتبة ~~على~~ على ذلك ، اذ ازدادت تلك الابعاء وخاصة في الالونة الاخيره بمعدلات كبيرة نسبيا . وقد ساهم في زيادة تلك الابعاء ، بالاضافة الى التزايد في حجم المديونية الخارجية ، التغييرات التي طرأت على هيكل الدين الخارجي والتي تمثلت بزيادة اهمية القروض المكفولة من قبل الحكومة والتي تتصف (في غالبيتها) بشروط تجارية صعبة . كما ان التغييرات العالمية في اسعار الفوائد والسياسة الاقراضية التي شهدها العالم ، خاصة في بداية الثمانينات قد اسهمت ايضا في زيادة تلك الابعاء .

وبشكل عام فمن الملاحظ ان مسحوبات الاردن من القروض الخارجية تتصاعد بشكل نسبي مرتفع في الوقت الذي تزداد فيه اهمية القروض المكفولة من الحكومة ذات الشروط التجارية الصعبة في مجمل قروض الاردن الخارجية . ومن ناحية ثانية فان اهمية القروض الخارجية تتجه ايضا نحو التزايد ، وقد دلت نتائج هذه الدراسة على ان تلك الابعاء تزيد بمعدلات تفوق تلك المتحققة في حصيلة الصادرات والنتاج القومي الاجمالي . ومن هنا وفي ضوء توقع استمرار زيادة اعباء قروض الاردن الخارجية ، وبشكل خاص خلال النصف الثاني من العقد الحالي ، فان مقدرة الاقتصاد القومي على تحمل اعباء تلك القروض يرتبط الى حد كبير بفرضية استمرار تدفق حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والمساعدات المالية والزيادة المتوقعة في حصيلة الصادرات الوطنية وذلك بعد ان باشرت المشروعات الصناعية والتعدية الكبيرة (كالبوتاس والاسمدة) بالانتاج الفعلي .

ومهما يكن من امر ، فان المستقبل القريب لصورة الاقتراض الخارجي في الاردن لا تبعث على القلق ، ولكن لا بد من النظر الى هذا الموضوع بشيء من الحذر خاصة وان معدلاته تتجه نحو التزايد في ظل ظروف دوليه متقلبه وسياسات اقراضيه متشدده .

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ، نستعرض فيما يلي بعض التوصيات والاجراءات العملية التي ترمي اساسا الى تحقيق هدف زيادة اعتماد الاردن على موارده الذاتية في تحقيق طموحاته التنموية .

اولا : حشد وتنشيط المدخرات المحليــة

ان ضعف معدلات الادخار المحلي يعتبر من الاسباب الهامة الرئيسية التي ساهمت في زيادة حجم مديونية الاردن الخارجية ، فقصور تلك المدخرات في مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية اوجب اللجوء الى المدخرات الاجنبية لمليء الفجوة الادخارية التي يعاني منها الاقتصاد القومي . ولقد اسهمت العديد من العوامل في اضعاف معدلات الادخار المحلي ، ولعل اهمها الزيادة المطردة في الانفاق الاستهلاكي سواء العام او الخاص وارتفاع معدلات الزيادة السنوية للسكان بالاضافة الى التركيب العمري للسكان .

وبالرغم من الاجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال ، كصدور قانون الدين العام الداخلي وذلك لتنظيم الاقتراض الحكومي والمؤسسات العامة بهدف جذب المدخرات المحلية ، ومباشرة سوق عمان المالي بالقيام بدوره في جذب وتنشيط المدخرات المحلية ، وغير ذلك من الاجراءات المالية والضريبية ، الا ان المجال لا يزال متسعا لاتخاذ بعض الاجراءات التي يمكن ان تساهم الى حد بعيد في حشد المدخرات المحلية وتحريكها ، ولعل اهمها ما يلي :-

أ - الحد من زيادة الانفاق الاستهلاكي ، فزيادة المدخرات المحلية تقتضي السيطرة على معدلات زيادة الانفاق الاستهلاكي سواء العام او الخاص . ان تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب تعاونا كاملا بين مختلف السياسات الاقتصادية ، وبشكل خاص التركيز^{على} السياسه الجمركيه التي تلعب دورا فاعلا في هذا المجال ، كما انه لا بد من ترشيد الاستهلاك ونشــنر الوعي الاستهلاكي وانشاء الجمعيات الاستهلاكية لمحاربة العمادات والانماط الاستهلاكية الخاطئة في المجتمع الاردني .

ب - زيادة فعالية بنوك الاستثمار وتشجيعها • وذلك للدور الهام الذي يمكن ان تلعبه مثل هذه البنوك في جذب المدخرات المحلية وتوجيهها للاوجه الاستثمارية المناسبة والمرغوبة ، ولدورها في تطوير الاسواق المالية المحلية من حيث تعبئة الاموال وتقديم المساعدة والخدمات المالية •

ج - اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعبئة المدخرات الفرديه ، بما في ذلك المدخرات الريفية ، وذلك عن طريق نشر البنوك والصناديق الادخارية في مختلف المناطق وعن طريق نشر الوعي الادخاري عند الافراد •

ثانيا : تشجيع القروض البنكية المجمع

ان ضرورة تشجيع القروض البنكية المجمع Syndicated Loans يأتي من اهمية مثل هذا النوع من القروض في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة وبشكل خاص طويلة الاجل منها • لقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة ملحوظة في حجم هذه القروض ، كما ان بعض المؤسسات قد لجأت الى مثل هذا النوع من القروض كبديل لقروضها الخارجية • ان اعطاء اهمية متزايدة للقروض البنكية المجمع يساهم الى حد بعيد في احلالها جزئيا مكان القروض الخارجية ، وبالتالي يساعد في تجنب الاقتصاد القومي مزيدا من اعباء القروض الخارجية •

ثالثا : التوسع في انشاء الصناعات التصديرية والاحلالية

تأتي اهمية هذا الاجراء لما يمتدخض عنه من تدعيم للصادرات الوطنية من ناحية - وبشكل خاص الصادرات السلعية التي لا تزال تشكل نسبة منخفضة من مجمل الصادرات - وتخفيض المستوردات وذلك بانشاء صناعات احلالية يحل انتاجها مكان السلع المستورده من الخارج من ناحية ثانية •

وبشكل عام فان المحصلة النهائية لتشجيع ودعم الصناعات التصديرية والاحلالية من شانه تعزيز مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه الخارجية •

رابعاً : التقليل النوعي للمستوردات

والمقصود هنا اتباع سياسات تجاربه تقتضي التحكم بمعدلات زيـادة بعض بنود المستوردات ، وخاصة المستوردات الاستهلاكية ، اذ من الصعوبة بمكان خلال المرحلة التنمويه الحالية تخفيض المستوردات من السلع الراسماليه وذلك للحاجة الماسه لمزيد من تلك السلع لمواجهة متطلبات التنمية الاقصاديه ولتحقيق معدلات النمو الاقصادي الطموحه •

ان الوصول الى هدف التقليل النوعي للمستوردات ولاذني حد ممكن مسن شأنه تعزيز المدخرات القوميـه وتخفيض عجز الميزان التجاري ، اضافة للسيـة تعزيز المقدره على مواجهة الالتزامات الخارجيه •

خامساً : ترشيح معدلات الاقتراض الخارجي

اذ تبين من خلال دراستنا السابقه التزايد النسبي الكبير في معدلات زيـادة الاقتراض الخارجي وبشكل خاص زيـادة اهمية القروض المكفوله من الحكومه • انه من الضروره بمكان تخفيض معدلات زيـادة الاقتراض الخارجي خلال المرحله التنمويه القادمه وذلك لاعطاء فرصه لتعديل وتصحيح الاتجاهات التنمويه الخاطئه (والتي لا تخلو منها اية عملية تنمية اقتصاديه) ومن ثم الاطلاق للسيـة الاتجاهات التنمويه الصحيحه وتحقيق اهداف التنميه الاقصاديه •

سادساً : التوقف عن عقد القروض الخارجيه ذات الشروط التجاريه الصعبه

لجأ الاردن في الاونه الاخيره الى الاقتراض الخارجي من الاسواق العالميه وبشروط تجاربه صعبه ، وقد ترتب على ذلك زيـادة اعباء القروض الخارجيه التي اضحى الاقصاد القومي يتحملها كنتيجة لذلك • ان استمرار عقد قـروض جديده بمثل هذه الشروط من شأنه اضعاف مقدرة الاقصاد القومي على مواجهة مدفوعات خدمة ديونه الخارجيه •

ومهما يكن من امر ، فاننا نقترح وقف عقد مثل هذا النوع من القـروض نهائيا • او على الاقل ، اقتصار مثل هذا النوع من القروض على المشاريع

الانتاجية الملحّة والتي تستطيع خدمة هذه القروض ذاتيا دون الحاجة الى دعم من جهات اخرى •

سابعاً : مراقبة ومتابعة المشروعات الاقتصادية الممولة من القروض الخارجية •

وذلك للتأكد من استخدام الاموال العامة استخداما امثلا يضمن المصلحة العامة للاقتصاد القومي • وقد يتطلب تحقيق مثل ذلك الهدف تشكيل لجنة عليا من الجهات ذات العلاقة لكي تكفل عدم هدر او سوء استخدام الموارد الاقتصادية العامة •

ثامناً : اجراء مسح شامل لقروض الاردن الخارجية •

تأتي اهمية مثل هذا الاجراء وفي المرحلة الحالية بالذات كنتيجة لتعدد الجهات المستفيدة من القروض الخارجية ، الامر الذي يصعب معه تحديد واقعية قروض الاردن الخارجية ومستقبلها • ولتحقيق ذلك ، فمن الضروري حصر جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المستفيدة من القروض الخارجية ، وبالتالي تحديد وضع قروضها الخارجية والاعباء المتوقعة • وهذا بالطبع يمكن من اعطائه صوره واضحه عن واقع الاقتراض الخارجي وبسهل تحديد الاعباء المتوقعة لتلك القروض • ان مثل هذا الاجراء يتطلب تعاونا كاملا وتاما ما بين المجلس القومي للتخطيط (الجهة المخولة بعقد القروض الخارجية) والجهات المستفيدة من القروض الخارجية •

تاسعاً : التعاون ما بين الجهات ذات العلاقة •

حيث ان هناك عددا من الجهات الرسمية تقوم بمتابعة وضع الاقتراض الخارجي في الاردن ، لذلك فان التعاون ما بين هذه الجهات له الاثر الهام في الوصول الى تحديد دقيق لواقع قروض الاردن الخارجية ومستقبلها ، وبالتالي الخروج باحصاءات دقيقة تعبر عن حقيقة وضع قروض الاردن الخارجية •

- الاسكندرية : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،
• ١٩٦٨
- (٦) الساكت ، بسام •
التزامات الاقتصاد الاردني الخارجية وطاقة الاردن على
تحمل عبئها •
- عمان : الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ،
• ١٩٧٧
- (٧) شرايحه ، وديع •
التنمية الاقتصادية في الاردن
- القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية • ١٩٦٨
- (٨) الصكبان ، عبدالعال •
موجز في علم المالىه العامه
- الطبعة الاولى ، بغداد : شركة الطبع والنشر الاهليسه •
• ١٩٦٣
- (٩) عبد الحق ، يوسف ابراهيم •
التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن
- القاهرة : جامعة عين شمس ، • ١٩٧٩
- (١٠) عبد الملك ، منيس اسعد •
اقتصاديات المالىه العامه
- القاهرة : دار المعارف بـعصر ، • ١٩٦٥

(١١) عبد المولى ، السيد ،

المالية العامة

القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ .

(١٢) المالكي/عبد الله . واسعد ، رياض . والهندي ، عدنان .

السياسة المالية في الاردن

عمان : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث

والدراسات ، ١٩٧٠ .

(١٣) المحجوب ، رفعت .

المالية العامة

الكتاب الثاني . القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧١ .

(١٤) مراد ، محمد حلمي .

مالية الدولة

القاهرة : مطبعة نهضة مصر بالفجالة ، ١٩٦٤ .

(١٥) مراد ، فيصل ، والهندي ، عدنان .

مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها .

الجزء الاول . عمان : المطبعة الاردنية ، ١٩٨٠ .

(١٦) النبوي ، حربي . وابوالشعر ، سليم .

حوالات العاملين في ضوء واقع هجره الاردنيين الساسي

الخسارج

عمان : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث

والدراسات ، ١٩٨٢ .

ثانيا : الصحف والمجلات :

(١٧) حوارته ، عبد الله .

" ازمة الغلاء والغذاء في الاردن : الندوة العلمية

لترشيد الاستهلاك " مجلة التنمية ، (عمان) ، العدد ٨٣

• ايار ١٩٨٠ .

(١٨) الفانك ، فهد .

" الافلاس المصرفي العالمي حقيقة ممكنه جدا "

• جريد الرأي (عمان ، الاردن) ، ٢٥ ايلول ١٩٨٢ .

(١٩) المستقبل العربي .

" البنوك الغربية تواجه مخاطر ديون الدول النامية التي

لا تدفع " (باريس) ، العدد ٢٨٩ ، ايلول ١٩٨٢ .

(٢٠) مجلة البنوك في الاردن

• (عمان) ، المجلد الاول ، العدد الثاني ، تشرين اول ١٩٨٢ .

(٢١) مجلة البنوك في الاردن

• (عمان) ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، شباط ١٩٨٣ .

ثالثا : المنشورات الرسمية .

أ — البنك المركزي الاردني

(٢٢) الاحصاءات المتعلقة ببعض جوانب الاقتصاد الاردني

دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٧٤ .

(٢٣) الاردن طاقات إمكانات

دائرة الابحاث والدراسات ، اذار ، ١٩٨٢ .

(٢٤) التقرير السنوي ، الاعوام ٧٠-١٩٨١ .

دائرة الابحاث والدراسات

(٢٥) النشرة الاحصائية الشهرية ، السنوات ٦٩-١٩٨٢ .

دائرة الابحاث والدراسات

ب - دائرة الاحصاءات العامه

(٢٦) الحسابات القومية للاردن ٦٧-١٩٧٧ .

(٢٧) الحسابات القومية للاردن ٥٢-١٩٧٦ .

(٢٨) الحسابات القومية للاردن ٧٥-١٩٨٤ .

ج - المجلس القومي للتخطيط

(٢٩) برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ٦٤-١٩٧٠ .

(٣٠) خطة التنمية الثلاثية ٧٣-١٩٧٥ .

(٣١) خطة التنمية الخمسية ٧٦-١٩٨٠ .

(٣٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١-١٩٨٥ .

د - الوزارات

(٣٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ ،
الجريدة الرسمية • عدد ١٣٣٩ ، تموز ١٩٥٧ •

(٣٤) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون التخطيط رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ ،
الجريدة الرسمية عدد ٢٣٣٣ ، تشرين الثاني ١٩٧١ •

رابعا : المواد غير المنشورة

(٣٥) البديوى ، جليل •

" واقع قروض الاردن الخارجية "

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٢ •

(٣٦)

" اعباء قروض الاردن الخارجية "

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٢ •

(٣٧) بركات ، جهاد •

" قروض الاردن الخارجية "

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٧٣ •

(٣٨) الزعبي ، فواز ، والهدى ، عدنان •

" قروض الاردن الخارجية "

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٦٥ •

(٣٩) عقل ، خضر •

" التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه "

اطروحة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨١ •

Books

- 1) Areskoug , Kaj. External Public Borrowing: Its Role in Economic Development. New York: Praeger Publishers, Inc, 1969.
- 2) Avramovic ,Dragoslav. Economic Growth and External Debt. Maryland: The Johns Hopkins Press, 1964.
- 3) Blaug, Mark. Economic Theory in Retrospect. 2nd ed. London : Heineman , 1968.
- 4) Byres, T.J. Foreign Resources and Economic Development. London: n.p , 1972
- 5) Chelliah R. Jesudoss Fiscal Policy in Underdeveloped Countries. London: Alden & Mowbray LTD , 1969.
- 6) Dalton, Hough. Principles of Public Finance. 4th ed. London: Routledge & Kegan Paul LTD, 1954.
- 7) Due F. John. Government Finance; Economics of the Public Sector. 4th ed. Illinois: Richard D. Irwin, Inc , 1968.
- 8) Fakhoury, Na'man I. An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments 1950-1968. Amman: Central Bank of Jordan , 1970.
- 9) Groves M. Harold Financing Government . six ed. New York: Holt Rinehart and Winston, Inc, 1964
- 10) Healy , J.M. The Economics of Aid. London: n.p, 1971.

- 11) Higgins, Benjamin. Economic Development. London: constable and company LTD, 1959.
- 12) Houghton R.W. Public Finance. 2nd ed. London: Harmondsworth, 1973.
- 13) Kim, S. Hee. Foreign Capital for Economic Development. New York: Praeger Publishers, Inc, 1970.
- 14) Lewis, Arthur. The Theory of Economic Growth. Illinois : Richard D. Irwin, Inc, 1955.
- 15) Liefstinck, Pieter External Debt and Debt - Bearing capacity of Developing Countries. New Jersey: Princeton University Press , 1966.
- 16) Matsushita ,
Shutaro. The Economic Effect of Public Debt. New York : Ams press, Inc, 1969.
- 17) Musgrave, Richard. The Theory of Public Finance. Japan McGraw Hill , 1959.
- 18) Nurkse, Ragnar. Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxford: Basil Blackwell , 1953.
- 19) Prest A. Richmond. Public Finance in Underdeveloped Countries. London: Ebenezer Baylis and Son LTD, 1965.
- 20) White, John. The Politics of Foreign Aid. London: n.p, 1974.
- 21) Wolfson, D.J. Fiscal Policy and Development Strategies Norway: Michelse Institute, n.d.

Articles and Periodicals:

- 22) Chenery B. Hollis and Strout M. Alan.
"Foreign Assistance and Economic
Development" The American Economic
Review 54. No.4 (September 1966)
- 23) Dhonte, Pierre.
" Describing External Debt Situation:
A Roll-over Approach"
IMF Staff Papers, 22, No.1 (March
1975)
- 24) Griffin, Keith.
" Foreign Capital, Domestic Saving,
and Economic Development"
Bulletin of Oxford University, 32,
No.2 (May 1970)
- 25) Hughes, Helen.
" The External Debt of Developing
Countries" Finance @ Development,
14, No.4 (December 1977)
- 26) Kincaid G. Russell.
" Inflation and the External Debt of
Developing Countries"
Finance & Development, 18, No.4
(December 1981)
- 27) Loser M. Claudio.
" External Debt Management and Balance
of payment policies"
IMF Staff papers, 24, No.1 (March 1977)

- 28) Nowzad, Bahram. " Debt in Underdeveloping Countries: Some Issues for 1980s" . Finance & Development, 19, No.1 (March 1982)

Magazines and Newspapers:

- 29) Bergsten, Fred. " World Financial Crisis" New York Times, 26 August. 1982.
- 30) Blumrich, Christoph. and Nivola A. claire. " The Third World Debt crisis" News Week, 6 September. 1982.
- 31) Corea , Gamani. " Update on the LDCs Debate" Institutional Investors. April 1976.
- 32) Farnsworth H. Clyde. " Quick Move urged to Help Nations Meet their Debts". New York Times 7 September. 1982.
- 33) Francis. David. " As World's Debt Mounts, US Proposes New 'Shock Absorbers' for IMF" The Christian Science Monitor , 7 September. 1982.
- 34) Silk, Leonard. " Faith and the Banks" The New York Times , 7 September 1982.

- 35) The Economist.
" Burros' Debt"
21 August. 1982.
- 36) The Wall Street Journal
" Toronto Tom-Toms " 8 September
1982.

Reports and Miscellaneous Publications:

- 37) Inter-American Development Bank Report.
Economic and Social Progress in
Latin America, Washington: 1977.
- 38) International Monetary Fund:
External Indebtedness of Developing
Countries , Occasional Paper No.3,
Washington : 1981.
- 39) McDonald C. Donogh.
Debt Capacity and Developing
Country Borrowing: A survey of the
Literature, Document of IMF, No.
DM/82/54, 1982.
- 40) McNamara S. Robert.
Adress to the Board of the
Governors, World Bank . 1980.
- 41) U.N.. Debt Problems of Developing Countries No.
TD/B/545.1975.
- 42) World Bank. World Debt Tables, Washington:1980.
- 43) _____ World Debt Tables, Washington :1981.
- 44) _____ World Development Report, Washington:
1980.

- 45) _____ . World Development Report, Washington: 1981.
- 46) _____ . Economic Growth , Foreign Loans and Debt Servicing Capacity of Developing Countries, IBRD Staff Working paper No. 274, 1978.

Unpublished Sources

- 47) AL Malki, Abdullah.
" Foreign Aid and its Role in the Economic Development in Jordan". Diss. Kuwait: Institute of Economic and Social planning, 1969.
- 48) Bdaiwi, Jalil.
" External Public Debt and Economic Development of LDCs: A case study of Jordan". Asudy Submitted to the International Development center of Japan, Tokyo: 1982.
- 49) Na'Lawi, Awad.
" Public Debt and its Impact in Jordan ." Diss. Institute of Social Studies, Netherland:1975.

تمويه الخطباء

<u>المصوب</u>	<u>الخطباء</u>	<u>السطر</u>	<u>المفحة</u>
Autonomous	Outonomons	١٤	١٣
University	Univesity	١٩	١٣
المبايعة	المالبيع	١٦	١٥
Sustaining	Sustain	٣	٦٦
Foreign	Private	٧	٦٦
Financial	Foreign	٨	٦٧
عشر	عشره	١٥	٤٥
ملاحظته	ملاحظه	١٣	٥٥
الارتفاع	الارتفاع	١١	٧٦
Ratio	Retio	١٤	٨٣
القروى	القروى	١٢	٩٩
background	backgrownd	١٣	١
Factors	Factor	٢	٢
Proportion	Propotion	٧	٣
Vigilance	Viglince	١٨	٣

٥١١٦٣٢